هذا تعليق الدرة الشنوانية لشرح
الاجرومية في علم العربية تأليف
سيدنا ومولانا شيخ مشايخ
الإسلام الشيخ ابي بكر
الشنواني تغمده
الله تعالى برحمته
واسكنه
فسيح
جنته
أمين

دخلت في ملك الفقير الى الله وعفو
مولاه السيد [redacted]
بالشراء الشرعي سنة ١٢٠٢

Apochrypha of Koran
1046 AH on margin of last page
= 1637 A.D.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله اهل الحمد ومستحقه واشهد ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له في ابداع خلقه واشهد ان محمدا عبده ورسوله
صلى الله عليه وعلى اله واصحابه الشاهدين بصدقه ما سح سحاب
بوابله وودقه وبعد فقد كنت علقت على شرح الاجرومية
للشيخ خالد الازهري تغمده الله برحمته حواشي مسماة بالفوايد
الشنوانية على شرح الاجرومية وذكرت فيها ما يسره الله تعالى
فجات في الحجم كبيرة وعلى افهام المبتدين عسيرة ثم اختصرتها في نحو
نصف حجمها التسهل على المتعلمين ويعم نفعها للمتعلمين وسميتها
تعليق الدرة الشنوانية على شرح الاجرومية في علم العربية
وهو من اجل العلوم فايدة وافضلها عايدة او حكمة وافرة
جمة ومعرفة تفضي الى فهم العلوم المهمة جعلها الله خالصة
لوجهه الكريم وموجبة للفوز بجنات النعيم وغفر له ولذريته
ولوالديه واحسن اليهم واليه امين **قوله** بسم الله الرحمن الرحيم
لما كان تاليف هذا الكتاب امرا ذا بال اي ذا شان يهتم به وكل
ما هو كذلك تطلب فيه البداة بالتسمية لما ورد في ذلك بدا
المصنف والشارح بها فقالا بسم الله الرحمن الرحيم اي بكل
اسم من اسما الذات الاقدس المسمى منها بهذا الاسم الا نفس
لا بشي من غيرها مطلقا ابتدي او اولف متلبسا متبركا او
مستعينا فان قيل المصنف والشارح لم يبدا احدهما
بالبسملة قلت لعلهما اتيا بها نطقا لا خطا فان قيل لم ترك

المصنف

المصنف الحمد والتشهد والصلاة والسلام على النبي صلى الله
عليه وسلم قلت لامور منها انه ترك ذلك روما للاختصار والبداية
لا تقتضي الكتابة وفيه بعد لان العادة جارية بان المصنف
يكتب ما يقول ومنها حصول الحمد بالبسملة لانه الوصف
بالجميل والظاهر ان خصوص لفظ الحمد غير مراد كما صرح به النووي
رحمه الله تعالى مستدلا باكتفا النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه هرقل
وغيره بالبسملة مع انه ذو بال ومنها قلب الاعتراض على المعترض
فيقال له ان كان سوالك ذا بال فهلا ابتداته بحمد الله تعالى
والا فلا يعول عليه ولم يات المصنف بخطبة وديباجة تاسيا
بالنبي صلى الله عليه وسلم في رسايله واكثر السلف من البخاري
وشيخه وشيخ شيخه وايمة دهره كمالك وعبد الرزاق وابي داود
واحمد وانما اتى بهما قليل منهم وحمل صنيعهم على انهم حمدوا لفظا
او راوا ذلك مختصا بالخطب دون الكتب وفيه بعد تام عن
قوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال فالاولى حمل الحمد فيه على
المعنى ويحتمل ان يكون الاكتفا بالبسملة اشعارا بعدم الامر بالابتدا
بلفظ الحمد ومنها ان يراد ترك التشهد لحديث ورد فيها غير وارد
فان الحديث كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذما وهو
لم يخطب فلا حاجة الى القول بالتلفظ وعدم الصحة مع انه صححه
النووي والبيهقي على ما نقله بعض العلما الثقات ولعل وجه
ايراد البسملة محتملة للجملة الاسمية والفعلية الاشارة الى حصول
المقصود بكل منهما او قصد الاختصار بحذف المتعلق او مجرد التفنن

وجملة البسملة يحتمل الخبرية والانشائية وفي كل اشكال ذكرناه
في الاصل وانما قال بسم الله الرحمن ولم يقل بالله لان التبرك
والاستعانة بذكر اسمه او للفرق بين التيمين والتيمن او لان
المسمي اذا كان في غاية العظمة والجلالة فلا يذكر بل يذكر اسمه
وحضرته وجنابه كما يقال سلام الله علي المجلس العالي وعلي الحضرة
العالية ولم يكتب الف اسم علي ما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال
وطولت البا عوضا عنها والله اصله اله حذفت الهمزة وعوض عنها
التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد
والرحمن والرحيم اسمان بنيا للمبالغة من رحم كالغضبان من غضب
والعليم من علم وفي ايثار هذين الوصفين المفيدين للمبالغة
في الرحمة اشارة لسبقها وغلبتها علي اضدادها وعدم انقطاعها
اما الاشارة الي سبقها فمن الملاصقة لاسم الذات واما الاشارة
الي ما بعده فمن تكرار الدال عليها وتقديم الاول لانه ابلغ
قوله يقول فعل مضارع واصله يقول علي وزن ينصر
نقلت الحركة من العين الي الفا فسكنت العين كما سكنت في الماضي
بان صارت الفا وقول من قال استثقلت الضمة علي الواو فنقلت
الي الساكن قبلها وهو القاف وجعل الاعلال فيه اصلا بنفسه
ليس بمستقيم لاجل ان حرف العلة قد سكن ما قبله فيه والحركة
علي حرف العلة لا تستثقل عند سكون ما قبله وانما هذا الاعلال
لاجل ان يشاكل المضارع الماضي فبقي يقول بمنزلة يعود كذا قيل وقد
يقال ان ذلك خاص بالاسم لخفته والفعل فثقيل قوله العبد الفقير

الي

الي مولاه الغني العبد يقال علي اضرب الاول عبد بحكم الشرع
وهو الانسان الذي يصح بيعه وابتياعه الثاني عبد بالايجاد
وذلك ليس الا الله وهو المقصود بقوله تعالى ان كل من في السموات
والارض الا اتي الرحمن عبدا الثالث عبد بالعبادة وهو المقصود
بقوله تعالي واذكر عبدنا ايوب فوجدا عبدا من عبادنا ومنه
سبحان الذي اسري بعبده الرابع عبد الدنيا واعراضها
وهو المعتكف علي خدمتها ومراعاتها واياه قصد النبي صلي الله
عليه وسلم بقوله تعس عبد الدينار والعبودية اظهار التذلل
والعبادة ابلغ منها لانها غاية التذلل ولا يستحقها الا من له
غاية التذلل الا افضال والفقير المحتاج في ذاته لعجزه وضعفه
اخذا من قوله تعالى يايها الناس انتم الفقرا الي الله قال في الكشاف
لان الفقر مما يتبع الضعف وكلما كان الفقير اضعف كان افقر
وقد شهد الله سبحانه وتعالي علي الانسان بالضعف في قوله
تعالي وخلق الانسان ضعيفا وقال الذي خلقكم من ضعف
والفقير يحتمل انه صفة مشبهة فمعناه الدايم الفقر اي الحاجة
وانه صيغة مبالغة فمعناه الكثير الفقر يقال افقره الله افقارا
وحكي فقر فقرا كضرب ضربا وفقر بالكسر فقرا فهو فقير والجمع
فقرا والانثى فقيرة من نسوة فقاير وعد دله اسما وهو مشتق من
انكسار الفقار وهو الظهر الذي لا يبقي معه قدرة وقيل من
الفاقرة وهي الداهية او الهلاك حكاهما في الكفاية وجزم
صاحب المستعذب بالاول فقال اصله الذي تشتكي فقاره وهي

عظام الظهر كانه لسوء حاله منقطع الظهر واسم المولى يقع
على معان كثيرة هو الرب والمالك والسيد والمنعم والمعتق والنا
والمحب والتابع والجار وابن العم والحليف والعقيد والصهر
والعبد والمنعم عليه والمعتق والعاطب والقايم بالامر وناظر
اليتيم والشريك والنديم والغني الفقير المحتاج بل كل ما سواه
يحتاج اليه وفي جمع الغنى مع الفقرا ايهام الطباق وهو الجمع بين
متضادين اي بين معنيين متقابلين في الجملة وكذا بين العبد والمولى
قوله خالد بن عبد الله بن ابي بكر الازهري خالد اسم الشارح وهو
من فاعل يقول او عطف بيان وابن عبد الله نعت لخالد ويجوز جعله
خبر المبتدا محذوف والجملة مستانفة وكانه قيل من خالد فقال
هو ابن عبد الله او معترضة بين القول ومحكيه وبين الموصوف
وصفته وفايدة الاعتراض تمييز المصنف عن غيره لما في اسمه
من الاشتراك ويصح جعلها نعتا لخالد بتقدير تنكيره وابن ابي
بكر نعت لعبد الله ويجري منه نظير ما تقدم والازهري نعت
لخالد وهو نسبة الى الازهر لانه كان مستقرا فيه وكان شافعي المذهب
معبد باجرجي البلد والازهر هو الجامع الازهر هو اول بيت
وضع للناس بالقاهرة وقد اختص بكثرة العبادة واكتساب
السيادة واستعقاب السعادة فياله من جامع ما ازهره وموضع
ما انوره والجالس فيه يجد راحة من جهة الرحمن ولا ينكر ذلك
الا من ابتلى بالحرمان وقد انتشر في الافاق علماوه ونفع الشرق
والغرب علماوه وصلحاوه ولا عبادة متيسرة في مثله ولا علم اكثر
مما

مما بين اهله وهذه نبذة يسيرة والا فضله شايع وفخره ذايع
ولله الفضل والمنة اذ جعل عمل اهله عمل اهل الجنة قوله
عامله الله بلطفه الخفي خبر والمقصود به انشا الدعا له باللطف
وفسر بالاقدار على الطاعة فيكون مرادفا كما صرح بذلك الجوهري
وغيره قال السبكي اللطف هو التوفيق خلافا للمعتزلة وقيل
الرفق والرحمة انتهى والخفي الظاهر قال اهل اللغة يقال خفيت
الشي اذا اظهرته واخفيته اذا سترته وكتمته هذا هو المشهور وقيل
هما لغتان فيهما جميعا اي البين الواضح لكل احد لتناهيه في
العظم والكمال او البين لكونه لطفا لعدم وجوبه عليه تعالى
قوله واجراه على عوايد بر الحفي اي استمر به على عوايد بره
اي خيره الكثير الواسع اي اللهم اجره على عوايد برك الحفي ويجوز
في العوايد جمع عايدة ان يراد به الوصف اسم فاعل من العود اي
الرجوع مرة بعد اخرى والاضافة للتخصيص وان يراد بالعايدة
المعروف والصلة والعطف والشفقة كما في القاموس فتكون
الاضافة بيانية للجنس الماعن الحفاوة بفتح المهملة وكسرها بلينها
فا كالحفاوية بالكسر وهي المبالغة في الاكرام وبين جملتي الدعا
التجنيس التام والتصحيف قوله الحمد لله الحمد هو الوصف
بالجميل على الفعل الجميل الاختياري حقيقة او حكما على وجه
التعظيم ظاهرا وباطنا والله اسم للذات الواجب الوجود
المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق
او نحوهما مما يوهم استحقاق الحمد بوصف دون وصف لا يقال

المقصود من ذكر الحمد هنا حصول البداة بالحمد ليحصل
له الفضل الوارد في ذلك وقد فاتت البداة به كما سبق اما
لانه ليس المراد بالحمد في الحديث الوارد في ذلك قوله الحمد
لله فقط بل المفهوم الكلي الذي هو ذكره وهو صادق بالتسمية
وذكر الحمد بلفظه بعد ذلك تاكيدا واما لان الابتدا محمول
على العرفي الذي يعتبر ممتدا لا الحقيقي فجملة البسملة والحمد
بل والتشهد معهما والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه
وسلم حيث ذكروا ابتداء عرفا لما يقصد ذكره بعدها واما لان
المراد بالابتدا ما يصدق بكل من الحقيقي والاضافي فالبسملة
مبدوها حقيقة والحمد مبدوه بالاضافة لما بعده وال في
الحمد للجنس او الاستغراق او العهد اي جنس الحمد او كل فرد منه
او الحمد المعهود مملوك او مستحق للمعبود بالحق المتصف بكل
كمال على الكمال والجملة انشائية او خبرية كما هو اصلها لحصول
الحمد على التقديرين لكن بطريق اللزوم على الثاني اذ من لازم
الاخبار عن الحمد بانه مملوك او مستحق له تعالى وصفه تعالى
بانه مالك او مستحق له وذلك جميل قطعا فيكون الوصف به حمدا
لا بطريق المطابقة ولعله مراد من دل كلامه على عدم حصول
الحمد على تقديره الا بطريق المطابقة الاخبار واما ما قيل
من انه لا بد في تحقق الحمد من الاذعان بمدلول الجملة والاخبار
لا يستلزمه فلا يتحقق حمد على تقديره فهو في غاية السقوط
اما اولا فلانه انما ياتي على مقتضى كلام السيد وغيره اما ان

المراد

المراد بالتعظيم الباطني في الحمد ان يعتقد اتصاف المحمود
بالمحمود به واما ثانيا فلانه لاوجه للفرق في عدم الاستلزام المذكور
بين الانشا والاخبار وقد علم من كلام المحققين ان المراد
بالتعظيم الباطن ان يقصد التعظيم واذ لم يعتقد ما ذكر
تحقق الانشا مع عدم الاذعان بل مع اذعان العدم واما
ثالثا فلان اعتبار الاذعان وعدم لزومه للاخبار لا يسوغ
اطلاق منع الاخبار وعدم حصول الحمد على تقديره بل وزانه
وزان ساير المعتبرات في التعظيم ظاهر فغايته الامر توقف
تحقق الحمد على تحققه نعم ان حملت الواو في جملة الصلاة الا
بناء على انشائيتها على العطف على ما هو الظاهر تعين الانشا
هنا بناء على منع الجمهور عطف الانشا على الخبر مطلقا كما هو
ظاهر اطلاقهم او فيما لا محل له من الاعراب كما قيد بذلك
السيد ونوزع فيه **قوله** رافع مقام المنتصبين لنفع
العبيد النفع ما يستعان به في الوصول الى الخير وما
يتوصل به الى الخير خير فالنفع خير وضده الضر قال الله
تعالى ولا يملكون لانفسهم ضرا ولا نفعا والعبيد جمع عبد
وله جموع جمعها ابن مالك رحمه الله تعالى في هذين البيتين

عباد عبيد جمع عبد واعبد ۔ اعابد معبودا معبده عبد
كذاك عبدان وعبدان اثبتا ۔ كذلك العبدا وامددان ان

قوله الخافضين جناحهم للمستفيدين اي المتذللين
والمتواضعين والملينين جانبهم له مستعار من خفض الطاير

تنبيه

شبيت الثانية

جناحه اذا اراد ان يحط والمستفيد الطالب للفايدة
وهي لغة ما استفيد من علم او مال واصطلاحا ما يترتب
علي الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك سوا لم يكن
ما لاجله الاقدام علي الفعل او كان ما لاجله الاقدام علي الفعل
وفي تعليق الحمد بكل من الذات وصفة الرفع اشارة الي استحقاقه
تعالي الحمد لكل منهما بل ولساير الصفات ايضا اذ هذا الاسم
الاقدس يفهم معه جميع صفاته تعالى قوله الجازمين
بان تسهيل النحو الي العلوم اي تسهيل الجهة والطريق الى
العلوم قوله ولا ترديد عطفه علي سابقه تفسيري والمراد
بالترديد التردد قوله والصلاة والسلام علي سيدنا جملة
خبرية لفظا قصد بها انشا الدعا بالصلاة اي الرحمة عليه
والسلامة من النقايص والمطلوب امر زايد علي ما حصل له
في كل وقت فان نعم تعالي لانهاية لها ففيه حذف او استعمال
العام في الخاص بقرينة ان طلب الحاصل غير معقول وقيل انه
امر تعبدي لكمال الطالب وتعظيم المطلوب ولم يقصد
معناه وهو تكلف وتجويز بعضهم كون جملة الصلاة والسلام
خبرية معني ايضا لانشا الدعا قياسا علي جملة فاسد اذ
الاخبار بالدعا ليس بدعا ولا يتضمن سوال ذلك بخلاف
قول بعضهم انها خبرية معني والمقصود الثنا فانه صحيح
لكنه بعيد واثر الفصل بين جملتي البسملة والحمدلة تنبيها
علي استقلال الكل بالمقصودية والوصل في جملة الصلاة تنبيها

على الذاتية وفي كلامه استعمال السيد في غير الله تعالى ويشهد
له ما في الكتاب والسنة وحكى بعضهم ثلاثة اقوال في المسئلة
جواز اطلاقه على الله تعالى وعلى غيره وامتناع اطلاقه على
الله تعالى حكاية عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه وامتناع ٤٠
اطلاقه الا على الله تعالى تمسكا بما روي انه صلى الله عليه وسلم
قالوا له يا سيدنا فقال السيد هو الله تعالى وقد عرفت ان
في الكتاب والسنة ما يدل على خلاف ذلك ونقل النووي في الاذكار
عن النحاس انه جوز اطلاقه على غير الله تعالى الا ان يعرف
بال ثم قال والاظهر جوازه بالالف واللام لغير الله تعالى
والسيد المتولي للسواد اي الجماعة الكثيرة وينسب ذلك فيقال
سيد القوم ولا يقال سيد الثوب وسيد الفرس ويقال ساد
القوم يسودهم ولما كان من شرط المتولي للجماعة الكثيرة ان
يكون مهذب النفس قيل لكل من كان فاضلا في نفسه سيد
ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم
الذي لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى المالك **قوله** محمد
بدل من سيدنا او بيان لا صفة لان العلم ينعت ولا ينعت
به ولكن الاظهر ان المقصود الاصلي ههنا ايضاح الـ
السابقة وتقدير السنة تبع والبدلية تستدعي العكس
ويجوز ان تكون فائدة عطف البيان هنا المدح كما ذكره
الزمخشري في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام
اذ البيت عطف بيان جيء به للمدح كما تجيء الصفة لذلك **قوله**

المعرف باللسان الفصيح عما في ضميره اي المبين باللفظ الفصيح
عما في نفسه نعت لمحمد لا لسيدنا والا لتقدم علي عطف البيان
او البدل ويجوز ان يراد باللسان الجارحة المخصوصة ومعني
فصاحته علي هذا خلوصه من اللكنة والعجز عن النطق قوله
من غير غرابة ولا تنافر ولا تعقيد الغرابة كون الكلمة وحشية
غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال وتنافر الحروف
وصف في الكلمة توجب ثقلها علي اللسان وعسر النطق بها نحو
الهعخع وتنافر الكلمات كونها ثقيلة علي اللسان كقوله
وليس قرب قبر حرب قبر والتعقيد كون الكلام معقدا لا يظهر
معناه بسهولة قوله وعلي اله المشهور ان اصله اهل قلبت
الها الفا وفي القاموس همزة ثم الفا قيل فلا يلزم شذوذ وفيه
نظر لتصريح بعض المحققين بشذوذ ماء من موه وتصغيره
علي اهيل علي ما مر لما هو من ان التصغير يرد الاشيا الي اصولها
وقيل اصله اول تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا
وتصغيره علي اويل دليل علي ما ذكر لما تقدم وفي القاموس يصغر
علي اهيل واويل ومنه يعلم انه لا دليل في التصغير علي تعيين
احدهما وقد يقال له يجوز ان يكون له اصلان اهل واول
فباعتبار احدهما صغر علي اهيل وباعتبار الاخر صغر علي اويل
فاندفع الاشكالات في المقام وصح الاستدلال علي ان اصله
اهل باهيل لظهور ان مجي اهيل يدل علي ان اصله اهل ولكن
ذلك لا ينافي ان له اصلا اخر باعتبار صغر علي اويل واختلفوا

في

في ال النبي صلي الله عليه وسلم والاكثرون علي انهم من حرم عليهم
الزكاة وهم بنو هاشم وبنو المطلب عند امامنا الشافعي رضي
الله تعالى عنه وقيل بنو غالب وقيل ذريته وازواجه وقيل
اتباعه وقيل اتقيا امته قوله واصحابه قال الجلال
الدواني جمع صحب جمع صاحب او جمع صحب بمعني
صاحب وقال في المطول كالزمخشري انه جمع صاحب واورد
عليه ان الجوهري منع جمع فاعل علي افعال ولهذا قال السعد
في حواشي الكشاف الحق عدم ثبوته حتي قيل ان اصحابا جمع
صحب بالسكون اسم جمع او بالكسر مخفف صاحب والمراد
بالصاحب هنا الصحابي وهو هنا من اجتمع مومنا بمحمد صلي الله
عليه وسلم ومات علي ذلك قوله اولي الفصاحة والبلاغة
والتجريد اعلم ان الفصاحة في المفرد خلوصه من تنافر
الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي وتقدم معني
التنافر اللغوي ان تكون الكلمة علي خلاف قانون مفردات
الالفاظ الموضوعة بان تكون علي خلاف ما ثبت عن الواضع
نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل
والقياس الاجل وفي الكلام خلوصه من ضعف التاليف
وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها فالضعف ان يكون
تاليف الكلام علي خلاف القانون النحوي المشهور بين الجمهور
كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعني وحكما نحو ضرب غلامه
زيدا وتقدم معني تنافر الكلمات ومعني التعقيد وفي المتكلم

ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح والبلاغة
في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته والحال هو
الامر الداعي للمتكلم الى ان يعتبر مع الكلام الذي يودي به
اصل المراد خصوصية ما ومقتضى الحال هو الكلام الكلي
المتكيف بكيفية مخصوصة ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى
الحال انه من جزئيات ذلك الكلام الذي يقتضيه الحال
مثلا الانكار حال يقتضي كلاما موكدا وقولك ان زيدا في الدار
موكدا بان كلام مطابق لمقتضى الحال الذي هو الكلام الموكد
بمعنى انه من جزئياته وان ذلك الكلام الموكد صادق عليه
وفي المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ واما التجريد
فهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر اخر مثله في ذلك الصفة
لكماله فيها قوله وبعد ظرف منقطع عن الاضافة اي بعد
ما تقدم وهو يتقدر باقول ونحوه والفا بعده زايدة على
توهم اما اشعارا بلزوم ما بعدها لما قبلها وقيل الاصل اما
بعد فحذفت اما وعوض عنها الواو تخفيفا لدلالة الفا عليها
وعلى هذا الايجال لتوهم الجمع بين الواو واما على ان الجمع
التقدير غير مضر كما صرح به نجم الايمة الرضي لكن تبادر
من كلامه ان ما انما تحذف اذا كان الجزا امرا او نهيا فلا يقال
زيد افضربت فلا تفعل واما هذه مجردة عن معنى التفصيل
لمجرد اللزوم فلم يحتج الى ذكر اما معها وفي القاموس واما
للتوكيد كقولك اما زيد فذاهب اذا اردت انه لا محالة

ذاهب

ذاهب والمقصود لزوم تحقق مدخول الفا بعد ما تقدم
فان المعنى لزوم وجوده بعدهما لوجود شي ما او لزوم وجوده
لوجود شي ما بعدهما ووجود شي ما مطلقا او بعدهما معلوم
ضرورة فكذا الخبر وتقديرا الملزوم بالبعدية قرينة تامة
على ان اللازم بعدهما كما لا يخفى فعلى التقديرين يحصل المقصود
الا ان تقييد الجزا اصح فان قيل مضمون الجزا ثابت وجد
شي بعد ما تقدم او لم يوجد فما المراد بكونه بعده قلت انه
قيد الاخبار والاعلام فان القيود قد تتعلق به كما نص عليه
ابن الحاجب فكانه قال فاقول او فاعلم هذا اشرع الخ والبعدية
رتبة **قوله** فهذا اشارة الى المصنف المرتب الحاضر في
الذهن سوا كان وضع الخطبة قبل التصنيف او بعده لانه
لا حضور للالفاظ المرتبة ولا لمعانيها في الخارج فما قيل انه
ان كان وضع الخطبة بعد التصنيف فالاشارة الى الحاضر
في الخارج ليس بمستقيم الا ان يراد به الاشارة الى نقوش
الكتابة دون الالفاظ ودون معانيها ودون المركب من
الثلاثة او الاثنين منها ولا يخفى لا يناسب هذا المقام وفيه
بعد ايضا لا يخفى على المستيقظ لان الحاضر من النقوش لا يكون
الا شخصا ومن البين ان ليس المراد وصف ذلك الشخص ولا
تسمية ذلك الشخص بالاسم الذي ذكر بل الغرض وصف نوعه
وتسميته وهو نقوش الكتاب الدالة على تلك الالفاظ المخصوصة
اعم من ان يكون ذلك الشخص وغيره مما يشاركه في ذلك المفهوم

ولاشك في انه لاحضور لهذا الكلي في الخارج فالاشارة
الى الحاضر في الذهن على جميع التقديرات احسن قوله شرح
اي الفاظ رتبه ترتيبا خاصا باعتباره لا لنقلها على معان مخصوصة
بناء على المختار عند المحققين وسيدهم من ان اسامي الكتب
وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث
دلالتها على معان مخصوصة قوله لطيف من اللطافة وهي
في الاصطلاح رقة القلب او كونه شفافا اي لا يحجب البصر
عن ادراك ما وراءه والمراد قصير بديع الصنع قوله لالفاظ
الاجرومية يحتمل انه من اضافة المسمى الى الاسم وانه من الاضافة
البيانية اي الفاظ هي الاجرومية ومولفها هو الشيخ ابو عبد
الله بن محمد بن محمد بن داود الصنهاجي الشهير بابن اجروم
بهمزة مفتوحة بعدها الف ثم جيم مضمومة ثم راء مشددة مضمومة
ومعناها بلسان البربر الفقير الصوفي وكان عالما صالحا
حكي عنه انه صنف هذه المقدمة تجاه البيت الشريف واعلم
ان اسما العلوم كاسما الكتب اعلام اجناس عند التحقيق وضعت
لانواع اعراض تتعدد افرادها بتعدد المحل يعدعرفا كالقيام
بزيد وبعمرو وقد تجعل اعلام شخص باعتبار ان المتعدد
باعتبار المحل يعد عرفا واحدا وهذا انما يتم ان لم تكن
موضوعة للمفهوم الاجمالي فان سيد المحققين صرح بان اسم
كل علم موضوعة بازاء مفهوم اجمالي هو حده الاسمي قوله في
اصول علم العربية اي في بيان ذلك والمشهور ان الظرفية

في

في امثال هذا على التثنية من حيث ان البيان يمكن بغير هذه
الالفاظ فكان البيان محيطا بها فجعل الشمول العمومي كالشمول
الظرفي وقال السعد التفتازاني في ظرفية المعني لكونه حاضرا له
اخذا بجوانبه فلا يخرج طرف من اللفظ عن طرف من المعاني انتهى اي
او لكونه يتعقل او لا ثم يوتي باللفظ علي قدره لا ازيد كما ان
المظروف يحصل بعد الظرف علي قدره لا ازيد وقيل ونعم ما قيل
ان الظرفية مجاز عن الدالية بعلاقة ان المظروف دال علي الظرف
او في بمعنى اللام والمعنى انه دال عليه وعلي غير المشهور من الوجوه
لا حاجة الى تقدم البيان وعلي التشبيه اما استعارة بالكناية
ان شبه الدال والمدلول بالمظروف والظرف او بالتبعية او شبه
الحال التي بينهما بالحالة التي بين الظرف والمظروف او تمثيلية ان
شبه الصورة المنتزعة بالصورة او تشبيه بليغ والمراد بكونه
في كذا عرفا انه المقصود بالذات منه فلا يضر اشتمال الشرح علي
الخطبة ونحوها مما ليس من اصول علم العربية او المراد فيها وفيما
يناسبها عرفا والاصول جمع اصل وهو لغة ما يبني عليه غيره
واصطلاحا قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها
ويرادفه القاعدة والضابط والقانون ويقال في الاصطلاح
ايضا للراجح وللمستصحب وللدليل يقال الاصل في هذه المسألة
الكتاب والسنة اي الدليل واضافة اصول الي ما بعده لتعريف
العهد الخارجي اي الاصول المعينة المعلومة عند اهل هذا الفن
والتحقيق ان المعاني المذكورة في المعرف باللام تجري في المعرف

بالاضافة والمراد جنس الاصول واسما العلوم كالنحو تطلق على
ثلاثة معان على المشهور المسايل وادراكها اي التصديقات
المتعلقة بها وملكة استحضارها اي قوة حاصلة من تكرار
ادراك القواعد يقتدر بها على استحضارها كذا قرره والحق
ان كونه من التكرر غالبي واللازم حصولها بعد الادراك
اومعه وعلى المعنى الاول فاضافة اصول الى علم من اضافة
العام مطلقا الى الخاص وعلم العربية علم يحترز به عن الخلل
في كلام العرب لفظا اوكتابة وينقسم الى اثني عشر قسما اللغة
والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض
والقافية والخط وقرض الشعر وانشا الرسايل والخطب ،:
والمحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لا قسما
براسه وقد يطلق علم العربية ويراد به النحو كما هنا والعربية
علم واضافة العلم اليه من اضافة العام مطلقا الى الخاص للتبيين
لسبقه الادراك ويسميها البيانيون بيانية ومقتضى كلامهم انها
بمعنى من البيانية ومقتضى كلام النحاة انها بمعنى اللام وبه صرح
بعض المتاخرين وعن عمر رضي الله تعالى عنه انه قال تعلموا العربية
فانها تزيد في العقل والمروة ويروى عن علي رضي الله تعالى عنه انه
قال النحو يصلح من لسان الالكن ❊ والمرو تعظيمه اذا لم يلحن ❊
❊ واذا اردت من العلوم اجلها ❊ فاجلها منها مقيم الالسن ❊
وقال رجل لبنيه يا بني اصلحوا من السنتكم فان الرجل تنوبه النايبة
فيحب ان يتجمل فيها فيستعير من اخيه دابته وثوبه ولا يجد من

بغيره

يعبره لسانه قوله ينتفع به المبتدي بان يبصره ولما كان
نفعه للمبتدي اتم لانه ينقله من الجهل الي العلم اقتصر عليه
والا فهو نافع لغيره ايضا لانه يذكره ولذا قال ولا يحتاج
اليه المنتهي ولم يقل ولا ينتفع به المنتهي ويحتمل انه اقتصر
عليه تواضعا وهضما قال البلقيني ويوخذ من كلام النووي
ان المبتدي هو الذي ابتدا في ذلك العلم ولم يصل فيه الي حالة
يستقل فيها بتصوير المسايل فان بلغ الي حالة يستقل فيها بتصوير مسايل
ذلك العلم فهو المتوسط وان استقل بالتصوير واستحضر
غالب احكام ذلك العلم وامكنه اقامة الادلة عليه فهو المنتهي
ولم يذكر المتوسط ولعله لانه لا يخرج عنهما لانه بالنسبة الي
ما اتقنه منته والي ما لم يتقنه مبتدي وفيه نظر والمشهور في
المبتدي الهمز لانه اسم فاعل من ابتدا بالهمز ويجوز بغير همز
علي انه اسم فاعل من ابتدا بغير همز وقد يقال انه الاحسن
هنا لمشاكلته ما بعده وهو المنتهي وهي لغة لاهل المدينة
ففي الصحاح اهل المدينة يقولون بدينا بمعني بدانا قال
عبد الله بن رواحة باسم الاله وبه بدينا ولو عبدنا غيره
شقينا ويترتب علي ذلك فايدة مهمة ان مصدر بداء المهموز
بداة بضم الموحدة والهمز والمد وبدا مصدر غير المهموز
بداية بكسر الموحدة بغير همز وعلي هذا يحمل ما جا في عبارة
بعضهم من لفظ البداية ولا يكون مزيفا واعلم انه يجوز ان
يقال البداية بغير همز لا من اجل اللغة المذكورة بل لانه قد

حكي ان من العرب من يترك الهمز في كل ما اهمز الا ان تكون الهمزة
مبدوا بها حكي ذلك الاخفش **قوله** ان شا الله اتي به للتبرك
امتثالا لقوله تعالى ولا تقولن لشي اني فاعل ذلك غدا الا ان
يشا الله ومفعول شا محذوف اي ان شا الله ذلك والاسناد
لفعل الغير كهو لفعل النفس **قوله** عملته للصغار في
الفن والاطفال جمع الالفاظ المترادفة والقريبة من الترادف
في الخطب لا عيب فيه والفن النوع والمراد فن النحو واضافة
الفن الي .. من اضافة المسمي الي الاسم كشهر رمضان **قوله**
من فحول الرجال فحول الرجال اعلاهم همة واعظمهم شانا جمع فحل
وكانه استعارة من فحل الابل وهو ذكرها اذا كان كريما ومنجبا
في ضرابه **قوله** شيخ الوقت والطريقة في القاموس الشيخ
والشيخون من استبانت فيه السن او من خمسين او من احدي
وخمسين الي اخر عمره او الي الثمانين وقد يطلق الشيخ علي من لم
يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل علي ما في الصحاح
اي وصفته بالشيخ للتبجيل وقيل الشيخ من جاوز اربعين
سنة واعلم ان لهم شريعة وهي ان تعبده تعالي وطريقة وهي
ان تقصده بالعلم والعمل وحقيقة وهي ان تشهد بنور اودعه
في سويدا القلب اذ كل باطن له ظاهر وعكسه والشريعة ظاهر
الحقيقة والحقيقة باطنها وهما متلازمان معنى فشريعة بلا
حقيقة عاطلة وحقيقة بلا شريعة باطلة ومثلت الثلاثة
بالجوز فالشريعة كالقشر الظاهر والطريقة كاللب الخفي والحقيقة

كالدهن

كالدهن الذي يباطن اللب ولا يتوصل الى اللب الا بخرق القشر
ولا الى الدهن الا بدق اللب **قوله** العارف بربه المراد بالمعرفة
ماكان عن كشف صريح صحيح بعد التهذيب او ملاحطة ذاته
او صفاته في كل افعاله **قوله** نفعني الله به كاته جملة خبرية
قصد بها الدعا والنفع ما يستعان به في الوصول الى الخير وما
يتوصل به الى الخير خير وضده الضر قال تعالى ولا يملكون
لانفسهم ضرا ولا نفعا والبركة النما والزيادة فكانه اراد بها
علومه ومعارفه **قوله** انه على ما يشا قدير اي وانما طلبت منه
النفع المذكور لانه على ما يشا من الممكنات التي منها النفع المذكور
وما بعده والمشيه والارادة عبارتان عن معنى واحد وهو
صفة ازلية متعلقة في الازل بتخصيص الحوادث باوقات
حدوثها تام القدرة التي يتوقف عليها النفع المذكور وما
بعده والقدرة صفة ازلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها
بها فيما لا يزال **قوله** وبالاجابة جدير اي ولانه بالاجابة
لما طلب منه باعطايه تفضلا منه حقيق لسعة كرمه او تفضله
بوعده بذلك فلذا طلب منه ما ذكر وتقديم المعمول للتشجيع
والحصر ولو ادعا نظرا الى ان الاجابة لغلبتها على عدمها
والبقية بها بعظيم الكرم لانه لا يقع الا هي وقد يستشكل تعليل
المصنف سؤال الخصوص ما ذكر من النفع وغيره بقوله وبالاجا بة
جدير بانه قد لا يجاب الداعي الى خصوص ما سيل في الدنيا
كان يوخر الى الاخرة او يصرف عنه السو بقدر ما دعا مع ان

مقصود المصنف حصول خصوص ما سئل حال تاليف الكتاب
كما هو ظاهر وقد يجاب بان المراد ان السؤال مظنة الاجابة
لخصوص ما سئل **قوله** الكلام في اصطلاح النحويين اي مصطلحهم
في الالفاظ المتفق على استعمالها لمعان غير لغوية عندهم
وهو في محل نصب على الحال من الكلام اي الكلام حالة كونه في
اصطلاح النحويين فان قلت لا يصح وقوع الحال من المبتدا على
الصحيح قلت هو ليس بمبتدا في الاصل اذ التقدير تفسير الكلام
في الاصطلاح فذو الحال مضاف اليه لكن حذف المضاف لدلالة
المقام عليه اذ هو بصدد التفسير والبيان واقيم المضاف اليه
مقامه فارتفع وهذا التقدير ينتفع به في مثل قولهم الاعراب
في اللغة كذا الاسم في الاصطلاح كذا اذ ليس ثم ما يتعلق به الجار
والمجرور وبهذا التقدير يصح التركيب ويصح جعله حالا
من ضمير منصوب محذوف والتقدير نعنيه في اصطلاح
النحويين والجملة معترضة بين المبتدا والخبر لبيان المراد
بالمبتدا والتقدير الاول احسن ويصح جعله حالا من ضمير
منصوب محذوف والتقدير متعلقا بالنسبة من غير اعتبار
لفظ اي ثبوت اللفظ المذكور للكلام في الاصطلاح ونبه
بالتقييد باصطلاح النحويين على اختلاف الاصطلاح فيه وعلى
الاحتراز عن معناه لغة فانه لغة عبارة عن القول وما كان
مكتفيا بنفسه كما في القاموس اي ما كان مكتفيا به في اداء المراد
قبل ولا يخفى انه اشد مناسبة لما اصطلح عليه فالاولى ان يحمل

النقل

النقل عنه اليه انتهي وعما يتكلم به سوا كان كلمة علي حرف كواو العطف
او علي اكثر او كان اكثر من كلمة وسوا كان مهملا او لا كما قاله
الرمني وغيره ولعله مراد القاموس بالقول فيكون قد ذكر
معنيين فان قيل لا حاجة الي الاحتراز اذ من المعلوم ان كل ذي
فن انما يتكلم باعتبار اصطلاح اهل فنه قلت كثيرا ما يتعرض
اهل الفنون للمعاني اللغوية فكان الاطلاق مظنة التوهم
فحسن الاحتراز لدفعه في التقييد به فايدتان الايضاح
ودفع التوهم والتنبيه علي اختلاف الاصطلاح فالعجب مع ذلك
من الاعتراض بعدم الحاجة اليه قوله هو اللفظ اي معني
الكلام وتفسيره اصطلاحا هو معني اللفظ المذكور فان
قيل ما الداعي بضمير الفصل في تعريف الكلام دون الاعراب
قلت اكتفي في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام
لمكان الاطراد والانعكاس وصرح بذلك في بعضها ليكون
صورة التصريح دالة علي صورة الاكتفا وقد يقال انه
صرح بالحصر هنا ردا علي من زعم ان الكلام قد يكون غير
مركب لان ضمير الفصل قد يجي لقصر المستدا علي الخبر نحو الكرم
هو التقوي فيكون الكلام مقصورا علي اللفظ المذكور فيحصل
به رد الزعم المذكور وعرف الخبر مع افادة الضمير الحصر
لدعوي اتحاد الجنس فيفيد المقصود من الحصر بابلغ وجه
وضمير الفصل لتقوية الحكم وتاكيد القصر والفرق عن النعت
فان قيل اللفظ جمع لفظة واقل الجمع ثلاث فيلزم ان لا يكون

كلاما الا ما وجد فيه ثلاث وليس كذلك قيل المراد باللفظ
الملفوظ به حقيقة او حكما وهو في الاصل مصدر واستعماله
في الحد حقيقة عرفية فان كان كذلك فلا اشكال والا فهو
مجاز مشهور فلا يضر دخوله في الحد لاسيما مع القرينة لا يقال
التعبير بالقول اولي لانه اخص اذ لا يقع علي المهمل علي الصحيح
بخلاف اللفظ لوقوعه عليه وعلي المستعمل فما وجه تعبيره
باللفظ لان وجهه الاشارة الي صحة استعماله والاحتراز
عن استعمال القول الذي استعمل في الراي كثيرا غالبا حتي صار
كالحقيقة فاستعماله في الحد كاستعمال المشترك وهو مذموم في
الحدود **قوله** اي الصوت المشتمل علي بعض الحروف الهجا
اعلم ان الصوت عند اهل السنة كيفية تحدث بمحض خلق الله
تعالي من غير تاثير لتموج الهوا والقرع والقلع خلافا للحكماء وقد
رد تعريف اللفظ بما ذكر بنحو واو العطف مما هو حرف واحد
فان الشي لا يشتمل علي نفسه ويمكن الجواب واعلم ان المتكلمين
اختلفوا في هذه المسيلة فقال بعضهم ان اللفظ الصوت
واختاره المحقق البيضاوي في تفسيره وذكر بعضهم انه كيفية
الصوت وقال به في الطوالع وذهب ابن سينا الي انه المجموع واختاره
السعد في شرح المقاصد فان قيل الحروف لفظ كذا فيلزم ذكر
اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل قيل المراد بالحروف اب ت ث
الي الاخر وهي بديهية تعرف من غير احتياج الي معرفة معني اللفظ
والهجايية منسوبة الي الهجا وهو تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي

ركبت

ركبت منها بذكر اسما تلك الحروف يقال هجيت الحروف وهجوتها
وتهجيتها عددتها باسمايها ومن المجاز يهجو فلانا يعدد معايبه
واذا عددت الحروف ملفوظة بانفسها لم يكن ذلك تهجيا
قوله التي اولها الالف اي التي اولها في الذكر مادة الالف
اي الهمزة والالف اسم مشترك بين المدة التي هي اوسط حروف
جا والهمزة التي هي اخرها بدليل الالف اما ساكنة او متحركة
والف الوصل تسقط في الدرج فالمتحركة تسمى الفا وتسمى همزة والهمزة
اسم مستحدث تمييزا للمتحرك اي القابل للحركة عن الساكن
ولذلك لم تذكر الهمزة في التهجي بل اقتصر على الالف وذكرت في
موضعين من التهجي تنبيها على معنييها قوله واخرها اليا اي
اخرها في الذكر مادة اليا اي مسماها فالاخبار فيه وفي نظايره
كالاخبار في زيد قايم او هو على تقدير مضاف اي مسمي اليا قوله
المركب من كلمتين فصاعدا اي المركب من كلمتين او اكثر من كلمتين
لان معنى قولنا اثنان فصاعدا اثنان او اكثر من الاثنين
وصاعدا حال حذف عامله اي فذهب المركب منه صاعدا
عن كلمتين قوله المفيد بالاسناد اعلم ان الاسناد نسبة
كلمة الي اخرى على وجه يفيد فايدة تامة ولا يرد نحو حسق
مهمل وديز مقلوب زيد فانه كلام ولا يصدق الاسناد فيه
اذ المسند اليه فيه غير كلمة لانه مهمل وذلك لانه كلمة حكما لان
اللفظ اذا اريد به نفسه تجري عليه احكام الكلمة فان قلت
ما زاده الشارح من قيد الاسناد ان لم يكن مرادا للمصنف

فتعريفه فاسد وان كان مراد الله فلابد من قرينة عليه قلت
مختار الاول ولا فاد بنا على جواز التعريف بالاعم والثاني
واتكل في القرينة على وضوح المعنى المراد وانه معلوم عندهم
وايضا فالمفيد الفايدة التامة لا يكون الاعم الاسناد
قوله بحيث لا يصير السامع منتظرا الشي اخر اي انتظارا تاما
بعد فهم المعنى كالانتظار الذي يبقى مع المسند كقايم بدون
المسند اليه كزيد او يبقى مع المسند اليه بدون المسند وانما
قيدنا الانتظار بالتام ليدخل مجرد الفعل والفاعل فانه
كلام تام مع انه يبقى انتظار المفعول به ونحوه لكن هذا الانتظا
اقل من الانتظار المذكور والانتظار لفهم المعنى لا يضر كالكلام
الذي خوطب به من لا يفهم معناه وكان لا ينتظر شيا اخر اذا
فهم المعنى قوله بالوضع فان قلت يلزم على اعتبار كون
الافادة بالوضع خروج المجاز قلت ممنوع بل هو موضوع بالنوع
بل المركب مطلقا وان كان حقيقة موضوع بالنوع كما هو مبسوط
في التلويح وغيره قوله وهو جعل اللفظ دليلا على المعنى
اي تعيينه للمعنى فيفهم منه العارف بوضعه له قال السيوطي
والمراد جعله متهيا لان يفيد ذلك المعنى عند استعمال المتكلم
له على وجه مخصوص كتسمية الولد زيدا انتهى وهذا شامل
لوضع غير اللغة العربية بل هو خاص متعين وهذا تعريف
وضع اللفظ واما الوضع المطلق المتناول له ولغيره فهو جعل
شي بازا شي اخر بحيث اذا فهم الشي الاول فهم الشي الثاني قوله

كما

كما قال بعضهم اي بنا على قول بعضهم فالكاف بمعنى على كما هو
قول الاخفش والكوفيين وما مصدرية ويجوز حمل الكاف
على التشبيه وما على الموصولة مع حذف العايد والتغاير
بين المشبه والمشبه به قد يكفي فيه الاعتبار اي فهو باعتبار
نسبته الى الشارح مماثل له باعتبار نسبته لبعضهم اي حال
كون هذا المراد مماثلا للمعنى ما قال بعضهم او حال كون هذا
اللفظ الذي اراد معناه مماثلا للفظ الذي قال بعضهم
قوله له التفات الخ اي له ابتنا على الخلاف في ان دلالة
الكلام هل هي وضعية فيكون المراد بالوضع المذكور العربي
او عقلية فيكون المراد به القصد هذا ولقايل ان يقول
لا نسلم ابتنا تفسير الوضع بالقصد على القول بان دلالة
الكلام عقلية بل يصح اعتبار القصد في الكلام على القول
بان دلالة الكلام وضعية كما لا يخفى **قوله** هل هي وضعية
ام عقلية ان قلت المقرر في كتب النحو انه يمتنع ان يوتى
لهل بمعادل فلا تقول هل زيد قايم ام عمرو فلا يكون التركيب
الذي ذكره الشارح صحيحا قلت اجيب بانه لعله بناه
على ما ذهب اليه ابن مالك من ان هل تقع موقع الهمزة فيوتى
لها بمعادل مستدلا عليه بقوله عليه الصلاة والسلام هل
تزوجت بكرا ام ثيبا وان اجيب عنه بجواز ان يكون ام في
الحديث منقطعة بان استفهم او لا ثم اضرب وقال بل ثيبا
او من قبيل اطلاقات المصنفين ومسامحاتهم في تراكيبهم

قوله والاصح الثاني خلاف التحقيق قوله فهم بالضرورة
معنى هذا الكلام اي تعقل معني اللفظ من حيث هو وهو
نسبته القيام الي زيد بالضرورة اي من غير احتياج الي
نظر وفكر ولم يرد ان فهم المعني من اللفظ المذكور او تصوره
من حيث انه معناه ضروري ولا يتوجه حينئذ انه مما
يتبدل بتبدل وضع زيد فلا يوصف بالضرورة فان قلت
اذا سمع اللفظ المذكور بعد العلم بالمعني لم يفهم منه المعني
فانه مفهوم فلو فهم منه لزم تحصيل الحاصل فلا يصح قوله اذا
سمع زيد قايم الخ قلت المراد فهمه ان لم يكن مفهوما قبله وان
سلم فالمراد بالفهم حصوله في الذهن او الالتفات المجرد اليه
فاذا سمع لفظ تتوجه النفس اليه ثم يلتفت منه الى المعنى
قوله مثال اجتماعها زيد قايم اي مثال ذي اجتماعها والكلي
قد يراد ايضاحه وايصاله الي فهم المستفيد فيذكر جزئي من
جزئياته ويقال له انه مثاله المثال هنا هو الشخص ومنه
تمثل بين يدي الامير اي قام مثاله بين يديه ولا شك ان
الجزئي يتشخص فيه الكلي لانه هو مع زيادة المشخصات وهذا
بناء علي ما هو شايع من ان الكلي في ضمن جزئياته قوله
علي الزاي والياء الي اخره اي علي مسمياتها قوله وهي بعض
حروف الهجا الاخبار عن الزاي والياء الي اخره بانها بعض
حروف الهجا كالاخبار في قولك زيد قايم اذ هو باعتبار المسمي
والمراد ان مسمياتها وهي زه وية وده الي اخره بعض حروف

الهجا

الهجا او يقال هو علي تقدير مضاف اي مسمياتها بعض حروف
الهجا **قوله** وهي اي حروف الهجا الف با تا ثا الي اخرها اي
وانته في العد الي اخرها وحاصل ما ذكره الرضي ان ما كان من اسما
حروف المعجم موضوعا علي حرفين نحو با تا ثا اذا ركب مع عامله
يمد وما لم يركب مع عامله لا يمد فاحفظ ذلك ولا تغفل **قوله**
لانه تركب من كلمتين فيه قطع النظر عن الضمير في قايم **وانما**
صح التمثيل به للاسمين مع انه مشتمل علي ثلاثة نظرا لما قاله
السكاكي من ان الوصف المتضمن للضمير بمنزلة الخالي عنه
من جهة عدم تغييره بالتكلم والخطاب والغيبة نحو انا قايم
وانت قايم وهو قايم كما لا يتغير الخالي عن الضمير نحو انا رجل
وانت رجل وهو رجل **قوله** لانه افاد فايدة لم تكن **عند**
السامع مبني علي القول بانه يشترط في الكلام الفايدة الجديدة
بان يفيد المخاطب ما جهله واليه ذهب ابن مالك وصحح **الشيخ**
ابو حيان انها لا تشترط وتكفي الفايدة الوصفية بان يحسن
السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجهله احد والا لكان **المركب**
الواحد كلاما وغير كلام اذا خوطب به من يجهله ثم من لا يجهله
وبقدر الزمان والمخاطب به لا يخرجه عن كونه **واحدا**
لغة وعرفا ولان مثل تلك الضروريات عايدة الي المحسوسة
باحدي الحواس الخمس فيفيد الاخبار بها بالنسبة الي فاقد ذلك
الحس الذي يدرك به هذا النوع من المحسوسات وليس **من**
شرط الكلام كونه مفيدا بالنسبة الي كل احد فان ما هو مفيد

لبعض دون بعض كلام قطعا قال شيخنا وهو الاوجه ومحل
الخلاف كما ذكره الشيخ ابو حيان ما اذا ابتدي به فيصح ان يقال
زيد قايم كما ان النار حارة **قوله** لان المتكلم قصد لهذا اللفظ
افادة السامع مبني علي القول بانه يشترط في الكلام القصد بان
يقصد المتكلم افادة السامع واليه ذهب ابن مالك وصحح ابو حيان
عدمه وهو الاوجه كما قال شيخنا لانه لو اشترط في الكلام القصد
لكان المركب الواحد كلاما اذا قصد به افادة السامع وغير كلام
اذا صدر من المتكلم بلا قصد لنحو نوم او غفلة وتعدد الزمان
والمخاطب به لا يخرجه عن كونه واحدا لغة وعرفا **قوله**
الاشارة والكتابة والنصب والعقد الاشارة لغة الافهام
باليد ونحوها وهي موضوعة لما اشير اليه والكتابة المراد بها
الخطوط اي النقوش المكتوبة الموضوعة لالفاظ مخصوصة
والنصب العلامات المنصوبة لفهم معانيها كالطريق ونحوه
والعقود المعينة موضوعة لاعداد مخصوصة فهذه الاربعة
ليست من الالفاظ مع انها تدل بحسب الوضع والوضع سبب
الدلالة اذ لو لم تكن موضوعة لما لم يكن بينهما علامة فلا
ينتقل الذهن منها الي معانيها **قوله** ونحوها بالرفع عطف علي
الاشارة ومن نحوها المعني القايم بالنفس وما يفهم من حال
الشي **قوله** المسرودة اي التي تنسج وتساق منتظمة بعضها
مع بعض يقال فلان يسرد الحديث سردا اذا كان جيد السياق
له واصله من سرد الدرع نسجها **قوله** الي اخرها اي وانته

الي اخرها قوله وقيل لاحاجة الي ذكر التركيب اي لاحاجة الي
التصريح بذكره كما يرشد اليه التعليل فان قيل القصد من التعريف
شرح الماهية ببيان اجزائها فلا تكفي دلالة الالتزام ولذا قالوا
انها مهجورة في التعاريف فالجواب ان اهل هذه الفنون كثيرا
ما يتسامحون في امثال ذلك قوله اذ المفيد الفايدة التامة
المذكورة لايكون الامركبا قد يمنع ذلك قوله والتقييدي هو ان
يكون الثاني قيدا للاول كالحيوان الناطق وقصره بعضهم على
المركب من الموصوف والصفة وبعضهم لم يقصره على ذلك
وجوزه بالاضافة او غيرها كقولك ضرب في الدار في قولك
ضرب في الدار زيد قوله والاسنادي المتوقف على غيره نحو
ان قام زيد فان قلت الاسنادي ما فيه اسناد وهو ربط
احدي الكلمتين بالاخري على وجه يفيد فالاسنادي لايكون
الامفيدا قلت اراد بالاسنادي ما فيه اسناد في الاصل او
في الحال فلا يلزم ان يكون مفيدا قوله والمعلوم للمخاطب
نحو السما فوقنا مبني على ما تقدم من انه يشترط في الكلام تجدد
الفايدة وتقدم ان الاصح خلافه قوله برق نحره هو بفتح
الرا يقال برق السيف يبرق بروقا اذا تلالا ويقال برق
البصر بالكسر يبرق برقا اذا تحير فلم يطرف قاله الجوهري
قوله ونحو ذلك لاطايل تحته الا ان يجعل ما سبق من باب
الكناية فيكون المقصود هو المجرور على حد قولهم مثلك
لا يبخل بمعني انت لا تبخل وقد يقال لعل من فوايد هذا العطف

مع وقوع المعطوف عليه في خبز الدالة على التمثيل بيان عدم الانحصار
في الخارج فيما ذكر اذ اداة التمثيل قد يكون باعتبار الافراد
الذهنية وقد يكون باعتبار كل واحد من المذكور بخصوصه
قوله ويخرج بقوله بالوضع الى اخره فيه نظر لانه فسر الوضع
العربي بجعل اللفظ دليلا على المعنى ولا يخفى انه لا يختص باللفظ
العربي فكيف يخرج به العجمي فليتامل ثم رايت شيخنا قال ان
تعريف الوضع السابق شامل لوضع غير اللغة العربية ولا
مانع من ذلك بل هو حسن متعين فتامل انتهى ويمكن الجواب
بان التعريف السابق للوضع لا بقيد كونه عربيا بجعل الضمير في
قوله وهو راجعا الى الوضع لا بقيد كونه عربيا فيكون عايدا
الى الموصوف بدون صفته وقوله ويخرج بقوله بالوضع
الى اخره اي بتقييد الوضع بالعربي غاية الامر انه تسمح قوله
كافادة الى اخره اي وافادة المفيد بالعقل كافادة اللفظ المسموع
حياة المتكلم من وراء جدار او المفيد بالعقل كافادة اي كذي افادة
الى اخره وانما قال من وراء جدار لان حياة المتكلم المشاهد
معلومة بحس البصر لا بدلالة اللفظ فلا يتضح ثبوت الدلالة
العقلية ذلك الاتضاح والمراد بكونه من وراء جدار ان يكون
من شخص غير مشاهد وخرج ايضا المفيد بالطبع كاح اح فانه
يفيد وجع الصدر بالطبع فانه يقتضي صدور ذلك عند وجع
الصدر لا بالوضع لان الواضع لم يضعه لوجع الصدر قوله
لا بد له من اجزاء يتركب منها قال في الصحاح قولهم لا بد من

كذا

كذا اي لا فراق منه انتهى واراد بالاجزا ما فوق الواحد فلا
يرد ان بعض المركبات قد يتركب من جزيين فقط قوله
ويخرج على التفسير الثاني كلام النايم الى اخره مبني كما تقدم
على احد القولين قوله ومحاكات بعض الطيور اي ما يلفظ
به حكاية عن صوت طير اي لارادة ما يشبه صوتا والتشبيه
بصاحبه ولك ان تقول ان ذلك خارج على التفسير الاول ايضا
لان الاظهر بل الصواب عند المحققين ان ما يتلفظ به حكاية
عن صوت ليس بلفظ موضوع مستعمل في معناه اللهم الا انهم
لما احتاجوا الى استعماله في الكلام عاملوه معاملة الاسما واجروا
عليه حكم المبني فهو كلمة ومبني حكما وقيل هو موضوع لبيان
الصوت ولا يخفى فساده قوله وما اشبه ذلك منه لفظ صو
به للبهايم اي قصد به تفهيم امر لبهيمة او نحوها كالصبي ويجري
فيه نظير ما تقدم قوله كما فعل الزجاجي في جمله اشارة الى ان
المصنف رحمه الله تعالى تابع فيما صنعه لغيره وليس بمخترع له
عن الاجزا صح
قوله معبرا عنها بالاقسام مجازا اي حال كونه معبرا بالاقسام
مجازا اي حال كون الاقسام متجوزا بها عن معناها الحقيقي
وهو الجزييات قال السيد قسم الشي هو ما كان مندرجا تحته
واخص منه وقسيم الشي ما كان مقابلا له ومندرجا معه تحت
شي اخر مثلا اذا قسمت الحيوان الى الناطق والحيوان الغير الناطق
كان كل واحد منهما قسما للحيوان وقسيما للاخر ثم استعمل لفظ
الاقسام في الاجزا مجازا وجزا الشي بعضه ومن ثم لم يصح وقوع

الشي جزا عن جزيه قوله فقال الظاهر انه معطوف على
معتبرا اي عبر عنها بالاقسام مجازا فقال قوله اي اجزا الكلام
من جهة تركيبه من مجموعها جواب عما يقال جعل الاسم والفعل
والحرف اجزا للكلام يقتضي توقف حقيقة الكلام عليها مع ان
حقيقة الكلام لا تتوقف عليها كما بيناه في الاصل وحاصل الجواب
ان المراد الاجزا التي يتركب من مجموعها وجملتها وتركبه من
جملتها لا يقتضي تركبه من كل منها ويمكن الجواب ايضا بجعل
الضمير في اقسامه راجعا الى الكلام بمعني الكلمة وفي كلامه
على هذا استخدام نحو اذا نزل السما بارض قوم رعيناه وان كانوا
غضابا ويمكن الجواب بجعل الضمير راجعا الى اللفظ بدون
قيده فان الضمير قد يعود الى المقيد بدون قيده فليتامل ذلك
قوله بالاجماع الاستدلال به مبني على ان اجماع النحاة في
الامور اللغوية معتبر فتعين اتباعه وتمتنع خرقه ووقع
لبعض العلما تردد فيه قوله ولا التفات لمن زاد رابعا
الى اخره يدل على خلاف ما قاله تسميتهم له باسم الفعل وان خواص
الاسم موجودة فيه قوله فانه خلف عن اسكت فان قيل اذا كانت
اسما الافعال بمعنى الفعل فاقترن معناها باحد الازمنة فلا تكون
اسما بل افعالا حقيقة بانها موضوعة للفظ الفعل ولفظه
غير مقترن وانما المقترن معناه والجواب المختار عند المحققين
انها وضعت للمعنى المصدري ثم استعملت غالبا في معنى الفعل
والمراد بالاقتران في معني الاسم والفعل ما كان وضعيا قوله

وهو

وهو ثلاثة اقسام اي صادق عليها وقد يقال لو اسقط لفظة
علي لكان اخصر واظهر وقد استدل الشارح علي انحصار الاسم
في الاقسام المذكورة في شرح الازهرية بقوله لانه لا يخلو
اما ان يصلح لكل جنس او لا الاول المبهم والثاني اما ان يكون
كناية عن غيره او لا الاول المضمر والثاني المظهر قوله جا لمعني
اي وضع لمعني قوله نحو هل اي فتدخل علي الفعل نحو هل قام زيد
وعلي الاسم نحو هل زيد قايم وهي حرف استفهام لطلب التصديق
ويقال فيها ال بابدال هاها همزة ولا ينافي ما ذكر عدهم لها في
باب الاشتغال انما تختص بالفعل لان ذاك اذا وقع الفعل في حيزها
لا مطلقا وذلك كما قال الرضي لان اصلها ان تكون بمعني قد
فقيل اهل وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال
استغنا بها عنها واقامة لها مقامها وقد جات علي الاصل
نحو قوله تعالي هل اتي علي الانسان اي قد اتي فلما كان اصلها
قد وهي من لوازم الافعال ثم تطفلت علي الهمزة فان رات فعلا
في حيزها تذكرت عهودا بالحمي وحنت الي الالف المالوف وعا نقته
وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة انتهي وقد يراد بالاستفهام
بها النفي نحو هل جزا الاحسان الا الاحسان اي ما واختلف
في مجيها بمعني قد فاثبته جماعة وفسر به قوله تعالي هل اتي
علي الانسان اي قد وانكره جماعة منهم الشيخ ابو حيان قال لم
يقم علي دليل واضح انما هو شي قاله المفسر ونحن في الاية وهو تفسير
معني لا تفسير اعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا وقال جماعة

منهم الزمخشري انه معناها ابدًا وان الاستفهام المفهوم منها
من همزة مقدرة وقال ابن مالك انه معناها اذا اقترنت بالهمزة
قوله اذا كانت اجزا الكلمة لا وجه لهذا التقييد فان حروف
التهجي لا معنى لها مطلقا لان حروف انما هي مسميات اسما حروف
التهجي فان آ الهمزة والبا الى الاخر اسما مسمياتها ا ب ج الى الاخر
كالرجل والفرس قال الخليل لاصحابه كيف تنطقون بالجيم
من جعفر فقالوا جيم فقال انما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤول
عنه والجواب ج لانه المسمى ويلزم على التقييد ان ا ب ج الى اخره
اسما لانها ليست اجزا الكلمة وهو باطل فان قيل قد قال الصفار
في شرح كتاب سيبويه الحرف يطلقه سيبويه على الاسم والفعل
وعليه فالتقييد له وجه قلت الذي يطلقه سيبويه على ما ذكر
هو الحرف والكلام في حرف الهجا ولم ينقل ان سيبويه ولا غيره
يطلق حرف الهجا على الاسم فافهم وتامل وناد بلسان الحال فما
ذا بعد الحق الا الضلال قوله واذا اردت الى اخره اشار به
الى ان قول المصنف فالاسم الى اخره جواب شرط مقدر قوله
فالاسم اي ماصدقاته قوله المتقدم في التقسيم قضية
ان المقام للاضمار فلعله عدل الى الاظهار لانه اوضح للمبتدئ
لانه يوهم رجوعه الى الحرف لكونه اقرب مذكور وفيه اشارة
الى ان الالف واللام للعهد الذكري لتقدم مصحوبها ذكرا في قوله
واقسامه ثلاثة اسم وفعل وحرف قوله من قسيمه قسيم
الشي كما تقدم هو ما كان مقابلا له ومندرجا معه تحت شي اخر

قوله

قوله بالخفض انما اختص الخفض بالاسم حتي صح جعله علامة
لان كل مجرور مخبر عنه في المعني ولا يخبر الا عن الاسم فلا يجر الا
الاسم فان قيل فكان ينبغي التعريف بمطلق الاخبار عنه لا بخصوصية
الخفض فالجواب ان الاخبار عنه علامة خفية اذ الاخبار
لا يدرك له المبتدي بخلاف الخفض هذا ولقائل ان يقول مجرد
هذا الدليل وامثاله لا يكفي في المطلوب اذ المقصود ذكر الباعث
علي فعلهم فبناوه علي فعلهم غير كاف اذ قد يقال لم لم يجعل
المجرور غير مخبر عنه فيدخل الفعل كما انه لم يخص الرفع بالفاعل
فدخل الفعل فليتدبر كذا قاله استاذ شيخنا قوله والخفض
اي لفظه لقوله عبارة ولبست العهد ولا غيره لانه لم يرد
مفهومه لذلك والعبارة مصدر عبر كنصر اي تلفظ بما يدل
بمعني اسم المفعول اي معبر عنه قوله عبارة عن الكسرة التي
تحدث عند دخول عامل الخفض فان قيل حيث فسر الخفض بالكسرة
المذكورة لزم الدور لانه لا يعلم كون تلك الكسرة المذكورة
خفضا الا اذا علم ان ما دخلت فيه اسم اذ صورة تلك الكسرة
توجد في غير الاسم فالجواب ممنوع بل قد يمكن معرفة كون تلك الكسرة
خفضا قبل معرفة ان ما دخلت عليه اسم كان يعلمه بعامله
المخصوص كحرف الجر وفيه نظر لتوقف التمييز حينئذ
علي العامل فلم يمكن التمييز حينئذ بمجرد الخفض هذا وقد يقال
في هذا التعريف قصور ودور اما القصور فلانه لا يتناول
ما ناب عن الكسرة من فتحة وياء واما الدور فلاخذ المعرف في

التعريف فليتدبر فان قيل هل فسر الخفض بكون الكلمة
مخفوضة بواسطة حرف ملفوظ به او مقدر قلت لان تفسيره
بذلك يوجب ستدراك حروف الخفض ولا يخفى عليك ان
التعريف الذي ذكره انما ياتي علي القول بان الاعراب لفظي
واما علي القول بان الاعراب معنوي فهو تغيير مخصوص
علامته الكسرة وما ناب عنها قوله تتبع الاخر اي اخر
الكلمة حقيقة او حكما اي تتفرع عليه ويقع بعده فدخل
تنوين نحو يد وخرج نون لدن ونون انطلق في احمد انطلق
اذ لم تتفرع علي الاخر قوله وتفارقه في الخط اراد بالخط
ان تكتب بصورتها او بعوضها من الالف ايضا فخرج نون
التوكيد الخفيفة ولم يخرج في خروجها الزيادة لغير توكيد
ولا يرد عليه نحو زيدا في الوقف حيث تكتب بعوضها لان
المفارقة في الخط يكفي فيها بعض الاحوال كالدرج هنا
قوله استغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم
وقال الوضي وانما لم يرسم للتنوين بدل لان الكتابة مبنية
علي الوقف والتنوين يسقط فيه جرا ورفعا قوله
نحو زيد ورجل وصه ومسلمات وحينئذ اشار بتعداد الامثلة
الي اقسام التنوين المختص بالاسم وهي اربعة الاول تنوين
التمكين كرجل وزيد وفايدته الدلالة علي خفة الاسم
وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل
فيمنع من الصرف الثاني تنوين التنكير وفايدته الدلالة

علي ان ما لحقه اريد به غير معين وهو اللاحق لبعض المبنيات
للدلالة علي التنكير تقول سيبويه بلا تنوين اذا اردت شخصا
معينا اسمه ذلك وايه بلا تنوين اذا استزدت مخاطبك من حديث
معين فان اردت شخصا ما اسمه سيبويه او استزادة من حديث
ما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه بلا تنوين معرفة
من قبيل المعرف بال العهدية اي الحديث المعهود قبل الثالث
تنوين المقابلة وهي المعادلة وهو اللاحق لجمع المونث السالم
جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم فان الالف
والتا في جمع المونث علامة الجمع كالواو في جمع المذكر ولم يوجد
ما يقابل النون في جمع المذكر فزيد التنوين في اخرها لتقابلها
حتى لا يلزم مزية الفرع علي الاصل الرابع تنوين العوض
اللاحق لاذ في نحو يومئذ وحينئذ عوضا عن الجملة المضاف
اليها فان اصل يومئذ مثلا يوم اذ كان كذا فحذفت الجملة وعوض
عنها التنوين وكسرت ذال اذ لالتقا الساكنين واضافة يوم
الي اذ قال ابن مالك من اضافة احد المترادفين الي الاخر وقال
الدماميني لعل الاضافة فيه للبيان مثلها في شجر اراك اي
يوم هو وقت كذا انتهي وكاللاحق للجموع المعتلة الاتية
علي فواعل نحو جوار في حال الرفع والجر عوضا عن اليا المحذوفة
ولا خلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف واختلفوا
في كون جواري رفعا وجرا منصرف او غير منصرف والحق انه
غير منصرف وان اصله جواري بتنوين الصرف نظرا الي

ان الاصل في الاسما الصرف وان الاعلال مقدم علي منع
الصرف استثقلت الحركة علي اليا فحذفت فالتقي ساكنان
اليا والتنوين فحذفت اليا للساكنين ثم وجد بعد الاعلال
صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال
كالثابت فحذف تنوين الصرف ثم خيف رجوع اليا لزوال
الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعني
بالفرعية فعوض التنوين من اليا بخلاف نحو اشقي واحوي فانه
قدم الاعلال في مثليهما ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال
حاصلة لان الف احوي المنون ثابت تقديرا فهو علي وزن
افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من المحذوفة
ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوي بالالف اخف منه
بالتنوين قوله لوجود التنوين في اخرها اي مع اخرها قوله
ودخول الالف واللام اي المعرفة وانما اختصت بالاسم
حتى صحت ان تجعل علامة له يعرف بها لانها موضوعة للتعريف
ورفع الابهام وانما يقبل ذلك الاسم ويعلم من كون العلة
اختصاص التعريف بالاسم دلالة التعريف مطلقا ولو بالاضافة
او نيتها او الاشارة او الاضمار او العلمية علي الاسمية ففي
ذكر الالف واللام تنبيه علي جميع ذلك ويمكن تعميم الالف
واللام فتشمل الزايدة والموصولة لانهما من خصايص الاسما
ولا يرد ان الموصولة تدخل الفعل لشذوذ والمراد دخول
لا شذوذ فيه كما هو المتبادر من اطلاقه ولان الزايدة تدخل

الحرف

الحرف وهي الذي في راي من زعمها حرفا لانه راي مرد ودوكال
بدلها وهو ام في لغة حمير فان قلت لم اختار هذه العلامات
مع كثرة علامات الاسم اذ منها لا العاطفة وكونه ذا الحال وتمييزا
ومستثني ومستثني منه ومفعولا وموصوفا وموكدا معنويا وعطف
بيان ومضمرا ومرجعا له ومصغرا ومنسوبا ومنصوبا ومنصرفا
وغيره ومبتدا ومضافا ومرخما ومثني وجمعا ومسند اليه قلت
لشهرتها علي غيرها اختارها فان المشهور اسهل فهما واقرب
قبولا فان قلت لو قال ودخول حرف التعريف ليشمل حرف النداء
والالف والميم في قوله عليه الصلاة والسلام ليس من امبر امصيام
في امسفر لكان اولي قلت فيما ذكر ترك لغير المشهور قوله
ودخول الالف واللام عليه في اوله اي علي اوله فيكون بدلا من
قوله عليه او في بمعني مع كما في قوله تعالي ادخلوا في امم قوله
ودخول حرف الخفض فيه باعادة المضاف علي ان حرف الخفض
معطوف علي الالف واللام قوله وعكس الترتيب الطبيعي
والترتيب في اللغة جعل كل شي في مرتبته وفي عرف الحكماء المنطقيين
جعل الاشيا المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد وفي عرف
النحاة ثبوت المحكوم به لاشيا متعددة في ازمنة متتالية والطبيعي
ان يكون ذلك بسبب الطبع وقد يتوقف في ذلك قوله اشعارا
الي اخره فيه نظر اذ لا اشعار للعطف المذكور بذلك وان صدق
بذلك وقد يقال اشعارا من المصنف فلا نظر قوله وعطف
العلامات فيه تغليب كما لا يخفي قوله ثم استطرد معطوف علي متوهم

اي قال كذا ثم استطرد ومثله سايغ والاستطراد ان يذكر عند
سوق الكلام لغرض ما يكون له نوع تعلق به ولا يكون السوق لاجله
واصله ان الصايد قصد صيدا بعينه فعوض له صيد اخر
فطرده لا عن قصد ومضى في اثره وقد يتوقف في كون ذلك
استطرادا لانه لما ذكر ان الاسم يعرف بدخول حروف الخفض
احتاج الي بيانها فكان قايلا يقول وما حروف الخفض فقال
وهي من الي اخره **قوله** وهي اي حروف الخفض فان قيل حروف
الخفض عام ودلالة العام كلية بمعني ان المحكوم عليه كل فرد
فمفاد العبارة ان كل حرف بعينه من حروف من وما عطف عليه
وهو باطل قلت الحكم علي العام تارة يكون علي كل فرد وهو الاكثر
وتارة علي المجموع كما في رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة وذلك
امر مشهور في الاصول وغيرها وكلام المصنف من هذا الثاني
اي مجموع حروف الخفض **قوله** من الى اخره الخبر مجموع المعطوف
والمعطوف عليه فلا يشكل الحمل علي حروف الخفض ووجهه تقدم
العطف علي الربط والاخبار وذلك بان يجمع المتعدد اولا
في هذه الصورة بالعطف اولا ثم يجعل خبرا فان قيل في كلام المصنف
الاخبار بالحرف والحرف لا يصلح للاخبار به ولا عنه لانه موضوع
لنسبة مخصوصة من حيث انها الة وخط رابطة بين شيين مخصوصين
لا لذاتها قلت معنى الحرف لا يخبر به انه لا يخبر بمعناه معبرا عنه
بمجرد لفظه كما ان معني قولهم الحرف لا يخبر عنه انه لا يخبر عن
معناه معبرا عنه بمجرد لفظه والا فلفظ الحرف يخبر به كقولنا الحرف

في

في ولا ولفظ الفعل يخبر عنه كقولنا ضرب فعل ماض وكذا المعنى
اذا لم يعبر عنه بمجرد لفظه كقولنا بعض ما لا يخبر به معنى في ومعنى
ضرب لا يخبر عنه **قوله** ومن معانيها الابتدا اي بيان ابتدا
المسافة مكانا او زمانا قال الرضي كثيرا ما يجري في كلامهم
ان من لابتدا الغاية والى لانتها الغاية ولفظ الغاية يستعمل
بمعنى النهاية وبمعنى المدا والمراد بالغاية في قولهم ابتدا الغاية
وانتها الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتدا النهاية وانتها النهاية
فمن لابتدا الغاية في غير الزمان عند البصرية سوا كان المجرور
بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب من زيد
الي عمرو واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا ويعرف
معنى الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الي او ما يفيد فايدتها
نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اي التجي منه اليه
فكانه يقول ابتدائي بالاستعاذة من الشيطان فهو محل ابتدائية
ذلك الفعل ونبه هنا وفيما ياتي بقوله ومن معانيها الي اخره
على ان لها معاني اخر فمنها التبيين اي بيان المراد من غيره
فلا بد ان يصح تفسير ذلك الغير بما ذكر بعد من واطلاقه
عليه نحو اجتنبوا الرجس من الاوثان والمبين بحسب الظاهر
يجوز ان يكون مذكورا مقدما او موخرا نحو عندي من المال
ما يكفي وان يكون مقدرا نحو كسرت من زيد يده اي شيا من عضو
زيد ويده عطف بيان له لكن صرح الشيخ الرضي بانه اذا تاخر
المبين فمن في الحقيقة بيان المبهم مقدر وما بعده عطف بيان

فالمبين في الحقيقة يجب ان يكون متقدما قطعا الا انه مذكور او
مقدر ومنها التبعيض اي بيان ان هناك شيا هو بعض ما ذكر
بعده وعلامته ان يصح في الجملة وضع لفظ بعض مكانه تقول
أخذت من الدراهم واذا قلت شيا عشرون من الدراهم
فان اشرت اليها بالدراهم الي دراهم معينة اكثر من عشرين فمن
تبعيضية لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنسها
فهي تبيينية لصحة اطلاق اسم المجرور علي العشرين قوله
ومن معانيها الانتها اي بيان اخر المسافة من زمان او مكان
فيكون ما بعده منتهي المسافة نحو سرت الى الكوفة فالكوفة منتهى
مسافة وقع السير فيها قال الرضي اعلم ان الي تستعمل في انتها غاية
الزمان والمكان بلا خلاف نحو فاتموا الصيام الي الليل والاكثر
عدم دخول حدي الابتدا والانتها في المحدود فاذا قلت اشتريت
من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهر في
الشرا ويجوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الي ظاهر
الدخول فيما قبلها فلا يستعمل في غيره الا مجازا وقيل ان كان ما بعدها
من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الي راسها فالظاهر الدخول والا
فالظاهر عدم الدخول نحو فاتموا الصيام الي الليل والمذهب
هو الاول وقد تكون بمعنى مع نحو من انصاري الي الله اي مع الله
وكقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم وقال الرضي التحقيق
انها بمعنى الانتها اي تضيفوها الي اموالكم وكذا قوله تعالي الي المرافق
اي مضافة الي المرافق والذود الي الذود ابل اي مضافا الي الذود ابل قوله

وعن

وعن ومن معانيها المجاوزة اي بعد شي عن المجرور بها بسبب ايجاد
مصدر المعدي بها نحو رميت عن القوس اي بعد السهم عن القوس
بسبب الرمي وكذا اطعمه عن الجوع اي بعده عن الجوع بسبب الاطعام
وكذا الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذت عنه مجازا
كانك نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه اي تراخيت عن موضع
يمينه بالجلوس وقوله تعالى يخالفون عن امره مضمن معنى يتجاوزون
وطبقا عن طبق اي طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق اخر دونه
فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا
وليس المراد طبقين فقط بل المقصود جنس اطباق كل واحد منها
اعظم من الاخر فهو مثل التثنية في لبيك وقوله تعالى كرتين
والمراد في الكل التكثير والتكرير فاقتصر على اقل مراتب التكرير
وهو الاثنان تخفيفا قوله وعلى ومن معانيها الاستعلاء اي
بيان ان شيا تفوق واستعلى على ما بعد على حقيقة نحو زيد
على السطح او حكما ومجازا نحو عليه دين فالدين للزومه وتحمله كانه
ركب عليه او حمل على ظهره فكانه فوقه قال الرضي ومنه على قضا الصلاة
وعليه القصاص لان الحقوق كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله
تعالى كان على ربك حتما مقضيا تعالى عن استعلا شي عليه ولكنه
اذا صار الشي مشهورا في الاستعمال في شي لم يراع اصل معناه نحو
ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت
على الله ويكون ايضا بمعنى من نحو قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس
يستوفون ومنه خبر بني الاسلام على خمس اي بني وركب منها ولهذا

يجاب عما يقال ان الخمس هي الاسلام فكيف يكون الاسلام مبنيا عليها
والمبني غير المبني عليه واجاب عنه الكرماني بان الاسلام هو المجموع
والمجموع غير كل واحد من اركانه **قوله** في ومن معانيها الظرفية اي
بيان ان مدخولها ظرف لشي حقيقة نحو زيد في الدار او مجازا نحو
نظرت في الكتاب وتفكرت في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب
والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكر والتكلم مشتملة عليها
اشتمال الظرف على المظروف فكانها محيطة بها من جوانبها وتجي
بمعنى مع في قوله ادخلي في عبادي قيل والاولى انها بمعنى اي حاصلة
في زمرة عبادي او بمعنى ادخلي ايتها الروح في اجسام عبادي **قوله**
رب بضم الراء فيها ثمان لغات اشهرها ضم الرا وفتح البا المشددة
والثانية ضم الرا وفتح البا المخففة والثالثة ضم الرا وضم البا المخففة
والرابعة ضم الرا واسكان البا المخففة والخامسة فتح الرا وفتح
البا المشددة والسادسة فتح الرا وفتح البا المخففة والسابعة
والثامنة ضم الرا وفتح البا مشددة ومخففة بعدها تا مفتوحة
قوله رب ومن معانيها التقليل قال الرضي ووضع رب
التقليل تقول رب في جواب من قال اما لقيت رجلا رب رجل لقيت
اي لا تنكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيا وان كان قليلا
قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب كلام اما ظاهر او
مقدر فهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوز ولا
رب رجل كريم اضرب هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم تستعمل
في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة **قوله**

والبا

والبا الموحدة لما كان كل من البا والكاف واللام موضوعا على حرف
واحد عبر عنه باسمه بخلاف ما سبق فانه موضوع على اكثر من حرف
فلذا عبر عنه بلفظه **قوله** ومن معانيها التعدية اعلم ان با
التعدية تسمى با النقل وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا
والتعدية بهذا المعنى مختصة بالبا واما التعدية بمعنى ايصال
معنى الفعل الى الاسم فمشتركة بين حروف الجر التي ليست بزايدة
ولا في حكم الزايدة وتجي للالصاق اي لبيان لصوق امر الى ما بعدها
حقيقة نحو به داء اي التصق به داء او حكما نحو مررت بزيد اي الصقت
المرور بمكان يقرب منه فكانه ملتصق به وللاستعانة اي لبيان
ان معناه معين للفاعل في صدور الفعل واالة له نحو كتبت بالقلم
وخطت بالابرة وبتوفيق الله حججت وهذا المعنى مجاز الالصاق
وللمصاحبة اي لبيان ان ما بعده مع ما قبله ومصاحب له سواء
كان ملصقا به ام لا نحو اشتريت الفرس بسرجه اي هو معه ونحو دخلوا
بالكفر وهم قد خرجوا به وللمقابلة اي لبيان ان ما بعده في مقابلة
شي وبازايه نحو اشتريت هذا بذاك وللظرفية اي لبيان ان ما بعده
ظرف فيكون بمعنى في نحو جلست بالمسجد اي فيه وتجي زايدة قياسا
في الخبر والاستفهام بهل اي اذا دخلت على خبر المبتدا او كان
ان او نحوها ويكون في الكلام استفهام بهل خاصة نحو هل زيد
قايم ولا يقال ازيد بقايم او نفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما
نحو ما زيد براكب وقيل بلا التبرية ايضا نحو لا خير بعد النار **قوله**
نحو مررت بالوادي اي صرفت الوادي ممرورا به ويحتمل ان يكون بمعنى

في وان تكون للالصاق وان تكون للتعدية **قوله** والكاف ومن
معانيها التشبيه اي بيان ان شياله مشاركة تما مع مدخوله
في شي **قوله** واللام قال الرضي لام الجر مكسورة مع غير الضمير
مفتوحة معه وكسرها ايضا معه لغة خزاعية وربما فتحت قبل ان
المضمرة نحو لنعلم بفتح الميم ونقل فتحها مع جميع المظهرات اعلم ان
كل كلمة علي حرف واحد كالواو والفا ولام الابتدا فحقها الفتح للثقل
الضمة والكسرة علي الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها علي حرف
واحد وانما كسرت باالجر ولامه لموافقة معمولهما ولم تكسر كاف
التشبيه لانها تكون اسما ايضا فجرها اذا ليس بالاصالة بل للقيام
في قيام الحرف الحرف عند من قال ان المضاف هو الجار وانما بقي لام
الداخلة علي المضمر علي فتحها الحاقا لها بساير اللامات كلام الابتدا ولام
جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمر بذلك لانها لا تلتبس اذا
بغيرها من اللامات اذ المضمر المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غير
الضمير لا التبست بلام الابتدا والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون
الظاهر مبنيا او موقوفا عليه انتهي **قوله** واللام ومن معانيها
الملك قال الرضي وفايدة الاختصاص كان خلقهم لجهنم اما بالملكية
نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجل للفرس والجنة للمومنين والابن
لزيد والتي تسمي لام العاقبة نحو قوله ذرانا لجهنم ولدوا للموت
فرع لام الاختصاص كان خلقهم لجهنم وولادتهم للموت وكذا التي للتقليل
نحو جيتك للسمن وللضرب اذ المجي مختص بذلك واللام المقوية للعامل
الضعيف لتاخيره عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو

انا

انا ضارب لزيد او مصدر انحو ضربي لزيد حسن و بكونه مقدرا نحو
بالزيد ويا للما لام الاختصاص وقد تجي بمعني الي نحو سمع الله لمن حمده
اى استمع الله الي من حمده و بمعني علي نحو تله للجبين اي عليه ويخرون للاذقان
اي عليها و قد تجي زايدة نحو ردف لكم اي ردفكم لان ردف يتعدى
بنفسه وهي في لا ابا لك زايدة عند سيبويه قوله وحروف القسم
من حروف الجر اشارة الي ان حروف القسم معطوف علي من ويحتمل
عطفه علي الالف واللام ويكون من ذكر الخاص بعد العام قوله
وهي اي حروف القسم اي مجموعها فهو من باب رجال البلد يحملون الصخرة
العظيمة قوله ثلاثة اشار به الي ان الخبر مجموع الواو والباء والتا
فلا يشكل الحمل علي الحروف فالخبر متعدد صورة لا حقيقة ووجه
تقديم العطف علي الربط وفيه بحث دقيق يدركه فهم انيق قوله
الواو والبا والتا اقتصاره علي الثلاثة هو المشهور وقال الرضي اعلم
ان واو القسم لها ثلاثة شروط احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال
اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها
اي البا والثاني ان لا يستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني
كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل علي الضمير فلا يقال
وك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين الاخيرين لانها فرع البا و
انما حكم باصالتها لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم
به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفهيتين
ومعنويا الا ترى ان في واو العطف وواو الصرف معني الجمعية القريبة
من معني الالصاق والتا بدل من الواو كما في وراث وتراث وكلمة

وبكله فلذا اقصرت عن الواو فلم تدخل الا على لفظة وفيها الخصايص
الثلاث التي كانت في الواو وحكى الاخفش ترني وترب الكعبة وهو
شاذو قد علم من كلام الرضي أن معني حروف القسم الا لصاق لان
القسم لصق بالمقسم به لصوق البا بالرجل قوله ها الله اي باثبات
الفها وحذفها انتهي وعبارة التسهيل في باب القسم وان كان اي
المقسم به الله جاز جره بتعويض اثبات الالف اي فتقول الله لهمزة بعدها
الف او ها محذوفة الالف وثابتها مع وصل الف الله وقطعها انتهي
قوله لله لا يوخر الاجل بكسر لام لله وتقدم انه يقل فتح اللام مع
جميع المظهرات اي والله ويفيد التعجب بما بعده ولذا لا يستعمل الا في
الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه نحو لله لتبعثن فلا يقال لله لقد
قام زيد قال الرضي ولام الجر تجي بمعني الواو وكما ذكرنا مختصة ايضا
بلفظ الله في الامور العظام انتهي قوله بكسر الفا احترز به عن الفعل
بفتح الفا فانه مصدر واما المكسور الفا فانه اسم لكلمة مخصوصة
وكون المكسور الفا اسما لما ذكر والمفتوح الفا مصدرا انما هو بحسب
الاصطلاح واما في اللغة فهما مصدران لفعل يفعل قوله بقيد
الحرفية اي بقبول او بدخول قد الحرفية فان قيل كان على المصنف
ان يقيد بالحرفية قلت مراده الحرفية فان قلت المراد لا يدفع الايراد
كما اشتهر قلت بل يدفعه اذا دل عليه دليل وهو هنا كذلك لان قد عند
الاطلاق انما تنصرف للحرفية فحملناها على ذلك لانه لا صارف لها عنه
فان قيل فلا فايدة في تقييد الشارح بالحرفية لانها حيث اطلقت اختصت
بالحرفية ولا تقع على غيرها الا مقيدة قلت قد يكون القيد لبيان الواقع

فرفع

ودفع الايهام وحينئذ لاحشو ولا زيادة وانما الحشو والزيادة
ماجي به لا لواحد من امور ثلاثة الادخال والاخراج وبيان الواقع وانما
اختصت قد بالفعل حتي صح ان تجعل علامة له لانها انما تستعمل لتقريب الماضي
الي الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشي من ذلك لا يتحقق الا في الفعل
قوله وتدخل علي الماضي الي اخره قال في المغني واما الحرفية المختصة
بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس
وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشي اللهم الا بالقسم كقوله اخا لد قد
والله اوطات عشوة وما قايل المعروف فينا يعنف وسمع قد لعمري
بت ساهرا وقد والله احسنت وقد يحذف بعدها كقول النابغة
افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد واما قول
عدي لولا الحيا وان راسي قد عسي فيه المشيب لزرت ام القاسم
فعسي هنا بمعني اشتد وليست عسي الجامدة انتهي **قوله**
بخلاف الاسمية الي اخره قال في المغني وهذه اي قد التي هي اسم
مرادف لحسب تستعمل علي الوجهين مبنية وهو الغالب لشبهها
بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها ويقال في
هذه قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون حرصا علي بقا
السكون لانه الاصل فيما يبنون ومعربة وهو قليل يقال قد زيد
درهم بالرفع اي لقد كما هو ظاهر كما يقال حسبه درهم وقدي
بغير نون كما يقال حسبي انتهي قال الدماميني وجه الاعراب ما عارض
وجه تحتم البنا من ملازمتها للاضافة وهو مشكل لان الشبه
الوضعي موجود وهو كاف في تحتم البنا فاوجه الاعراب فان قلت

ملازمتها للاضافة قلت لو صح دافعا للبنا لم تبن في قدر درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة انتهى واجيب بان ملازمتها للاضافة ليست دافعة لبنايها بل لتحتمه فلذا جاز اعرابها
قوله والسين وسوف اي مقبولها او دخولها وانما اختصا بالفعل حتى صح ان يجعلا علامة له يعرف بهما لان الاول يدل على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد قال المولى سعد الدين وسميا حرفي تنفيس ومعناه تاخير الفعل في الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفسته اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وقد تخفف بحذف الفا الذي كان متحركا لاجل الساكنين فيقال سو وقد يقال سي بقلب الواو يا وقد تحذف الواو وتسكن الفا الذي كان متحركا لاجل الساكنين فيقال سف افعل وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل انتهى ولما كانت السين عند الاطلاق انما تنصرف الى سين الاستقبال استغنى عن تقييدها بغير سين الكسكسة في بكر وهي الحاقهم بكاف المونث سينا والكشكشة في تميم وهي الشين التي يلحقها بكاف المونث اذا وقف من يقول اكرمتكش ومررت بكش وعن معاوية انه قال من افصح الناس فقال رجل من جرم وجرم من فصحا الناس فقال قوم تباعدوا عن فراتية العراق وتيامنوا عن كشكشة تميم وتياسروا عن كسكسة بكر ليست فيهم غمغمة قضاعة ولا طمطمانية حمير قال معاوية فمن هم قال قومي قوله وتا التانيث الساكنة اي صحة دخولها عليها او بدخولها عليه وانما اختصت تا التانيث الساكنة

بالفعل

بالفعل حتى دلت عليه لانها تدل على تانيث فاعل او نايب عنه فلا
تلحق الا بمالة ذلك والصفات استغنت عنها لما يلحقها من التا المتحركة
الدالة على تانيثها وتانيث مرفوعها فلا جرم اختصت بالفعل
والمراد بالساكنة الساكنة وضعا وان تحركت لعارض كالتقا الساكنين
في نحو قالت امراة فرعون بخلاف المتحركة وضعا بحركة اعراب فتختص
بالاسم كقايمة او بنا فقد تدخل الاسم كلا حول ولا قوة وقد تدخل
الحرف كربت وثمت وانما اسكنت تا التانيث للفرق بين تا الافعال
وتا الاسما ولم يعكس ليلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل فان قيل
تعريف الفعل بهذه العلامات فيه دور لان معرفة الفعل متوقفة
على معرفة صحة دخولها عليه ومعرفة صحة دخولها عليه متوقفة
على معرفته قلت المراد بصحة دخولها استقامة المعنى وعدم الامتناع
بحسب اللغة ولا خفا في امكان معرفة ذلك بدون معرفة ان ما دخلت
عليه فعل فتامل قوله والحرف ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل
الفعل ان قيل هذا تعريف بالاعم لصدقه على الجملة فانها لا يصلح
معها دليل الاسم ولا دليل الفعل بحسب اللغة قلت ما عبارة عن
الكلمة بقرينة كون الحرف من اقسام الكلمة في اصله ان الحرف كلمة لا يصلح
معها دليل الاسم ولا دليل الفعل وبتفسير ما بكلمة يندفع ايضا الخط
ونحوه فان قيل ان اراد بدليل الاسم ودليل الفعل ما ذكره المصنف
فقط ورد عليه ان لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره المصنف وليست
بحرف وان اراد ما ذكره المصنف وما لم يذكره فهو حوالة على مجهول
قلت نختار الاول وغاية ما يلزم ان هذا التعريف من قبيل التعريف

بالاعم وقد اجازه المتقدمون لانه يستفيد به التمييز في الجملة
ونختار الثاني ونقول ان المقصود بوضع هذه المقدمة المبتدي
وهو لا يستقل بالاستفادة والموقف يبين له ما لم يذكره المصنف
فان قيل ما ذكره المصنف لا يحسن التعريف به لانه يقتضي ان المبتدي
لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الامور التي تدل على الاسم وعلى الفعل
ويعلم عدم صلوح الكلمة بحسب اللغة لها وفي هذا من العسر ما لا يخفى
فيه قلت الجواب ان المقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبتدي انما هو
استفادته منها في الجملة للقطع بعجزه عن استفادته منها على الوجه
الكامل وغالب الالفاظ التي لا يصلح معها شي من العلامات المذكورة
حروف فيستفيد حرفية كثير من الالفاظ بانتفا العلامات المذكورة
وكفى هذا في الاستفادة بالنسبة اليه ولا يضر انه قد يخطي باعتقاد
حرفية بعض الالفاظ لانتفا العلامات عنها ظاهرا لقلة ذلك
بالنسبة لغيره وكما لو اخطا في غير ذلك فان المبتدي مظنة الخطا
اذا استقل بالاخذ على ان المبتدي قطعا لا يستغني عن التوقيف
للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة بالنسبة لجميع ما في الكتاب
والتوقيف يبين له ما يستفيد به عدم حرفية تلك الكلمات التي انتفت
عنها العلامات المذكورة مع عدم حرفيتها ومن استحضر ما اعتاده
اهل الفنون والمصنفون فيها من المسامحات بامثال ذلك بل وبما
هو دون ذلك كما هو معلوم من تتبع صنيعهم لم يستبعد شيا مما تقرر
قوله فعدم صلاحيته لدليل الاسم ولدليل الفعل دليل على حرفيته
قال بعضهم وانما لم يجعل له علامة وجودية كقسيميه لانه في نفسه

علامة

علامة فلو جعل له علامة لزم الدور او التسلسل انتهى وانما دل عدم
صلاحية دليل الاسم ودليل الفعل على انتفا الاسمية والفعلية حتى تعين
الحرف مع انهما علامة والعلامة ملزومة لا لازمة فهي مستطردة ولا
يلزم انعكاسها اي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم
لانها مع كونها علامة هي من حيث القبول شرط ولازم فيلزم من عدم
قبولها العدم من جهة كونها شرطا لازما لا من جهة كونها علامة اذ
الشرط يلزم من عدمه العدم واعلم ان احسن ما يضبط الحرف بالعد
لان الحروف محصورة قد عدها ابن فلاح في مغنيه سبعين حرفا باطراح
المشترك ثلاثة عشر احاد الهمزة والالف والباء والتاء والسين والفا
والكاف واللام والميم والنون والها والواو والبا واربعة وعشرون
ثنائية لا واو وام وإنْ وأنْ واي وبل وعن وفي وقد وكي ولا ولم
ولن وما ومذ ومع على راي ومن وها وهل ووا ووي ويا وتسعة
عشر ثلاثية اجل واذن والى والا واما وانَّ وان وايا وبلى وثم
وجير وخلا ورب وسوف وعدا وعلى وليت ونعم وهيا وثلاثة
عشر رباعية الا والا واما واما وحاشا وحتى وكان وكلا ولعل
ولما ولولا وهلا وخماسي واحد وهو لكن فقط **قوله باب**
الاعراب ترجمة وهو خبر عن مبتدا محذوف والاصل هذا باب
شرح الاعراب ويجوز نصبه على انه مفعول لفعل محذوف لدلالة
المقام تقديره خذ او افهم او اقرا والاول اولى لان فيه تبادر
الاسناد واتساع الكلام في مثل ذلك غير لايق هنا اذ لكل مقام مقال
والباب ما يدخل منه الى غيره فسمي مبتدا كل كلام مفصول بابا لانه

يدخل منه الي المقصود ثم سمي نفس ذلك الكلام بابا للوصول منه الي
المعاني او بمعنى المبوب قال الزمخشري بوبت الكتب لان القاري
اذا ختم بابا وشرع في اخر كان انشط وابعث كالمسافر اذا قطع فرسخا
ولذا كان القران سورا قال استاذ شيخنا ولانه اسهل في وجدان
المسايل والرجوع اليها وادعى لحسن الترتيب والنظم والا لربما
تذكر المسايل منتشرة فافهم انتهى والاعراب لغة مصدر اعرب يقال
لمان منها الابانة اعرب الرجل عن حاجته ابان عنها واما في
الاصطلاح فالجمهور علي انه لفظي وبه قال ابن الحاجب واختاره
ابن مالك وعرفه بقوله ماجي به لبيان الامر الذي يطلبه العامل
كالفاعلية والمفعولية والاضافة وقيل انه معنوي وجري عليه
المصنف **قوله** تغيير ان قلت مقصود المصنف تفسير الاعراب
الذي يتصف به اللفظ والتغيير فعل الشخص فكيف صح تفسيره
به وحمله عليه مع ان الخبر عين المبتدا قلت الجواب عن ذلك ان
التغيير بمعنى التغير لانهم كثيرا ما يطلقون المصدر ويريدون
به الحاصل بالمصدر **قوله** احوال اشار به الي ان المراد بتغيير
الاواخر تغيير حالها وصفتها والا فاخر الكلم ما في اخره من الحروف
وهو لا يتغير هذا وقد يقال لا حاجة الي ما ذكره الشارح والمراد
تغيير اواخر الكلم ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة كما في المثنى
والجمع حال النصب والجر او حكما كما فيهما حال الرفع لان الالف والواو
فيهما صارا الشيين بعد ما كان الشي واحدا اي صارا علامتين للتثنية
والجمع وعلامتين للاعراب بعد ما كانا للاول فقط لا لانهما يقدران

بعد

بعد الاعراب مغايرين لهما قبله لادايه الي تقدير حذف علامة
التثنية والجمع او صفة بان تتبدل حركة بحركة اخري حقيقة
كما في زيد حال نصبه او جره او حكما في غير المنصرف حال جره بعد
نصبه مثلا ولقايل ان يقول المراد بتغير اواخر الكلم بتصييرها
دالة علي الفاعلية مثلا بعد كونها دالة علي غيره فيشمل تغير
الذات وتغيير الصفة فليتامل قوله اواخر ان قيل الاواخر
جمع واقله ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق الاعراب الا بتغيير ثلاثة
اواخر والامر بخلافه قلت الاضافة ترد لما ترد له اللام وقد
صرح علما التفسير والاصول بان لام التعريف التي للجنس تبطل
معني الجمعية فالمراد جنس الاواخر الصادق بالواحد وبالاكثر
ولعل التعبير بصيغة الجمع للاشعار بتعدد انواعها وتنوع
التغيير وقد يجاب بحذف مضاف اي احد اواخر الكلم وخرج
عنه بتقييد الاواخر تغيير في الاواخر كتغيير فليس وافلس في فلس
فان قيل الاواخر مستدرك لان ما خرج به يخرج بما بعده لان
التغيير بسبب العوامل لا يكون الا في الاواخر قلت لو سلم ذلك
فالقيد لا يجب ان يكون المقصود به الاحتراز بل قد يكون لغيره
كبيان الواقع وتحقيق اجزا الماهية فلا استدراك فلما ذكره لذلك
ناسب اخراج ما ذكر به لسبقه لكنه قد يخرج بمجموع تغييرين
لاخيرين او تغييرات لاواخر فليتامل قوله الكلم ان قيل الكلم
اسم جنس جمعي اي لا يطلق علي اقل من ثلاثة كلمات وان لم يتحد
نوعها افادت ام لا فلا يدخل في التعريف تغيير اخر كلمة او كلمتين

قلت وقد صرح علما الاصول والتفسير والنحو كما تقدم بان لام
التعريف التي للجنس تبطل معنى الجمع فالمراد جنس الكلم وقد يجاب
بحذف المضاف اي احد الكلم والكلم بمعنى الكلمات وانما عدل عن
ايراد الكلمات الى ايراد الكلم لانه اخف ولا مزية لاحدهما على الاخر
في المعنى فالاخف لفظا اولى من الاثقل **قوله** حقيقة كاخوزيد
او حكما كاخريد تفصيل للاواخر يشمل تغيير التثنية والجمع لان
النون فيهما بمنزلة التنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج
ما قبله عن ان يكون اخر الحروف فكذا النونان وتغيير مفرد حذف
اخره ثم اعرب بالحروف نحو اخوك عند من يقول الاواخر لم تعد لان
القايم مقام الشي كالشي وانما جعل الاعراب في الاخر لانه دال على الوصف
اي كونه عمدة او فضلة ولا شك ان الوصف متاخر عن الموصوف
فالانسب ان يكون الدال عليه متاخرا عن الدال عليه **قوله**
والمراد بتغيير الاخر الى اخره في هذا البيان قصور لانه لا يتناول
الجزم وايضا قد اعتبر الانتقال من السكون الى احد الثلاثة
على سبيل البدل ولم يعتبر الانتقال من احدها الى الاخر وهذا
تحكم والضمير في قوله تصييره مرفوعا او منصوبا او مخفوضا
ان كان راجعا الى الاخر كما هو ظاهر كلامه ففيه مسامحة لان
المرفوع او المنصوب او المخفوض انما هو الكلمة بتمامها واما الاخر
فهو محل الاعراب **قوله** موقوفا اي ساكنا **قوله** هنا اي في تعريف
الاعراب **قوله** الاسم المتمكن قال ابو حيان في شرح غاية الاحسان
الاسم المتمكن يعني به الذي ليس فيه علة تقتضي البنا نحو زيد وجعفر

انتهى

انتهي واما تفسير الاسم المتمكن بالمعرب فيوجب دوراً لان المعرب
مشتق من الاعراب فلا يعرف الا بعد معرفته لان المشتق مشتمل على معنى
المشتق منه مع زيادة كذا قيل وقد يجاب بوجوه احدها ان المراد بالمعرب
ذات المعرب لا مع وصف الاعراب فالواجب لضرورة التعريف بالمعرب
ادراكه لكن ادراكه ممكن بغير وصف الاعراب والثاني ان الاعراب
المعرف ما يتصف به اللفظ كما تقدم وهو الحاصل بالمصدر والاعراب
المعتبر في المشتق هو معني المصدر فلا دور والثالث انه تعريف
لفظي والمقصود منه بيان ما وضع له لفظ الاعراب لمن عرف معني
قولنا تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا او تقديرا
وجهل ان لفظ الاعراب موضوع بازايه فلا دور اذ لم يقصد شرح معني
الاعراب وتحصيله في ذهن السامع والرابع تفسير المعرب بما لم يشبه
الحرف وتصور هذا المعني لا يتوقف على تصور الاعراب فليتامل قوله
لم تتصل باخره نون الاناث فان قلت لو قال نون جمع كان اولي ليدخل
فيه نون المذكور ضميرا كانت كقوله يمرون بالدهنا خفافا عيابهم
ويرجعن من دارين بجري الحقائب او علامة كقوله يعصرن السليط
اقاربه قلت اجيب بانها فيهما نون الاناث استعيرت للمذكرين
اي المراد بنون الاناث الموضوعة لهن وان استعملت في غيرهن
قوله ولم تباشره نون التوكيد اي لفظا او تقديرا فدخل فيه
المنفصلة لفظا نحو لتبلون والمنفصلة تقديرا نحو ولا يصدنك
قيل ويستثني من المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد ولم تباشره
مسيلة يبني فيها وهو ان يسند الي نون الاناث نحو لتضربنان

انتهى وقد يقال لا حاجة الي هذا الاستثنا لان البنا هنا ليس لنون
التوكيد بل لنون الاناث فليتامل قوله لاختلاف العوامل اللام
فيه للعلة او للتوقت فان قلت يرد عليه انه قد يوجد اختلاف
العامل بدون تغيير الاخر كما في ضربت زيدا وان زيدا ورايت
زيدا او بالعكس كما في المعرب ابتدا فانه بوجود العامل لا اختلاف
قلت اجيب عن الاول بان المراد باختلاف العوامل اختلافها في العمل
واما الثاني فجوابه ان المراد اختلاف جنس العامل من العدم الي
الوجود او انه اراد بالاختلاف الوجود للملازمة والمشاكلة وخرج
بقيد اختلاف العوامل تغيير الاواخر لا بسببها بان يتغير الاخر
لا بسبب لحيث اذا فتحت بعد ضمها او بسبب اخر كالتغيير بسبب
اخر كالاتباع او النقل او الحكاية او التقا الساكنين فان قيل العوامل
جمع عامل كما سياتي واقله ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق الاعراب الا
باختلاف ثلاثة عوامل والامر بخلافه قلت اللام التي لتعريف الجنس
اذا دخلت علي الجمع تبطل معنى الجمع قوله والمراد باختلاف العوامل
تعاقبها اي تغيرها من العدم الي الوجود قوله واحدا بعد
واحد اي فلا يجتمع اثنان منها من جهة واحدة فان قلت ان
اراد ذلك في تركيب واحد او بالنظر الي عامل واحد فدخولها
مسلم بل لا يدخل الا واحد منها وان اراد ذلك في تراكيب وبالنظر
الي عوامل فعدم الجمع غير مسلم قلت الدخول في تراكيب وعدم الجمع
في واحد قوله والعوامل جمع عاملا ورد عليه ان ما كان على
وزن فاعل وصفا لا يجمع علي فواعل واجيب تارة بان العامل

لغلبة

لغلبة الاستعمال صار اسما لامور مخصوصة واخري بانه جمع عاملة
لان العامل قلما يكون غير كلمة وقد يقال لا توجه للسوال من اصله
لان فاعلا الوصفي انما يمتنع جمعه علي فواعل اذا كان لمذكر عاقل كما قاله
ابن مالك ونقلوا ان سيبويه نص علي اطراد طوالع في نجم طالع **قوله**
والمراد بالعامل اي الذي هو مفرد العوامل واثره ولم يقل والمراد
بها او وهي اي العوامل لان التعريف للحقيقة المدلول عليها بالمفرد دون
الافراد المدلول عليها بالجمع فان قلت الجمع حامل المعنيين الحقيقة والافراد
قلت لو سلم ان الجمع حامل لذلك ففيه زيادة الافراد مع ايهام ان المطلوب
بيانها فتامل وقد يحد الجمع حدا لفظيا **قوله** ما به يتقوم المعني المقتضي
للاعراب اي شي ملفوظ او مقدر او معنوي به يتحصل معني من المعاني المقتضية
للاعراب وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة وذلك نحو جا في جا زيد
فان به تحصلت الفاعلية فان زيدا انما صار فاعلا في هذا المثال لاسناد
الفعل اليه فتكون فاعليته بسبب الفعل لانها باسناد الفعل فلولاه لم يكن
فاعلا ولا فرق بين المثبت والمنفي اذ الفاعلية بذكر الفعل اثبت او نفي وهي
تقتضي الرفع لانه علمها ونحو ضرب في نحو ضربت زيدا فان به تحصلت المفعولية
فان زيدا انما صار مفعولا في هذا المثال لايقاع الفعل عليه فيكون مفعوليته
بسبب الفعل وهي تقتضي النصب لانه علمها ونحو البا في نحو مررت بزيد فان
بها تحصلت الاضافة اي اضافة الفعل الي ما بعدها المقتضية للجر لانه
علمها وانما قدم الجار والمجرور علي الفعل للاهتمام وحمله علي الحصر غير محتاج
اليه في التعريف واعترض بان هذا التعريف غير مانع لصدقه ايضا بغير
العامل كالاسناد وذات الفاعل والمركب من الثلاثة او اثنين واجيب بان البا

للسببية والمراد السبب في عرفهم ولا يطلق فيه سبب حصول المعاني
علي ما ذكر وبذلك ايضا يجاب عما قيل ان محدث المعاني المقتضية للاعراب
هو المتكلم والله تعالي اعلم وهي تتوقف علي العامل والاسناد وذوات
الفاعل ونحوها ايضا من الاسباب فان اراد بحصول المعنى به كونه محدثا
فلا يصدق علي العامل وان اراد توقفه عليه ووساطته فيه فغير العامل
ايضا كذلك فلا يكون التعريف مانعا واحسن ما قيل في الجواب عن ذلك
ان المراد ما يسمي سببا له في عرفهم وذا ليس الا العامل والبواقي شروط
فان قلت لا يتناول التعريف العامل الزايد كالبا في بحسبك زيد قلت
بل يتناوله لان البا المذكورة حصل بها كون الشي مضافا اليه حكما وصورة
كذا اجاب به العصام وقال فقد غفل من قال لم يبال بجر وجه لقلته
واعلم ان التعريف المذكور غير متناول لعامل الفعل لان المقتضي للاعراب
لا يوجد في الفعل وحينئذ يرد ان تعريف الاعراب غير جامع لعدم تناوله
لاعراب الفعل قال شيخنا اذ قلنا ان اعراب الفعل بطريق الاصالة
وانه معتور عليه معان يحتاج في تمييزها الى الاعراب كالاسم كما هو
احد المذهبين في ذلك جاز ان يكون هذا الحد لمطلق العامل سوا عامل
الاسم وعامل الفعل وحينئذ فالمعنى المقتضي للاعراب المراد به اعم بذلك
من الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ليشمل المعنى الذي يكون
في الفعل كالنهي عن كل من الامرين او عن الجمع بينهما او عن الاول دون الثاني
في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بجزمهما او جزم الاول فقط من نصب الثاني
او رفعه فان قلت لم نسب العمل لما به يتقوم المقتضي للاعراب دون المقتضي
فقيل الرافع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية قلت قال الجار الله نسب

العمل

العمل الى ما يقوم به المقتضي فقيل الرافع هو الفعل لا الفاعلية بكون المقتضي
امرا خفيا معنويا وما يقوم به المقتضي امرا جليا في الاغلب فان قلت اخذ
العوامل في تعريف الاعراب والاعراب في تعريف العوامل يوجب توقف معرفة
كل منهما على معرفة الاخر فيلزم الدور في كلا التعريفين قلت انما يلزم الدور
لو لم يمكن تصور الاعراب بغير كونها ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب
وهو ممنوع لامكان تصور كل منهما بغير ما ذكر ولو سلم فالتعريف لفظي
خوطب به من يعرف تغييرا واخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها
وكما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب ولا يعرف ايهما المسمى بالاعراب ولا
ايهما المسمى بالعوامل فلا دور اذ لم يقصد شرح معنى الاعراب والعوامل وتحصيله
في ذهن السامع فتامل وتدبر **قوله** فانه يطلب الفاعل المقتضي للرفع
فان قلت المقتضي للرفع انما هنا الفاعلية لا الفاعل كما علم من تعريف
العامل ومما سياتي فكيف يصح هذا الكلام قلت لعله اراد ان المقتضي
الفاعل من حيث فاعليته لا من حيث ذاته واما حمل الفاعلية على الفاعل
تخطا او اراد من المقتضي هنا اعم من المعنى المقتضي في تعريف العامل
فليتامل وانما كان الفاعل مقتضيا للرفع لانه علامة عليه **قوله** ونحو رايت
انما نسب عمل النصب الى رايت مع ان العامل انما هو الفعل للاشارة
الى انه انما يطلب مفعولا لتضمنه للفاعل **قوله** والمراد بدخول العوامل
مجيئها لما تقتضيه الى حصولها وتحققها مع الكلم فدخل في ذلك العوامل
المقدرة والمتاخرة عنها والمعنوية وقيل الداخلة ليس للاحتراز بل لبيان
الواقع بناء على انه لا يكون التغيير بسبب العوامل الا وهي داخلة ويجوز
ان يجعله احترازا عن حركة الحكاية كحركة من زيدا لمن قال رايت زيدا فانها

لمفعولية

بسبب عامل غيره الخ وهو رايت في كلام الاول **قوله** من الفاعلية وا
والاضافة اليا في الفاعلية والمفعولية مصدرية والفاعلية كون
الاسم فاعلا حقيقة او حكما في كونه عمدة من كل وجه والمفعولية كون
الاسم مفعولا حقيقة او حكما في كونه فضلة او مشبها بها كما في اسم ان
والاضافة كون الاسم مضافا اليه فهو بتقدير اضافة اليه والم لحذف
اعتمادا على فهم المقصود من المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كون
الشي مضافا اليه مقابلا لهما لا كون الشي مضافا ولما كانت الاضافة
بنفسها مصدرا لم تحتج الى الحاق اليا المصدرية اليها كما في الفاعلية
والمفعولية بل لم تصح اليا المصدرية **قوله** وقول المكودي الخ جواب
عن سوال مقدر تقديره ما ذكرت من ان العوامل قد تتاخر ينافيه قول
المكودي المذكور واعلم ان المكودي صاحب لمكد وهي الابل التي تدوم
درها ولا تنقطع الواحدة مكودة قال الراجز ان تترك العهد المكود
الدايم فاعمد بن اعيس ابوها الدايم جمع بر غيس وهي ناقة عزيزة طيبة
النفس والدايم نخل ومنه قولهم مكد في المكان ولعل اسم الشيخ المذكور
مشتق من ذلك ان لم يكن له نسبة الي شي معين من غير ذلك كذا رايته
قوله جري علي الغالب يمكن ان يجاب عنه ايضا بانه اراد ان العوامل
لا تكون الا قبل المعربات بحسب الرتبة يعني ان رتبة العوامل التقدم
علي المعربات وقد يقال انه استعمل لفظة قبل في حقيقتها ومجازها لانها
في التقدم قبلية حقيقة وفي التاخر قبلية تقديرية من حيث الرتبة لان
رتبة العوامل متقدمة علي رتبة المعمولات **قوله** وقول المصنف لفظا
او تقديرا حالا من تغيير قول المصنف مبتدا وهو بمعني مقوله

وقوله

وقوله لفظا او تقديرا عطف بيان عليه اذ الحال هنا نفس لفظا او تقديرا
لا النطق به وفي كل منهما ضمة مقدرة على اخره منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة الحكاية فان قلت ينافي انهما عطف بيان الاخبار عنهما بانهما
حالان قلت لا منافاة بينهما لانه ليس المراد انهما في هذا التركيب
حالان بل في تركيب المصنف فتامل وعلى ما ذكره الشارح من الحالية
يكونان مصدرين بمعنى المفعول والمعنى تغير اواخر الكلم لاختلاف
العوامل الداخلة عليها حال كون التغيير ملفوظا اي ملفوظا اثره او
ما يدل عليه وهما الحركات وما ناب عنها لان نفس التغيير ليس ملفوظا
او مقدرا اثره او ما يدل عليه ويجوز ان يكونا منصوبين على المصدرية
فيكونان بمعنى المفعول ايضا اي تغييرا اواخر الكلم لاختلاف العوامل
الداخلة عليها تغييرا ملفوظا او مقدرا اي ملفوظا اثره او ما يدل عليه
او مقدرا اذ لك على ما تقدم ويجوز على هذا ان يكون المضاف مقدرا
اي تغيير لفظ او تقدير اي تغييرا يظهر في اللفظ ويدرك او يتعلق
باللفظ بان يتغير اللفظ او تغييرا يرجع للتقدير بان يقدر ويجوز
ان يكونا تمييزا محولا عن المضاف اليه اي تغيير لفظها او اخر الكلم او تقديرها
اما تغيير لفظ الاواخر فصحيح فانها تارة تحرك بالضمة وتارة بالفتحة
وهكذا وهذه تغييرات لفظا الاواخر واما تغيير تقديرها فالاضافة
بادنى ملابسة لان الاخر محل التقدير فالتقدير متعلق به وهو
متغير لان تقدير الضم غير تقدير الفتح وهكذا فليتامل ولا يخفى فايدة
التمييز على من له تمييز ويجوز ان يكون قوله لفظا او تقديرا تفصيلا
لتغيير الاواخر واختلاف العوامل فيكون من باب تنازع المصدرين

وهما منصوبان علي انهما صفة محذوف علي ما سبق او علي انهما صفة مصدر محذوف علي ما سبق او علي انهما خبر كان المحذوفة اي سواكان ماذكر ملفوظا او مقدرا والجملة من باب التبديل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل علي معناها للتاكيد **قوله** تارة اي مرة ومثله طورا فهي الفاظ مترادفة ويفهم من كلام ابن الحاجب في شرح الكافية ان انتصاب مرة في مثل قولنا ضربته مرة يجوز ان يكون علي المفعول المطلق واذا كان طورا وتارة بمعناهما فانتصابهما ايضا اما علي الظرف او علي المفعول المطلق ذكر ذلك نجم الدين سعيد في شرح الساوية في العروض **قوله** يكون في اللفظ اي يكون اثره او ما يدل عليه في اللفظ **قوله** فتلفظ بالرفع اي باثره او علامته لان الرفع معنوي بنا علي قول المصنف ان الاعراب معنوي **قوله** وبالجزم فيه خفا لان كلا من الجزم وعلامته ليس لفظا نعم يصح ان يقال في علامته التي هي السكون انها لفظية بمعني انها متعلقة باللفظ لان السكون حذف الحركة **قوله** وهو المنوي اي المنوي اثره او علامته بقرينة قوله كما تنوي الضمة الي اخره **قوله** واو هنا للتقسيم لا للترديد اي واو في تعريف الاعراب لتقسيم المحدود اي ما كان علي احد هذين الوجهين فان قلت او موضوعة لاحد الشيئين او الاشيا سواكانت للترديد او للتقسيم فبهذا القدر لا يتميز التقسيم عن الترديد بل لابد من زيادة قلت قوله وكيفية الاعراب اللفظي الي اخره ظاهر في كون المراد بهما القسمين فلا تكون او للترديد فلا تفسد الحد وانما تفسده اذا كانت للترديد الشامل للشك او الظن او الابهام والتقسيم ضم قيود الي امر مشكوك لتحصل امور

متعددة

متعددة هي اقسام له ومفهوم الاعراب ينقسم اليهما بمعنى انه ينضم
اليه قيد اخر فيحصل مفهوم اللفظ ثم قيد اخر فيحصل التقدير فتامل وتدبر
قوله وكيفية الاعراب اللفظي اي التي تكون علامته لفظية فلا ينافي
ما تقدم من ان الاعراب معنوي واعلم انه ليس المراد بالاعراب هنا مقابل
البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا بل المراد به تطبيق المركب على
القواعد النحوية سواء كان مبنيا او غير مبني **قوله** ضمة ظاهرة في اخره اعلم
ان الناس اختلفوا في الحركة هل تحدث بعد الحرف او معه او قبله على ثلاثة
مذاهب قال ابن جني والاول هو مذهب سيبويه قال الفارسي وسبب
هذا الخلاف لطف الامر وغموض الحال قال ويشهد للقول بانها تحدث بعده
وفساد القول بانها قبله وجودنا اياها فاصلة بين المثلين مانعة من
ادغام الاول في الاخر نحو الملكك والضفف والمشش كما يفصل الالف بعدها
بينهما نحو الملال والضفاف والمشاش فلو كانت الحركة في الرتبة قبل الحرف
لما تجزت عن الادغام ونحو من ذلك قولهم ميزان وميعاد فقلب الواو يا يدل على
ان الكسرة لم تحدث قبل الميم لانها لو كانت حادثة قبلها والواو انما تقلب
يا للكسرة التي تجاورها من قبلها فاذا كان بينها وبينها حرف حاجز
لم تقلب لانها لم تلها وايضا لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الادغام
في الكلام لان حركة الثاني كانت تكون قبله حاجزة بين المثلين ولا يخفى
عليك ان كلام الشارح محتمل للمذاهب الثلاثة بجعل في للمصاحبة اي ضمة
ظاهرة مع اخره **قوله** التعذر اعلم ان التعذر ان يكون الحرف الذي هو
محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كالاسم الذي في اخره الف سواء كانت
موجودة في اللفظ كالعصا والرحا ام محذوفة بالتقاء الساكنين والاستثقال

لم تقلب الواو صح

ان يكون الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية لكن كان ثقيلا كالاسم الذي في اخره يا مكسور ما قبلها كقاض والقاضي والداعي قوله لالتقا الساكنين اي لدفع التقائهما قوله نحو جا قاض ومررت بقاض فان قيل لا فرق بين قاض وعصا في انه لا يمكن جري الاعراب على الاخر بعد الاعلال بحذف اليا وينتقل قبله فان اصل عصا عصو قلت قد سال ذلك استاذ شيخنا واجاب بان الكلام بعد الاعلال الذي يقتضيه جوهر الكلمة لا الاعلال العارضي الذي حصل له لعروض عارض وهو لحوق التنوين يعني قبل لحوق التنوين متعذر بخلاف قاضي فظهر الفرق فتدبر قوله وفي الحركة لكا علامة جره كسرة مقدرة على اليا المحذوفة للالتقا الساكنين قوله او حرف يشبه الصحيح كالواو واليا الساكن ما قبلهما ان قلت ادخال الكاف على الواو واليا المذكورتين يقتضي عدم انحصار الحرف الذي يشبه الصحيح في الواو واليا المذكورتين وهو مناف لقولهم الحرف الذي يشبه الصحيح هو الواو واليا الساكن ما قبلهما قلت ادخال الكاف المقتضية لعدم الانحصار باعتبار الافراد الذهنية والحصر باعتبار الخارجية فلا منافاة او باعتبار كل واحد من الواو واليا بخصوصه او للاستقصا على ما وقع في كلام بعض الفقها من نسبة الاستقصا لها وقال بعض مشايخ شيخنا رحمهم الله تعالى الظاهر انه صحيح لان الفقها ثقات لا يثبتون ما يتعلق باللغة من غير سند منها قوله فالاعراب ظاهر فيه اي ان لم يمنع منه مانع كالاضافة الى يا المتكلم نحو جا غلامي وكسكون اخره للوقف نحو جا زيد بالسكون او للادغام نحو وتري الناس سكاري بادغام السين في السين ١٢ ف

للتخفيف

للتخفيف نحو فتوبوا الى باريكم بسكون الهمزة في قراءة وكاشتغال اخره
بحركة حكاية نحو من زيدا لمن قال رايت زيدا او اتباع نحو الحمد لله بكسر
الدال اتباعا للام **قوله** والياء تقدر فيه الحركتان اي ضمة و الكسرة وكذا
الفتحة النايبة عن الكسرة فيما لا ينصرف وقد يظهران عليها في
الضرورة واما الفتحة فتظهر على اليا لخفتها عليها وقد تقدر في
الضرورة كقوله كان ايديهن بالقاع القرق ثم المركب المزجي اذا اعرب
اعراب المتضايفين وكان اخر الجزء الاول يا كرايت معدي كرب
ونزلت قالي قلا فلا تقدر في اخر الاول الفتحة بلا خلاف استصحابا
لحكمها حالتي البناء ومنع الصرف واجاز بعضهم عدم ظهور الفتحة في الاختيار
وقال انه لغة صحيحة وخرج عليه قراءة جعفر الصادق من اوسط ما تطعمون
اهاليكم بسكون اليا وكذلك تقدر الضمة فقط في الواو والياء في
الفعل المضارع الذي اخره واو او يا نحو يدعو ويرمي وقد تظهر
في الضرورة كقوله اذا قلت على القلب يسلو قيضت واما الفتحة
فتظهر عليهما للخفة وقد تقدر في الضرورة كقوله ابى الله ان اسمو
بام ولا اب واجاز بعضهم في الاختيار وقال انه لغة صحيحة وخرج
قراءة بعضهم او يعفو الذي بيده عقدة النكاح بسكون الواو **قوله**
فظهر ان لاخر كل من الاسم والفعل المعربين ثلاثة احوال المراد بالثلاثة
الاحوال بالنسبة للاسم الرفع والنصب والجر والمراد بها بالنسبة للاسم
والفعل المعربين لا لاخرهما وفي جعلها للاخر تسمح **قوله** وان الانتقال
الخ فيه نظر لانه يقتضي ان الاعراب غير الرفع والنصب والجر والجزم
مع ان الانتقال ليس هو الاعراب وانما الاعراب هو الحال الحاصل بالانتقا

ل

فالانتقال من الوقف الي الرفع ليس اعرابا بل الاعراب هو الرفع المنتقل
اليه وهو التغير المخصوص والانتقال من الرفع الي النصب ليس اعرابا
بل الاعراب هو النصب المنتقل اليه وهو التغير المخصوص وهكذا وقس
علي ذلك انتقال الفعل الي الرفع ومن الرفع الي النصب والجزم **قوله**
تسمي انواع الاعراب مجازا ممنوع بل هي انواع حقيقة لان الاعراب هو
التغير المخصوص والاحوال المنتقل اليها تغيرات مخصوصة يصدق عليها
التغير المخصوص المطلق فهي انواع له حقيقة **قوله** واقسامه
قال استاذ شيخ شيوخنا النوع والضرب والصنف والقسم متقاربة
المعني او متحدته عندهم يعني ان بعض افراده مسمي بالرفع وبعضها بالنصب
وبعضها بالجر فلا حاجة الي اثبات كونها انواعا منطقية انتهي قال السجاعي رحمه
الله تعالي كان مراده ان كونها انواعا منطقية يتوقف علي اثبات اتحاد
حقيقة افراد كل نوع كالضمة والواو والالف والنون للرفع وهو مشكل اذ
القدر المشترك بين هذه الاربعة مثلا وهو مطلق اللفظ اي علي القول
بان الاعراب لفظي ليس تمام حقيقتها والا لكان جميع افراد الانواع الاربعة
نوعا واحدا قال ومما يدل علي انه ليس المراد الانواع المنطقية قولهم اذ
الضمة رفع اصلي بخلاف الالف مثلا اذ لا يعقل في النوع بالمعني المنطقي
الاصالة والفرعية اللهم الا ان يقال الممتنع تفرع بعض افراد النوع عن
بعض من حيث كونها افرادا لذلك النوع والمراد بالاضافة هنا ان
يكون بعض الافراد اكثر استعمالا او اغلب دارجا في نظر الواضع او نحو ذلك
ومثل هذا معقول في الانواع فالتامل **قوله** بالنسبة الي الاسم والفعل
اي مجموعهما جواب عما يقال لا يخلو اما ان يراد اقسام اعراب الاسم او اقسام

اعراب

اعراب الفعل فان اراد الاول فهي ثلاثة الرفع والنصب والخفض وان
اراد الثاني فهي ثلاثة الرفع والنصب والجزم وحاصل الجواب انه اراد
اقسام الاعراب بالنسبة الي مجموع الاسم والفعل من غير ملاحظة كونها
اقسام اعراب الاسم او اعراب الفعل **قوله** اربعة فصله ولم يقتصر
علي التفصيل محافظة علي فايدة الاجمال ثم التفصيل لان ذلك امكن في
معرفتها والاحتفاظ علي كل منها للاحتياج الي اتقان معرفة كل وملاحظة
ليتحقق مطابقة العدد **قوله** رفع ونصب وخفض وجزم الرفع
علي قول المصنف تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها واما علي
القول بان الاعراب لفظي فهو الضمة والواو والالف والنون علي وجه
مخصوص وسمي رفعا لارتفاع الشفة السفلي عند التلفظ بعلامته
او به نفسه والنصب علي قول المصنف تغيير مخصوص علامته الفتحة
وما ناب عنها واما علي القول الاخر فهو الفتحة والكسرة والالف واليا
وحذف النون علي وجه مخصوص وسمي نصبا لانتصاب الشفتين علي
حالهما عند التلفظ بعلامته او به نفسه والخفض ويسمي الجر علي قول
المصنف تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها واما علي القول الاخر
فهو الفتحة والكسرة والياء علي وجه مخصوص وسمي جرا لان الشفة تنجر
الي اسفل عند التلفظ بعلامته او به نفسه ولان عامله يجر معني الفعل
الي معني الاسم والجزم علي قول المصنف تغيير مخصوص علامته السكون
وما ناب عنه واما علي القول الاخر فهو السكون وما ناب عنه وسمي جزما
لان الجزم بمعني القطع والحرف الجازم كالشي القاطع للحركة وانما بدا
بالرفع لانه اشرف لانه اعراب العمد ولا يخلو منه كلام ثم بالنصب لان علامته

قد يكون فعلاً والعمل له بالاصالة فيكون معموله اصلاً بالنسبة للمجرور
ثم بالجر لاختصاصه بالاشرف ثم هذه الاسما الاربعة مختصة عند البصريين
بانواع الاعراب قال الشيخ الرضي واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارة
البصرية فهي لاتقع الا على حركات غير اعرابية بنابية كانت كضمة حيث
او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضا والكوفيون
يطلقون القابي احدي النوعين علي الاخر مطلقا **قوله** وخفض
في اسم وجزم في فعل انما اختص الخفض بالاسم والجزم بالفعل لثقل الخفض
وخفة الاسم وخفة الجزم وثقل الفعل فيحصل التعادل بينهما **قوله**
هذا علي سبيل الاجمال اي كاين على سبيل وصفة هي اجمالها اي عدم
التعيين في متعلقها فالاضافة بيانية ووصفها بالاجمال بالمعنى
المذكور من وصف الشي بحال متعلقه يقال اجمل الحساب اذا جمعه والمجمل
لغة هو المجموع وجملة الشي مجموعه ومنه المجمل في مقابلة المفصل **قوله**
مراد لكل المذكور من الاقسام الاربعة او للاقسام بالمذكور لتصح
الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره قال السعد التفتازاني في شرح
يجوز ان يكني باسم الاشارة الموضوع للواحد عن اشيا كثيرة باعتبار
كونها في تاويل ما ذكر وما تقدم كما يكني من افعال كثيرة بلفظ فعل لقصد
الاختصار كما تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر افعالا كثيرة وقصة
طويلة كما تقول له ما احسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا انه
في الاشارة اكثر واشهر **قوله** مشترك قياسه مشترك فيه لان فعله
انما يتعدي الي المفعول به بفي فاسم مفعوله كذلك كقولنا اشتركنا في كذا
فهو مشترك فيه لكن حذف الجار للضمير فرفع بالفعل توسعا فاستتر **قوله**

ثم

ثم لكل من الرفع والنصب والخفض والجزم علامات ينتقض عمومه بالجزم
فانه ليس له الا علامتان كما سياتي وقد يقال الجمع فيه باعتبار الافراد
الشخصية وهي ممكنة التحقق في افراد الفعل المعرب فليتامل ويجاب ايضا
بانه استعمل الجمع في ما فوق الواحد على حد قوله تعالى اولئك مبرؤن اي
عايشة وصفوان رضي الله تعالى عنهما **قوله** لابد من معرفتها قال في
الصحاح قولهم لابد من كذا اي فراق منه انتهى **باب معرفة
علامات الاعراب** **قوله** باب معرفة الى النحو اي هذا باب مسايل
معرفة علامات الاعراب وهو من اضافة الدال للمدلول بناء على مختار المحققين
وسيدهم في مسمى الكتب والابواب والفصول انه الالفاظ المخصوصة
ومن اضافة العام الى الخاص كشجر اراك وعلم النحو بناء على انه المسايل
وهي بمعنى اللام على التقديرين ولا يخفى الحال في بقية الاحتمالات في مسمى
الكتب والفصول والابواب على من كان من اولي الالباب والمراد بالمعرفة الادراك ك
واضافة الباب اليها وان لم تكن معناه لان من طالع المسايل التي
يدل عليها الباب حصلت له معرفة علامات الاعراب والاضافة تصح
لادنى ملابسة ثم المعرفة تقال للادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او
المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق
بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان
ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادركه ثانيا والعلم للادراك المجرد من
هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف
قد عبر بالمعرفة مع ان العلامات التي تتعلق بها امور كلية وقد جرت
عادتهم باستعمال المعرفة في الجزئيات والعلم في الكليات اما لانهما

بمعني واحد كما عليه الاكثر واما ان تكون لقلتها المفهومة من التعبير
بعلامات الذي هو جمع السلامة وهي من جموع القلة نزلها منزلة
الجزي الذي لا يكتفي فيه او نزلها منزلة الجز تسهيلا علي الطالب حتي
كان ادراكها وان كانت كلية كادراك الجزي في السهولة وقرب التناول
واما لان المعرفة تشعر بسبق الجهل فهي تناسب لمتعلم المقصود بوضع هذه
المقدمة ويمكن ان يقال المراد بالمعرفة امكانها وبالعلامات كل فرد فرد
من العلامات بمعني ان اي فرد يوجد منها امكننا معرفته لهذا الباب
فليتامل قوله اقسام انما ذكره الشارح لان العلامات التي ذكرت
انما هي علامات لاقسام الاعراب كما هو ظاهر من كلام المصنف لا الاعراب
من حيث انه اعراب قوله للرفع من حيث هو اي من غير ملاحظة
كونه رفع اسم او رفع فعل جواب عما يقال الرفع لا يخلو اما ان يكون رفع
اسم او رفع فعل فان كان رفع الاسم فليس له الا ثلاث علامات الضمة
والواو والالف وان كان رفع ايضا الي الجواب عما يقال المقسم الرفع
وكل رفع اما علامته ضمة او واو والف او نون فيلزم انقسام الشي
الي نفسه وغيره ووجه اندفاع ذلك ما اشار اليه الشارح من ان
المراد طبيعة من غير ملاحظة بشي واعلم ان قولنا من حيث كذا تارة
يراد به بيان الاطلاق وانه لا قيد هناك كما في قولك الانسان من
حيث هو انسان جسم وتارة يراد به التقييد كما في قولك الانسان
من حيث هو يصح ويزول عنه الضمة موضوع علم الطب وتارة يراد
به التعليل كما في قولك النار من حيث انها حارة تسخن فقولنا من قبيل
الاول قوله علي الاصل اما صفة للضمة بتقدير العامل معرفا علي

ما ينعهم

ما يفهم جوازه من كلام سعد الدين في شرح المفتاح او بتقديره منكرا نظرا
الي ان اللام في الضمة للجنس والمعرف بلام الجنس مطلقا في حكم النكرة علي
ما ذكره ايضا في شرح المفتاح واما حالا **قوله** نيابة عن الضمة اي
حال كون الواو والالف والنون نايبة عن الضمة وانما كانت الحركات
اصلا في الاعراب ليكون الدال علي صفة الشي كالصفة للدال عليه
ولانها اخف الدوال وهذا مراد من قال لانها ابعاض الحروف
فالاعتراض عليه بان كونها ابعاضا امر وهمي ولو سلم فلا يقتضي
الا الاصالة بحسب الذات لا في الاعراب ليس بشي **قوله** لشبهها
بحروف العلة في الغنة عند سكونها الغنة صوت لذيذ يخرج من الانف
تشبه به صوت الرياح في الاشجار الملتفة فيقال واد اغني وصوت
الذباب في الغياض وهو معني قولهم روضة غنا فان قلت ما وجه
الشبه بين حروف العلة والنون مع ان حروف العلة مدة في الحلق
والنون الساكنة غنة في الخيشوم قلت لعل وجهه الاشتراك في
مطلق المد ثم رايت بعضهم ذكر ان النون تشابه حروف المد في
المد واللين والخفا **قوله** ولكل واحدة من هذه العلامات
الاربع مواضع ينتقض عمومه بان الواو ليس لها الا موضعان
والالف والنون ليس لكل منهما الا موضع واحد كما سياتي ويمكن
الجواب بان الجمع فيه باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في
افراد ما سياتي **قوله** الاول في الاسم المفرد قد ينظر فيه لانه يوجب
انما يكون الشي ظرفا لنفسه ان كان الاول هو الاسم المفرد او ان يكون
الاول غير الاسم المفرد وكل منهما باطل فكان الاحسن ان يقول الشارح

بعد قول المصنف في الاسم المفرد وهو الاول مثلا ويمكن توجيه كلامه
بان يكون التقدير الاول يجي في الاسم المفرد من مجي العام في الخاص بمعني
تحققه فيه بنا على ان ماهية الاول الذهنية اعم من الاسم المعرب وان
كانت اياه بحسب الخارج فتامل واجر ذلك في نظايره وقد يجاب بان
المراد بالمواضع الاربعة اواخر الاسم المفرد وما بعده والمراد بالمفرد
ما ليس مثنى ولا جمعا ولا من الاسما الستة ويستشكل بان من المفرد ما لا يرفع
بالضمة كملحقات التثنية والجمع ويمكن الجواب بان هذه القاعدة وامثالها
غالبية وبان الالف واللام في المفرد للجنس وبالمراد بالمثني ما يشمل المثني
حقيقة او حكما وكذا الجمع **قوله** والاسارى بضم الهمزة وفتحها ابن
فارس وليست المفتوحة بالعالية والجمع ايضا اسري والواحد اسير ومأ
سور مشتق من الاسر وهو القد وكانوا يشدون الاسير بالقد فسمي كل اخيذ
اسيرا وان لم يشد به وقد اسرت الرجل اسرا واسارا انتهي ومقتضاه
ان اساري جمع اسير وانما جمعه اسري وجمع اسري اساري بالضم والفتح
فهو جمع الجمع **قوله** ما تغير فيه بنا مفرده اي جمع تغير وتكسر فيه بنا مفرده
عن حالته الاصلية حقيقة او تقديرا فان قلت لا شك ان جمع السلامة
بالواو والنون او بالالف والتا تتغير بنا مفرده ايضا بسبب الزيادتين
بل التغيير في جمع المونث السالم اظهر لان علامة التانيث تتغير فيه
ولا تبقي على حالة الا ما التا فيه مقدرة قلت اجيب بان المراد ما تغير
بنا مفرده بغير الحاق اخر علامة الجمع ويرد عليه نحو صنو وصنوان فان
قلت يرد عليه ايضا ما تغير بنا واحده للاعلال مع انه ليس بجمع تكسير
بل هو جمع صحيح نحو قاضون والمصطفون قلت المراد ما تغير فيه بنا مفرده

لغير

لغير اعلال نعم يرد عليه نحو سجدات بفتح الجيم جمع سجدة بسكونها ويرد
على المصنف ان من جمع التكسير ما لا يرفع بالضمة كملحقات جمع المذكر
السالم نحو سنين وارضين ويجاب بان هذه القاعدة وامثالها
اغلبية كما تقدم وبان المراد بجمع التكسير جنسه **قوله** وهو ستة
اقسام اي تغيير بنا مفرده او ما تغير شبه بنا مفرده لكن هذا يوجب
تاويل قوله الاول التغيير الى اخره بحذف مضاف اي ذو التغيير او
صاحب التغيير **قوله** نحو صنو وصنوان قال في الصحاح اذا
خرج نخلتان او ثلاث من اصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان
صنوان والجمع صنوان برفع النون بخلاف زيدون فان الواو عوض
عن الضمة والنون عوض عن التنوين **قوله** نحو تخمة وتخم التخمة
بضم التا وفتح الخا المعجمة للمفرد والتخم للجمع **قوله** نحو اسد واسد
الاسد بفتح الهمزة والسين للمفرد وبضم الهمزة والسين لجمعه **قوله**
جمع المونث السالم اي من تغيير مفرده الى قيل كان الاولى ان يعبر
بالجمع بالف وتا مزيدتين ليعم جمع المونث السالم وجمع المذكر نحو اصطبلات
وحمامات جمع حمام وما سلم فيه المفرد وما تغير كحبليات جمع حبلى وصحراوات
جمع صحرا الاتي ان الاول قلبت الف مفرده يا والثاني قلبت همزته
واوا قلت اجيب بان التعبير به جري على الغالب كما ذكره الشارح
وبان في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع المونث السالم او حذف
معطوف اي جمع المونث السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالف
وتا من جمع المذكر وما تغير فيه بنا مفرده لان صيغته صيغة جمع
المونث السالم في عرف النحاة وان كانا في الحقيقة جمع مذكر او

مكسر وبان المصنف لم يلتفت لما جمع بالالف والتا من جمع المذكر او
المكسر لقلته ودابهم المالوف ذكر ما هو الاغلب والاكثر لا ما هو الاقل
والاندر وبان المراد بجمع المونث السالم ما جمع بالف وتا مزيدتين
مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان جمع المونث السالم
في عرف النحاة واقع على الجمع بالالف والتا والملازمة العرفية يكفي لصحة
المجاز فان قلت فيلزم ان يكون جمع المونث السالم مستعملا اما في
حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل
في معنى شامل لهما بعموم المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز قلت هو
مجاز مشهور وعلى انه يمكن ان يدعي ان نحو اصطبلات وجلبابات جمع مونث
سالم حقيقة عرفية لا مجاز واعلم ان السالم صفة لجمع المونث كما قاله
بعضهم ولكن جوز بعض مشايخ شيخنا ان يكون صفة للمونث فانه
بالموصوف بالسلامة حقيقة لانه واقع على المفرد **قوله** وهو ما جمع
بالف وتا مزيدتين اورد عليه ان الذي جمع بالف وتا مزيدتين هو
المفرد واجيب بان لا نسلم ان الذي جمع بالف وتا مزيدتين هو المفرد
بل يصح ان يوصف الجمع بذلك والمعنى الجمع الذي جمع بالف وتا مزيدتين
اي الجمع الذي تحققت جمعيته وحصلت بالف وتا مزيدتين وقيد الالف
والتا بقوله مزيدتين ليخرج بيت وابيات وميت واموات فان
التا فيهما اصلية فينصبان بالفتحة على الاصل وكذلك نحو قضاة
وغزاة فان التا وان كانت فيهما زايدة الا ان الالف فيهما اصلية
لانها منقلبة عن اصل الا ترى ان الاصل قضية وغزوة لانهما من
قضيت وغزوت فلما تحركت اليا والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا

الفين

المبني فلذلك ينصبان بالفتحة على الاصل فان قيل لا حاجة في اخراج
ماذكر لهذا القيد لخروجه بدونه لان ما جمع بالف وتا ما دل على جمعيته
بهما وماذكر ليس كذلك قلت المراد بقولنا ليخرج ليتحقق خروج ماذكر
اذ خروجه بدونه مبني على تعلق الجار والمجرور بجمع وهو غير متعين
لاحتمال غيره كالحالية على انه قد يمنع ان المخرجات لم يدل على جمعيتها بالالف
والتا واصالة احدهما لا ينافي ذلك وايضاح ذلك ان الباء في ما جمع بالف
وتا ان جعلت للاستعانة متعلقة بجمع لم يحتج للتقييد بزيادتهما
في خروج نحو ابيات وقضاه لان جمعيتهما لم تحصل بالالف والتاء على
ما تقدم وان جعلت للملابسة متعلقة بمحذوف على معني وما جمع متلبسا
بالف وتا ورد نحو قضاه وابيات وابن مالك في الالفية جعل البا
للاستعانة متعلقة بجمع فلم يحتج للتقييد المذكور وكانه في التسهيل
خشي من وهم ورود نحو قضاه وابيات فدفع الوهم بتقييد الزيادة ولو
قال في التسهيل والجمع بالف وتا وقصد جعل البا للالة متعلقة بجمع
لاستغنى عن ذلك فكلامه في الكتابين صحيح رحمه الله تعالى قولـه وتقييد
الجمع بالتانيث والسلامة جرى على الغالب لقايل ان يقول كيف يتاتى هذا
مع تعبيره له بما جمع بالف وتا مزيدتين قولـه اصطبل بكسر الهمزة وهي
همزة قطع قال ابو عمرو وليس هو من كلام العرب قولـه يوجب بناه لا حاجة
اليه لان الكلام في المعربات قولـه كنون النسوة او نون التوكيد ان قلت
ادخال الكاف على النونين المذكورتين يقتضي عدم انحصار موجب بنا المضارع
فيهما مع انه منحصر فيهما قلت لا يقتضي ذلك لاحتمال ان يكون الكاف باعتبار
الافراد الذهنية واما الحصر فباعتبار الخارجية او باعتبار كل واحد

من النونين بخصوصه او للاستقصا علي ما وقع في كلام بعض الفقها من
نسبة الاستقصا لها وقال بعض مشايخ شيخنا رحمهم الله تعالي الظاهر
انه صحيح لان الفقها ثقات لا يثبتون ما يتعلق باللغة من غير سند
منها والمراد بنون النسوة النون الموضوعة لهن وان استعيرت
لغيرهن كما تقدم فلا تغفل **قوله** في جمع المذكر السالم اي من
تغير مفرده ان قلت كان الاولي ان يعبر بالجمع بالواو والنون
ليعم جمع المذكر السالم وما الحق به من نحو ارضين وسنين بل كان
الاولي التعبير بجمع المذكر السالم وما الحق به ليشمل ايضا ما الحق به
من اسما الجموع نحو اولو وعشرون واخواته قلت يجاب بان التعبير
به جري علي الغالب فلا مفهوم له وبان في الكلام حذف مضاف اي صيغة
جمع المذكر السالم او حذف معطوف اي جمع المذكر السالم او ما علي
صيغته او وما الحق به وبان المراد بجمع المذكر السالم الجمع بالواو
والنون مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم وياتي فيه نظير ما تقدم
فلا تغفل **قوله** وهي ابوك واخوك وحموك وفوك وذو مال
اي كلمات هذه الامثلة اعني لفظ الاب والاخ والعم بشرط ان تكون مفردة
مكبرة مضافة الي غير يا المتكلم فلو كانت مثناة اعربت اعراب المثني ولو كانت
مجموعة اعربت اعراب ذلك الجمع نحو جا اباوك واخوتك وجاني ابون واخون
ولو كانت مصغرة اعربت بالحركات كجاني ابيك ورايت ابيك ومررت
بابيك ولو كانت مقطوعة عن الاضافة اعربت بالحركات نحو جاني اب
واخ ورايت ابا واخا ومررت باب واخ ولو كانت مضافة الي يا
المتكلم اعربت بحركات مقدرة علي ما قبل يا المتكلم علي الاصح كسائر الاسما

المضافة الي يا المتكلم والكاف في حموك مكسورة فانه قريب الزوج علي
المشهور فلا يضاف الا الي المراة واما ذو والي الظاهر اشعار بانه
لا يضاف للضمير وهو كذلك فانه لازم الاضافة الي اسم ظاهر غير صفة
هذا هو المشهور وقد تضاف الي علم نحو انا الله ذو بكة او جملة بذي
تسلم وافعل بذي اي اذهب في وقت هو مظنة السلامة **قوله**
واستغني عن اشتراط الي اخره اعتذار عن المصنف في عدم التصريح
بهذه الشروط بكونه ذكرها كذلك اي مفردة مكبرة مضافة لغير يا
المتكلم لكنه يوهم اشتراط اضافتها بكونها للكاف وللفظ ماله ويشترط
ايضا كما قاله ابن الصايغ ان لا تلحقها يا النسبة والا اعربت بالحركات
اي كجاني ابويك ورايت ابويك ومررت بابويك ويشترط ايضا ان
يكون الفم بلا ميم فان كان معها اعرب بالحركات الظاهرة وان يكون ذو
بمعني صاحب كما نبه عليه باضافتها فان كانت موصولة فهي مبنية علي المشهور
وقد تعرب حملا للموصولة علي التي بمعني صاحب قال الشاعر فحسبي من ذي
عندهم ما كفانيا **قوله** واسقط الهن الي اخره اعتذار عن اسقاط
المصنف له باعرابه بالحروف لغة قليله ولذا لم يهجر في المختصرات ذكر الاسما
والاكثر لاما هو الاقل والاندر فان قلت ما الهن قلت قال ابن هشام
والهن قيل اسم يكني به عن اسما الاجناس كرجل وفرس وغير ذلك وقيل
عما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة انتهي وقوله تبعا تقوية
للاسقاط وسند له وهو منصوب علي الحال اي تابعا للفرا والزجاجي **قوله**
خاصة بمعني خصوصا فهو من المصادر التي جاءت علي فاعلة كالعاقبة
والعافية منصوب علي انه مفعول مطلق بحذوف تقديره اخص تثنية

الاسما يكون الالف علامة لرفعها خصوصا بنا على ما هو المنصور من
جواز حذف عامل الموكد ولا يجوز ان يكون حالا لانك جاني الرجال
او الزيدون خاصة **قوله** نيابة عن الضمة اي حال كون الالف
نايبة عن الضمة واجزد لك في نظايره ولا تغفل **قوله** ضمير
تثنية اي شخصين اثنين مذكرين كانا او موتثين مخاطبين كانا او غايبين
وسياتي لذلك مزيد ايضاح **قوله** ضمير جمع لمذكر اي ضمير جماعة
لمذكر **قوله** وتسمى الافعال الخمسة وذلك لان صيغها خمسة قال
ابن هشام في شرح اللمحة ان تسميتها خمسة لادراج المخاطبتين تحت
المخاطبين وان الاحسن ان تعد ستة انتهى ويقال على قياسه تكون
سبعة لا ستة نظرا للغايبين فليتامل وقد تزيد المعاني على السبعة
بالنظر الي انه قد تغلب مذكر علي مونث او مخاطب علي غايب وغير ذلك والى
انقسام المونث الي حقيقي التانيث ومجازيه وما تانيثه باعتبار اللفظ
وما تانيثه بالتاويل نحو الكتابان تجيئان علي تاويلهما بالصحيفتين
وقد تزيد الصيغ علي الخمس نظرا الي كون الالف والواو حرفا في فعل الاثنين
الغايبين والاثنتين الغايبتين والجمع المذكر الغايب في لغة اكلوني البراغيث
نحو يقولان الزيدان وتقومان الهندان ويقومون الزيدون فهذه ثلاث
صيغ اخرى فتكون الصيغ ثمانية ولا يخفى مغايرة نحو الهندان تقومان
لنحو انتما تقومان لمذكرين او مونثين لان التا في الاول للتانيث دون
الخطاب لان الفاعل غايب وفي الثاني للخطاب لان الفاعل مخاطب فتكون
الصيغ تسعة **قوله** بثبوت النون نيابة عن الضمة اي بالنون الثابتة
حالة كونها نايبة عن الضمة **قوله** وللنصب خمس علامات اي للنصب

من

من حيث هو من غير نظر الى كونه نصب اسم او نصب فعل او نصب اسم
و فعل فلا يرد قد يقال ما تقدم نظيره فان كنت ذكيا كفاك ما سبق والا
فالبليد لا يفيده التطويل ولو تليت عليه التوراة والانجيل **قوله**
والحمل الى اخره ينتقض عمومه بالالف فانه ليس له الا موضع واحد وهو
الاسما الخمسة وبالكسرة فانه ليس لها الا موضع واحد وهو جمع المونث
السالم وكذا بالياء فانه ليس له الا موضعان وقد يقال الجمع في كل
باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في افراد ما ذكر ويجاب
ايضا عن الاخير بانه استعمل الجمع في ما فوق الواحد على حد قوله تعالى
اولئك مبرون مما يقولون اي عائشة وصفوان رضي الله تعالى عنهما
قوله في الاسم المفرد وجمع التكسير لا تغفل عما تقدم **قوله**
وما اشبه ذلك ان قلت اي فائدة في هذا العطف مع وقوع المعطوف
عليه في حيز نحو المقتضي لعدم الانحصار في المذكورين وليس فيه تعيين
المعطوف كالذي قبله ليفيد زياده على ما افاده نحو قلت ان جعل قوله
نحو رايت اباك واخاك من باب الكناية عن رايت اخاك واباك فيكون
المقصود هو المجرد على حد قولهم مثلك لا يبخل فلا اشكال في حصول
الفائدة وان لم يجعل من باب الكناية ففائدته بيان عدم الانحصار
في الخارج في ما ذكر ومجرد وقوع المعطوف عليه في حيز نحو لا يقتضي
ذلك لاحتمال ان يكون نحو باعتبار الافراد الذهنية او باعتبار كل
واحد من المذكورين **قوله** في جمع المونث السالم اي عن تغيير
مفرده ولا تغفل عما تقدم **قوله** نحو خلق الله الخ فالسموات منصوب
بالكسرة على انه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق عند الشيخ عبد

القادر الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب وصوبه الموضح في المعني وصححه
بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل
به فعلا والمفعول المطلق ما كان العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا
لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا انتهى واجيب بان المفعو
به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل
فيه شيا اخر فان اثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف ولا
واما المفعول بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد
الفاعل فيه الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا كان تحصيلا للحاصل
انتهى **قوله** فالزيدين منصوب برايت الزيدين فيه مبتدا مرفوع بالابتدا
وعلامة رفعه الف مقدرة تعذرا للحكاية واعلم ان تقدير الاعراب
للتعذر او الاستثقال كما يكون في المعرب بالحركات كما ذكره الشارح في باب
الاعراب يكون في المعرب بالحروف ايضا مثال التقدير للاستثقال في
جميع الاحوال جاني ابو الحسن ورايت ابا الحسن ومررت بابي الحسن
وجاني صالحوا القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم وجاني
صالحا القوم قال بعضهم وضابطه اذا كان الاعراب مدة ولاقا ساكنا
في الخرج نحو مصطفوا القوم والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون
مدة اصلا انتهى اي لان حروف اعرابها يحرك للساكنين ولا يحذف لعدم
ما يدل عليه واما المثنى المرفوع فيحذف حرف الاعراب لدلالة الفتحة
عليه ويكون اعرابه مطلقا مقدرا وفي بعضها نحو جاني مسلمي اصله
مسلمون سقطت نونه للاضافة وصار مسلموي فاجتمعت الواو واليا
والسابق منهما ساكن فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا وقلبت الضمة

التي

التي قبل الواو كسرة وصار مسلمي وما لم تبق الواو التي هي علامة الرفع
صار اعرابه في حالة الرفع تقديريا واما في حالتي النصب والجر فاعرابه
لفظي لبقاء اليا التي هي الاعراب في الحالتين لان ادغامها لا يخرجها عن
حقيقتها ومثال التقدير للتعذر المثني والجمع حال الحكاية كقولهم
دعنا من تمرتان وكقولك من الزيدين لمن قال ضربت الزيدين **قوله**
فالعمرين منصوب العمرين فيه مبتدا مرفوع بواو مقدرة منع من ظهورها
الحكاية ولا ينافي ذلك الاخبار عنه بمنصوب والمبتدا لا يكون منصوبا
لانه ليس المراد به انه منصوب في هذا التركيب الذي وقع فيه مبتدا
وانما المراد انه منصوب في نحو رايت العمرين **قوله** واطلق الجمع
الى اخره اعتذار عن اطلاق الجمع مع كون المراد جمع المذكر السالم
بان انصراف الجمع اذا ذكر مع المثنى الى جمع المذكر السالم لكونه على حد
المثنى اي طريقته في الاعراب بالحروف وفي ان اخر كل منهما نون تحذف
للاضافة **قوله** بثبات النون عبر بالثبات لمقابلة الحذف
فيما مضى والمراد بالنون الثابتة **قوله** قوله وتقدم انها كل
فعل مضارع الى اخره فيه تسمح لان الذي تقدم قوله واما النون فتكون
علامة للرفع في الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير تثنية الخ ولم
يتقدم انها كل فعل الخ نعم تقدم ما يفيد ذلك **قوله** والمحل من هذه
الخ ينتقض عمومه بالفتحة فانه ليس لها الا موضع وهو الاسم الذي
لا ينصرف وقد يقال الجمع باعتبار الافراد الشخصية في افراد الاسم
الذي لا ينصرف **قوله** قوله في الاسم المفرد المنصرف حقيقة او
حكما فيشتمل غير المنصرف اذا كان مضافا او مقرونا بال **قوله** وهو الاسم

هنا فافهم

التمكن الامكن يحتمل انه تعريف للمنصرف سوا كان مفردا او جمع تكسير
ويحتمل انه تعريف للاسم المفرد المنصرف ويكون تعريفا بالاعم اذ لم
يحمل الاسم علي المفرد وقد اجازه المتقدمون لانه يستفيد به التمييز
في الجملة فان قلت اذا كان التعريف للاسم المفرد المنصرف فذكر الاسم
في التعريف يستلزم تعريف الشي بنفسه وهو فاسد قلت المختار ان
التعريف انما هو المنصرف اذ الاسم قد علم وما كان كذلك يشار في تعريفه
الي المعلوم مجملا ويفصل المجهول اكتفا بقدر الحاجة كقولهم الانف الافطس
انف ذو تقعير فكانه قال الاسم المفرد المنصرف قول يقبل الخفض والتنوين
ودخول الالف واللام وحروف الخفض متمكن امكن فاحفظه ينفعك في
مواضع فانه قلما يباع مع كثرة الانتفاع والتمكن هو العاري عن شبه
الحرف والامكن اي الزايد في التمكن هو العاري عن شبه الفعل وعلامته
اي يجر بالكسرة مطلقا ويدخله التنوين للدلالة علي خفته وزيادة تمكنه
واعترض الشيخ ابو حيان تعبيرهم بامكن بانه اسم تفضيل من التمكين
وبناوه منه شاذ ورده بانه سمع من كلامهم مكن مكانة فالبنا قياس
جار علي القاعدة ولا شذوذ فيه **قوله** وسمي منصرفا لدخول تنوين
الصرف فيه اي التنوين المسمي بالصرف واشتقاقه من الصريف وهو صوت
البكرة عند الاستقا ولذلك صريف البعير بنابه وصريف القلم وفي
حديث الاسري حتي ظهر لمستوي سمع فيه صريف الاقلام والصرف هو التنوين
وهو غنة تشبه ذلك الصوت تقول صرفت الاسم فانصرف فهو منصرف اذا
نونته وقيل من الانصراف في جهات الحركات وقيل من الانصراف وهو الرجوع
اي انصرف عن شبه الحرف والفعل **قوله** وهو المسمي بتنوين التمكين علامته

هذا

هذا التنوين ان يلحق الاسم المعرب لغير مقابلة ولا تعويض وما ذكره
من ان الصرف هو تنوين التمكين مذهب المحققين وقيل هو الجر مع
التنوين وقيل يطلق على تنوين التنكير والعوض والمقابلة صرفا
قوله جمع التكسير المنصرف اي حقيقة او حكما فيشمل غير المنصرف
مضافا او معرفا باللام فان قيل لو قال في الاسم المفرد وجمع التكسير
المنصرفين لكان اخصر فما وجه العدول عنه الى الاطناب قلت
وان كان اخصر الا انه لما كان يحتمل التغليب عدل عنه الى الاطناب
كذا قيل وهو بعيد جدا لان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف
يابى عن ذلك ولو لم يأب عن توهم التغليب لم يأب عن توهم المشاكلة
في المذكور فيكون من قبيل قوله تعالى وساءت مرتفقا في مقابلة
قوله وحسنت مرتفقا والاولى ان يقال انما لم يقل ذلك لانه قصد
نوع تغليب قوله اذا لم يكن علما لقايل ان يقول لا ضرورة الى
هذا القيد لان الكلام في جمع المونث السالم وما جعل علما صار مفردا
نعم يصح اطلاق الجمع عليه باعتبار اصله قوله فان كان علما جاز فيه
الصرف وعدمه اعلم ان ما سمي به من جمع المونث فيه لغات اللغة المشهورة
فيه انه ينصب بالكسرة ويجر بالكسرة ومن العرب من يمنعه التنوين
ويجره وينصبه بالكسرة وفي ذلك مراعاة الجمع حيث راعى اعرابه ومراعاة
ما لا ينصرف حيث حذف التنوين وان لم يكن تنوين صرف الا انه
مشبه له في الصورة والكسرة في حال الجر نايبة عن الفتحة لانه غير
منصرف عند هولاء للعلمية والتانيث وقضية ذلك كما قاله بعضهم
انه لو سمي به مذكر كان يسمي رجل بمسلمات انهم يصرفونه انتهى

قال شيخنا رحمه الله تعالى لا يقال ينبغي ان لا فرق نظرا للتانيث اللفظي بالتا لانا نقول صرحوا بان مثل هذه التا ليست للتانيث وبان تا التانيث التي تمنع الصرف هي التي تنقلب ها وبذلك يعلم ان ما اقتضاه كلام ابن عقيل في شرح التسهيل من انه لا فرق حيث مثل له بطلحة اذا كان علم رجل او امراة فيه نظر ومنهم من يمنعه الصرف فلا ينونه ويجره بالفتحة **قوله** المعتلة اي التي اخرها وطا حال الاضافة حرف علة ليلا يرد عليه فم فان اخره حال الافراد ها واصله فوه بفتح الفا واسكان الواو بوزن فعل وهو مذهب سيبويه والخليل وذهب الفرا الي انه وزنه فعل بضم الفا واما ذو وفاصله ذوي بفتح اوله وبالياء اخره بوزن فعل بالتحريك وهو مذهب سيبويه وعند الخليل اصله ذوو وباسكان الواو وبالواو اخره بوزن فعل بالاسكان وقال ابن كيسان يحتمل الوزنين جميعا **قوله** المضافة اي الي غير يا المتكلم ولو تقديرا عند ابن مالك ومن تبعه كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا اي خياشيمها وفاها **قوله** التثنية مطلقا اي سوا كانت لمذكر او لمو **قوله** وهو ما كان الي اخره اي اسم مفرد او جمع تكسير معرب تحقق فيه شيان مسميان بعلتي منع الصرف معتبرين فلا يشكل بنحو هندا اذا صرف من علل تسع او تحقق فيه واحدة منها تقوم مقامهما اي تفيد فايدتهما او تكون في حكمها جمعها بعضهم في قوله

عدل ووصف وتانيث ومعرفة ۞ وعجمة ثم جمع ثم تركيب

والنون زايدة من قبلها الف ۞ ووزن فعل وهذا القول تقريب

اي موجب لتقريب المسيلة الى الحفظ والضبط فان المنظوم اسهل حفظا من المنثور **قوله** علي صيغة منتهي الجموع اي علي هيئة منتهي الجموع

اي

اي على هيئة لا يمكن ان يجمع جمع تكسير مرة اخرى قال الرضي اعلم ان الاكثرين
على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له في الاحاد وقال
بعضهم لكونه نهاية جمع التكسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن
فيرتدع ولهذا سمي بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب ونعم وانعام وا ناعيم
واما الفا التانيث فللزومها للكلمة وبنائها عليها جعلا وتا التانيث
فان بناها على العروض انتهى اي فيما لا ينفكان عن الكلمة بحسب
الوضع فلا يقال في حمراء حمر ولا في حبلى حبل ولزومها بمنزلة علة اخرى
واما هراوات جمع هراوة وانشاد واعلم ان في الهراوات شذوذا من
ثلاثة جمع صيغة منتهى الجموع وعدم قلب الالف يا وحذفها مع كونها
من اصل والمراد كونها بدلا من اصل اي هي بدل عن لام الكلمة وليست
بنفسها اصلا **قوله** او كان مختوما بالف التانيث الممدودة كصحرا
او المقصورة كحبلى اي ولو سمي به مذكر وانما قدرت الفتحة في نحو
حبلى ولم تظهر مع خفتها لنيابتها عن الكسرة ونايب الثقيل ثقيل ولهذا
حذفت الواو في يهب كما حذفت في يعد ولم تحذف في يوجل لان فتحته
ليست نايبة عن الكسرة لان ماضيه وجل بالكسر فقياس مضارعه
الفتح وماضيهما فعل بالفتح فقياس مضارعهما الكسر وقد جا يعد
على ذلك واما يهب فان الفتحة فيه عارضة لحرف الحلق والف التانيث
الممدودة عند بعضهم هي الالف التي بعدها همزة وعند بعضهم الف
قبلها الف فتنقلب هي همزة وعلى هذا فاطلاق الممدودة عليها مجاز
لان الممدود ما قبلها لا هي وشرط الجمع ان لا يكون في اخرها انقلبت
تا التانيث اليها في الوقف فلا يخرج فرارة اذ لها اصلية واما فرارته

لوجود الما **قوله** او كان فيه العلمية والتركيب نحو معدي كرب
العلمية كون الاسم علما لمذكر او مونث وشرط التركيب في كونه سببا
لمنع الصرف ان لا يكون الجزء الاخير مبنيا ولا ذا اعراب فخرج نحو سيبويه
وخمسة عشر وعبد الله وتابط شرا والمركب التقييدي مطلقا والتركيب
والعلمية نحو معدي كرب وكل ما تحقق فيه هذا التركيب فالافصح
منع صرفه ويجوز الصرف والبنا **قوله** او العلمية والتانيث
نحو زينب وفاطمة التانيث لفظي وهو كون الاسم مونثا ملحقا باخره
علامة التانيث ومعنوي وهو ههنا كون اللفظ المجرد عن التا والالف
موضوعا في الاصل لمونث سوا كان علما او لا وهو انما يكون بتا مقدرة
فالتانيث اللفظي اما بالالف وقدم واما بالتا التي لم تجعل جزءا
للاسم فان جعلت جزءا للاسم كبنت و ان كانت مع العلمية لمونث
فهو كالمعنوي والا لم يعتبر قطعا عند الجمهور كذا قيل وشرط اعتباره
وجعله علة العلمية اي كون الاسم الذي فيه التانيث علما لمونث او مذكر
فان لم يكن لم يعتبر وان كان علما فهو معتبر مطلقا قطعا والتانيث
المعنوي شرط اعتباره ايضا العلمية فان لم توجد العلمية معه لم
يكن علة قطعا وان وجدت مع المعنوي فتارة يجوز ان تعتبر وتجعل
علة لمنع الصرف ويجوز ان لا تعتبر ولا تجعلة علة له وتارة يجب
اعتباره وتارة يمتنع اعتباره فان كان الاسم علما لمونث فشرط
وجوب تاثيره في منع الصرف وجعله علة له ان يكون معه اما زيادة
للاسم على ثلاثة احرف نحو زينب او تحرك الحرف الوسط لفظا لا تقديرا
نحو سقر بخلاف دار فانها كهند وان كانت متحركة الوسط بحسب الاصل

او

العجمة وسياتي معناها نحو ماه وجور فانهما في العجم علمان لبلدتين فما
وجد فيه احد الامور الثلاثة وجب منع صرفه على الاصح وما لم يتحقق فيه
احدها يجوز صرفه ومنعه وهو اكثر واجود عند سيبويه وذلك
نحو هند وبد فان سمي بالمونث المعنوي بالمعنى السابق مذكر فشرطه
عند الجمهور الزيادة على الثلاثة لفظا او تقديرا كجيئل علم للضبع فان
اصله جيئل فان لم يزد امتنع اعتبار التانيث والا وجب هذا ان لم
يستعمل في الاصل الا مونثا فان استعمل مونثا ومذكرا فقال الشيخ الرضي
وغيره ان استويا فبعد التسمية لمذكر جاز الامران وان كان التانيث
غالبا فالاولى عدم الصرف وان كان التذكير غالبا تعين الصرف قوله
او العلمية والعجمة نحو ابراهيم العجمة كون اللفظ مما لم يضعه العرب
لمعنى اولا بل وضعه غير العرب ايا من كان ثم استعمله العرب وشرطها
ان تكون مع العلمية في لغة العرب والعلمية ثابتة من زمان الاستعمال
في العجم فلا يستعمله العرب اولا الا علما لما كان له في العجم او لغيره وما
ذكر من اشتراط العلمية في لغة العجم جزم به ابن الحاجب في شرح المفصل
وصرح به في المنظومة ووافقه ابن مالك وهشام قال ابو حيان ذهب
اليه قوم وهو ظاهر قول سيبويه لكن جمهور النحويين على انه لا يشترط
وانما الشرط العلمية في اول استعمال العرب وبه جزم الشيخ الرضي
ومن بعده وشرطها عند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط ورجحه
الشيخ الرضي والمتاخرون ايضا واما عند ابن الحاجب وجماعة فالشرط
احد امرين اما تحرك الاوسط او زيادة حرف على ثلاثة واعلم ان
الاسم العجمي اذا وافق عربيا كاسحاق فانه مصدر اسحق فلو سمي به قاصدا

المعنى المصدري فلا اعتداد بالعجمة او قاصدا اللفظ العجمي مغيرا منصوب
قال ابو حيان فان جهل القصد حمل على عادة الناس في التسمية باسم
الانبيا عليهم الصلاة والسلام واعلم ان اسما الانبيا عليهم الصلاة
والسلام ممنوعة من الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها
عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه
ويويده ما يقال من ان العرب من ولد اسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس
بعربي وهود قبل اسماعيل فيما يذكر فكان كنوح انتهى وفي التاييد
بذلك نظر **قوله** او العلمية ووزن الفعل نحو احمد ويزيد وزن
الفعل كون الاسم على وزن فعل ما وشرطه في منع الصرف ان يكون ذلك
الوزن مختصا في لغة العرب بالفعل اصالة بمعنى ان الواضع وضعه
اصالة للفعل ولم يوجد الا منقولا عن الفعل كشمر علم فرس وسابق
وبقم اسم نبت عجمي فلا يضر وضرب على وزن المجهول علم رجل من غير
اعتبار ضمير واما نحو وعل فشاذ وان لم يكن مختصا بالفعل فشرطه
ان يكون في اول الاسم الذي على وزن الفعل حرف زايد كما يزاد في اول
المضارع فلم يكن في اصل الاسم سوا بقيت او تبدلت بحرف اخر فخرج
نهشل لان النون اصلية ودخل هراق فان الها بدل من الف زايدة ولان
يكون الاسم غير قابل للتا اي لا يدخله التا اما بحسب الاصل او للعلمية فدخل
اسود او لو سمي بما يدخله التا امتنع لعدم الدخول بعد العلمية ومن ثم
امتنع احمر بالوصف ووزن الفعل لانه مشتق من الحمرة فالالف زايدة
وليس مونثة وانصرف يعمل مع الوصف الاصلي للمطبوع على العمل ووزن
الفعل لانه يقال للناقة النجيبة المطبوعة للعمل فاذا سمي يعمل امتنع

كامر وكذا ايعمله للتانيث والعلمية واذا تعين الوزن فاذا بقي الحرف
الزايد اعتبر والا فلا ان كان بالاعلام اللازم كما في الامر وكذا ان لم
يلزم كالتخفيف عند سيبويه **قوله** او العلمية وزيادة الالف والنون
اي الالف والنون الزايدتان المشبهتان لالفي التانيث في عدم لحوقهما
التا قال المرادي اذا ابدل من النون الزايدة لام منع من الصرف نحو اصلال
فان اصله اصيلان فلو سمي به منع من الصرف ولو ابدل من حرف اصلي نون
صرف بعكس اصيلان مثال ذلك في حنان في حنا ابدلت همزته نونا
قوله او العلمية والعدل نحو عمر العدل خروج الاسم عن وزنه
عن صيغته الاصلية بان يكون الاسم ماخوذا من لفظ اخر كان الاصل والقياس
ان يستعمل ذلك مكان الماخوذ في معناه فخرج الفعل ونحوه من المشتقات
اذ ليس الاصل استعمال المشتق منه مكان المشتق في معناه ولابد ان لا يكون
علي وجه الاصل التعريفي ليخرج نحو عدة والحق كما قاله استاذ شيخنا ان
التعريف ليس بتمام لما علم من المطولات **قوله** او كان فيه الوصف والعدل
نحو مثنى وثلاث ورباع الوصف اسم يدل علي ذات معينة وحال من احوالها
فيصح اطلاقه علي كل من اتصف بتلك الحال كاحمر اي ماله الحمرة ولو عبر بدل
الوصف بالوصفية لكان اولي وشرط كون الوصف علة لمنع الصرف ان يكون
وصفيته متحققة في الاصل بمعنى ان الواضع وضعه للمعنى الوصفي اولا لا ان
يكون عارضا بعد الوضع بان وضع لمعني غير وصفي ثم اريد الوصفي واذا
استعمل الوصف الاصلي غالبا في معني غير وصفي بان اريد به ذات معينة
مع ملاحظة حالها او بدونها بحيث لم تحتج تلك الارادة الي قرينة لم يضر
في كونه علة لمنع الصرف فلذلك صرف اربع في قولهم مررت بنسوة اربع

فان اربعا وان اريد به ما فيه العدد المعين الا ان الواضع وضعه
او لا لنفس العدد فلا يكون وضعا في الاصل فلا يعتبر لذلك عند الجمهور
وامتنع من اسود وارقم للحية لوضعهما المعني وصفي اي ما له سواد ورقم
وما فيه الوصف والعدل الحقيقي نحو ثلاث ومثلث فان كلا منهما معناه
متعدد مكرر والاصل تعدد اللفظ عند تعدد المعني وتكرره وحيث
لم يتعدد علم انه معدول عن مكرر وهو ثلاثة ثلاثة ومثلهما ثناء ومثنى
ورباع ومربع واختلفوا في ما وراء ذلك الي عشار ومعشر هل جاء ام لا
والصواب مجيئه وسبب منع الصرف في ثلاث واخواته العدل كما
عرفت والوصفية لان في ثلاثة ثلاثة وصفية عارضية واذا اتخذ ثلاث
ومثلث منهما تكون الوصفية فيهما اصلية وضعية فانهما وضعا للذي
العدد المعين واذا سمي بهما منعا من الصرف للعدل والعلمية عند الجمهور
واذا نكرا منعا للعدل والوصفية علي الخلاف في احمر كذا ذكره الشيخ
ابو حيان وغيره فاعتمده **قوله** او الوصف ووزن الفعل تقدم
معني الوصف وشرط كل من الوصف ووزن الفعل فلا تغفل ولو عبر
بالوصفية بدل الوصف لكان اولي **قوله** او الوصف وزيادة الالف
والنون اي الالف والنون الزايدتان لانهما ليستا من الحروف
الاصول في الكلمة بل من الزوايد علي القاعدة التي عرفت في التصريف
ويسميان ايضا مضارعتين لمشابهتهما الفي التانيث في منع دخول
التانيث واختلف النحاة في ان سيبويه الالف والنون لمنع الصرف
لزيادتهما وفرعيتهما للمزيد عليه ولمشابهتهما الفي التانيث والراجح
هو القول الثاني كما قاله السيد الجرجاني وتقدم شرط الوصف واما

الالف

الالف والنون في الوصف فشرطهما انتفا فعلانه عند الاكثر وهو الارجح
ولو لم يعلم ان الالف والنون زايدتان او اصليتان بان احتمل الامران
كما في لفظي الحسان والشيطان فالصرف ومنعه سيان فان قلت
التعريف الذي ذكره الشارح لما لا ينصرف غير مانع لصدقه على ما فيه
علمية موثرة في منع صرفه اذا نكر بان اريد به غير ما اريد بالعلم
مع انه منصرف قلت قال السيد الجرجاني قدس سره ليس المراد بالافعال
في التعاريف اقتران بزمان انتهى بل المراد مجرد ثبوت الحدث بالفعل
وقيل يراد بها الاستمرار وعلى التقديرين مجاز مشهور فلا ضير
قوله ولها شروط الى اخره اي لجملتها شروطا وانه غلب فلا يرد
ان بعضها لا شرط له وبعضها ليس له الا شرط او انه استعمل الجمع فيما
فوق الواحد كما في قوله تعالى اولئك مبرؤن مما يقولون اي عايشة
وصفوان رضي الله تعالى عنهما وعن الصحابة اجمعين والشارح
تركها اختصارا وانما ذكرناها نحن لان التنبيه عليها يوجب للنفس
تشوقا اليها فاذا لم تذكر كان في النفس شي من التحسر على فوات ذلك
قوله فهذه كلها اي الاسما المذكورة ونحوها قوله تخفض
بالفتحة نيابة عن الكسرة وذلك لان العلل المذكورة كلها فرع العدل
فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير
والتعريف فرع التنكير والعجمة فرع العربية والجمع فرع الواحد
والتركيب فرع الافراد والالف والنون المزيدتان فرع المزيد عليه
ووزن الفعل فرع وزن الاسم فاذا اجتمع في اسم علة واحدة من
هذه العلل او تكرر تحصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل لان فيه ايضا

فرعيتين بالنسبة الي الاسم احداهما من جهة الاشتقاق فان الفعل
مشتق من المصدر الذي هو الاسم وثانيتهما من جهة الافادة اذ
الفعل يحتاج في الافادة الي الاسم والاسم يستغني عنه فلما شابه الاسم
الفعل بالفرعيتين منع منه شيئان ليسا في الفعل وهما الكسرة التي
تختص بالاسم والتنوين ولم يحكم بمنع الجر عن غير المنصرف لتحقق الجر
فيه الا انه تابع لنصبه يعني انه جر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملا
لنصبه علي جره لاشتراكهما في الفضلية لما ترك جره بالكسرة تبعا
لترك تنوينه علي عكس جمعي المونث السالم والمذكر السالم فان
نصبهما تابع لجرهما ولا يخفي عليك ان كلام الشارح منقوض بما سمي
به مونث من الجمع بالف وتا بناءً علي انه معرب باعراب اصله كما سبق
قوله ما لم تقنف او تنكل اي مدة انتفا كل من الامرين لان النفي
مع العطف باو يفيد نفي كل كما في قوله تعالي لا جناح عليكم ان طلقتم
النسا ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة وما ذكرناه من ان العطف
باو بعد النفي يكون نفيا لكل من المتعاطفات لا لاحدهما هو ما ورد
الرضي وغيره من الايمة وهو بحسب الاستعمال والا فقضية اصل
وضع اللغة ان النفي لاحدهما كما اعترف بذلك الرضي نفسه ولا فرق
بين الاضافة الي مذكور وبينها الي مقدر كقوله ابدا بذا من اول
في رواية الكسر بلا تنوين علي نية المضاف اليه ولا فرق في ال بين
المعرفة نحو بالافضل والموصولة كقوله وهن الشافيات الحوايم
تخض الحوايم والزايدة كاليزيد في قوله رايت الوليد بن اليزيد قال
فيه للمح الصفة ومباركا مفعول ثان لان راي علمية قاله الرضي وكان

بدلها

بدلها وهو ام في لغة حمير كقوله تبيت بليل ام امرداعتادا ولقا
اي بليل الارمد والاولى تشبه الجنون فان قلت ما لا ينصرف ويجوز
صرفه للضرورة اي لاضطرار في الشعر بمعنى انه لو لم يدخله التنوين
لزم خلل في الشعر بان لا يستقيم الوزن الا بالتنوين كما في قول القايل
صبت على مصايب لو انها صبت على الايام عدن لياليا او يستقيم الوزن
لكن يظهر فيه نوع خلل يسمى زحافا اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو
المسك ما كررته يتضوع فانه لو لم ينون نعمان لظهر الزحاف
المخل وان صح الوزن وكسر بتبعيته وان لم يحتج اليه فلم ترك الشارح
التعرض له قلت لعله للعلة فان قلت كان على المصنف ان يقيد جر
ما لا ينصرف بالفتحة بما قيد به الشارح قلت لعله يرى انه عند
الاضافة او المنصرف كما هو احد مذاهب ثلاثة وليس الكلام فيه
ثالثها وهو ارجحها التفصيل فان بقي العلتان كما في مثال الشارح
فغير منصرف والا كما في مررت باحدكم لزوال العلة بالاضافة
فمنصرف قوله نحو مررت بافضلكم وبالافضل التمثيل بافضلكم اولى
من تمثيل بعضهم بمررت بعثماننا فان الاعلام لا تضاف حتى تنكر
فاذا اضافوا نحو عثمان نكرة زال منه احد المانعين له من الصرف
وهو العلمية فدخل في باب ما ينصرف وليس الكلام فيه بخلاف افضل
فان مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل اضفته ام لم تضفه
وكذلك التمثيل بالافضل اولى من تمثيل بعضهم بقوله رايت الوليد
ابن اليزيد مباركا لانه يحتمل ان يكون قدر في يزيد الشياع فصار
نكرة ثم ادخل عليه ال للتعريف فعلى هذا ليس فيه الا وزن الفعل خاصة

ويحتمل ان يكون باقيا على علميته والزايدة فيه كما زعم من مثل به
قوله وللجزم علامتان السكون والحذف فان قلت لو قال
وللجزم الحذف لشمل السكون الذي هو حذف الحركة وحذف النون
من الافعال الخمسة وحذف حرف العلة قلت ان اراد التصريح
بالمقصود والاحتراز عما قد يوهم خلافه فانه لو قال وللجزم الحذف
ربما توهم اختصاصه باحد القسمين والتصريح بالمقصود
والاحتراز عما قد يوهم خلافه من المقاصد المعتبرة والاغراض
المشتهرة قوله سندع الزبانية اي سندع الملائكة الغلاظ
الشداد ليجروه الى النار واحدها زبنية كعفرية من الزبن وهو
الدفع او زبني على النسب واصلها زباني والتاء معوضة عن اليا
قوله لالتقا الساكنين علة لحذفها في اللفظ قوله من نحو لتبلون
فان النون حذفت لتوالي النونات اصله لتبلوونن حذفت ضمة الواو
للثقل ثم الواو لالتقا الساكنين فقيل لتبلون فادخل نون التوكيد
فاجتمع ثلاث نونات وحذفت نون الرفع التقى ساكنان الواو والنون
المدغمة ولم تحذف الواو لعدم ما يدل عليها بل حركت بما يناسبها
وهو الضم لكونه اختها فقيل لتبلون وهو فعل جماعة الذكور
المخاطبين مبنيا للمفعول من البلا وهو التجربة ولك ان تقول قلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف وهذا اولى
ان قلت قد جمع بين ثلاث نونات نحو النساء جنن في الماضي ويجنن في
المضارع قلت لما كان منها نونان من نفس الكلمة وواحدة زائدة
جاز ذلك بخلاف لتبلون فان الاولى للرفع وثنتان للتوكيد فالثلاثة

زوايد

زوايد علي اصل الكلمة والثقل انما يحصل بالزايد **قوله** والمحل من السكون
والحذف مواضع ان قلت ليس للسكون الا موضع واحد والحذف ما ليس
له الا موضعان فلا وجه للجمع قلت الجمعية باعتبار الافراد ويمكن
الجواب بالنسبة للحذف بانه اطلق الجمع علي ما فوق الواحد كما في قوله
تعالي اولئك مبرؤون مما يقولون اي عايشة وصفوان رضي الله عنهما
وعن الصحابة اجمعين **قوله** ولم يتصل باخره شي القرينة علي ذلك في كلام
المصنف المقابلة بالافعال التي رفعها بثبات النون والمراد بالشي الذي
نفي اتصاله باخره الف الاثنين او واو الجماعة او يا المخاطبة **قوله**
ما لم يكن في اخره الف ولا واو ولا يا لو اسقط في لكان اخصر واظهر
قوله المعتل الاخر باضافة المعتل الي الاخر اضافة لفظية اي الذي
اخره والمعتل اسم فاعل من اعتل اي مرض **قوله** وهو كل فعل الي اخره
يرد عليه ان التعريف للماهية وكل للافراد وايضا تصدير التعريف بكل
يخل بصدق الحد علي المحدود الذي هو الخمسة اي الصيغ الخمسة لانه يفهم
ان كل واحد منهما هو الافعال الخمسة قلت المراد انها المفهوم الكلي الصادق
علي كل فعل اتصل به ضمير تثنية او ضمير جمع او ضمير المونثة المخاطبة لظهور
ان الموضوع له الماهية لا الافراد فلو اسقط لفظ كل المشعر بالافراد كان
اوضح لكنه اتي بها لبيان الاطراد **فصل** هو كغيره من التراجم عبارة
عن الالفاظ المعينة الدالة علي تلك المعاني المخصوصة علي الظاهر
عند السيد فالمعني هذه الالفاظ المعينة الدالة علي المعاني المخصوصة
فاصلة ما بعدها عما قبلها لتميزها عنها او مفصولة عنها وهو معرب
خبر المبتدا المحذوف وقيل ان ذكر بعده ما يتعلق به والا فهو مبني فيقرا ساكنا

كهذا الفصل في عبارة المصنف وفيه نظر لان مقتضي البنا هنا ليس الا
عدم التركيب على ما ادعاه وهو ممنوع لان التركيب وان فقد مع ما يليه
فهو ممكن بالتقدير المذكور ومثله شايع ذايع فلا ضرورة الى العدول
عن الاصل مع امكانه ولفظ التنبيه وما اشبهه كلفظ الفصل في حكمه
المذكور **قوله** من اول علامات الاعراب الى هنا من فيه للبيان اي الذي
هو اول علامات الاعراب ممتد الى هنا ولا تصح ان تكون هنا لابتدا الغاية
كقولك سرت من البصرة اذ السير ثابت في المبتدا دون الذكر فليتامل
قوله تمرينا اي ذكر المصنف ذلك لتمرين المبتدي اي ليمرنه ويعوده فيما
تعلمه من قولهم مرن على الشي مرونا ومرانة تعوده واستمر عليه **قوله**
على عادة المتقدمين تقوية وسند للمصنف **قوله** رحمهم الله تعالى جملة
دعائية خبرية اللفظ انشائية المعنى اذ المراد بها الدعا بالرحمة من الله
اي ايصال نعم اليهم واجمعين تاكيد مفيد للاحاطة اتي به دفعا للتوهم
التخصيص **قوله** المعربات قسمان فيه الاخبار بالمثنى عن الجمع وصح ذلك
مع ان الخبر عين المبتدا اما لان المراد بالمعربات الجنس الصادق بالاثنين
او لان كل قسم متعدد كما ياتي **قوله** قسم يعرب بالحركات اي وجودا او
عدما فدخل فيه المعرب بالسكون وبذلك يندفع ما يقال ان المعرب بالسكو
لا يدخل في المعرب بالحركات **قوله** او بالسكون لا حاجة اليه لدخوله
فيما يعرب بالحركات كما تقدم **قوله** وقسم يعرب بالحروف اي وجودا او
عدما فدخل فيه المعرب بالحذف وبذلك اندفع ما يقال ان المعرب بالحذف
لا يدخل **قوله** او بالحذف لا حاجة اليه لما تقدم **قوله** اربعة
انواع زاد لفظ انواع للتاكيد والمبادرة الى بيان ان المراد الانواع لا الافراد

ولم

ولم يقتصر على التفصيل محافظة علي فايدة الاجمال ثم التفصيل قوله
الاسم المفرد وجمع التكسير اي غالبا او جميعا الاما الحق منهما بالمثني وجمع المذكر
السالم او تقدمت اشارة الي ذلك فلا تغفل قوله اي مجموع الانواع الي اخره
يصح ان يراد به الجميع بالنسبة لغير ما استثناه المصنف والمجموع بالنسبة
للمستثنيات ويصح ان يراد الجميع ولا يضر التخلف الذي ذكره الشارح لان
المصنف قد استثنى ما تخلف فيه ذلك فالتامل قوله اشيا اعلم ان في اشيا
مذاهب احدها ما ذهب اليه المحققون ومنهم الخليل وسيبويه وهو ان
اصلها شيئاء على وزن فعلا كحمرا كرهوا اجتماع همزتين بينهما الف فقلبوا
اللام وهي الهمزة الاولي الي موضع الفا فقالوا اشيا بوزن لفعاء فهو غير
منصرف لالف التانيث وان كان اسم جمع لا جمعا لشي قوله جمع المونث السالم
ينصب بالكسرة اي ما يصدق عليه لا نفسه انما نصب بالكسرة حملا للنصب فيه
على الجر لانه فرع لجمع المذكر السالم وقد حمل فيه النصب علي الجر فحمل في الفرع ايضا
ليلا يلزم مزية الفرع علي الاصل واجاز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة
مطلقا وهشام منهم نصبه بالفتحة ان حذفت لامه ولم ترد كلغات وثبات
فان ردت في الجمع كسنوات وعضوات نصب بالكسرة وفاقا قوله وكان
حقه ان ينصب بالفتحة اي الانسب بحالة النصب بالفتحة لما تقدم من ان
الاصل في النصب ان يكون بالفتحة قوله والاسم الذي لا ينصرف يخفض بالفتحة
اي ما يصدق عليه لا نفسه استغنى الشارح عن تقييده بما تقدم لما تقدم
قوله المعتل الاخر اي ما يصدق عليه لا نفسه ان قلت لا حاجة الي تقييد المعتل
بالاخر ولا فايدة له لان المعتل في اصطلاح النحاة مختص بما اخره حرف علة والتعميم
اصطلاح صرفي قلت ان سلم ذلك ففايدة التقييد بيان الواقع ودفع التوهم

قوله بجزم بحذف اخره وانما جاز حذف الاخر في الجزم وليس علامة الواقع قال
الرضي لان الجازم عندهم بحذف الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال
او التعذر قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الا حرف علة مشابها
للحركة فحذفه انتهي وقد يقال هلا حذف الحركة المقدرة فان قلت لم لم يلحق النصب
بالجزم في المعتل كما الحق به في الافعال الخمسة قلت اجيب بانه انما الحق به ثم لتعذر
الاعراب بالحركة بخلاف هنا فاعرب نصبا بالحركة علي الاصل **قوله** التثنية
وجمع المذكر السالم اي ما يصدق ان عليه لا هما نفسهما اذ قلت انما الحقت
النون فيهما قلت لدفع توهم الاضافة من نحو جاني خليلان في موسي وعيسي
ومررت ببنين كرام اذ لولا النون توهمت الاضافة ولدفع توهم الافراد في نحو
الخوزلان تثنية الخوزل ومررت بالمهتدين ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم
علي ما وجد فيه ليجري الباب علي سنن واحد ولقايل ان يقول لو اعتبر توهم الافراد
فيما ذكر لامتنعت اضافة الجمع المنقوص المنصوب والمجرور كرايت قاضيك ومررت
بقاضيك الا ان يفرق بانه هنا يمكن دفع الالتباس بنحو الوقف علي المضاف
ولا كذلك فيما نحن فيه علي ذلك التقدير وقال سيبويه النون في الاصل عوض
من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عنده حروف اعراب امتنعت من
الحركة فجي بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان يستحقهما
المفرد ثم والحركة وان كانت مقدرة علي الحرف واعند بعض اصحابه لكنها لما لم
تظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعد
ما كان عوضا منهما فثبت معها ثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف
معها حذف التنوين فهي في نحو جاني رجلان يا فتي عوض منهما وهو الاصل وفي
الرجلان عوض من الحركة فقط وفي رجلا زيد عوض عن التنوين فقط وفي رجلان

وقفا

وقفا

ليس عوضا منهما ولا من احدهما وفي نحو يا زيدان ولا رجلين عوض عن حركة البنا
فقط وفيما قال بعد لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية
عن التعويض من الحركة انتهى وكسرت مع المثنى على الاصل في التقا الساكنين
لانه قبل الجمع ثم خولف بالحركة في الجمع طلبا للفرق وجعلت فتحة طلبا للخفة وانما لم
تكتف بحركة ما قبل اليا فارقة لتخلفه في نحو المصطفين كذا قيل وفيه نظر لان
هذا التخلف لا يضر لحصول التمييز في نحو المصطفون بين المثنى والجمع بغير حركة
ما قبل الاخر لان الالف في نحو المصطفى تحذف في الجمع وتقلب يا في التثنية كما تقرر
في باب كيفية تثنية المقصور وجمعه فيقال في الجمع جا المصطفون وفي التثنية جا
المصطفيان وحينئذ فيقال في النصب والجر في الجمع المصطفين بيا واحدة
بين الفا والنون وفي التثنية المصطفيين بيائين بينهما لان الف التثنية تنقلب
يا وعلى هذا فلا اشتباه فيهما على ان ما ذكره من الفرق بحركة النون لتخلفه بحركة
ما قبل الاخر في نحو المصطفين يرد عليه حالة اضافة المصطفين لسقوط النون
التي فرق بحركتها فلو قال بدل ما ذكره لم يكتف بما ذكر مبالغة في الفرق كان واضحا
فليتامل **قوله** والاسما الخمسة اي في احدى لغاتها والمراد ما تصدق
عليه لا هي نفسها وانما كانت هذه الاسما بالشروط السابقة معربة بالحروف
لان الحروف وان كانت فروعا على الحركات الا انها اقوى منها فكره استبداد
المثنى والجمع الفرعين على المفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا هذه الاسما
وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالاصل وهو الحركة وبالاقوى
وهو الحرف وخصوا هذه الاسما لمشابهتها المثنى والجمع في ان اخرها حرف
علة يصلح للاعراب وفي استلزام كل منهما ذاتا كالاخ والاب لا الابن واما
نحو ابن فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسبة نحو

ابني وبنوي فكان لامها ليست حرفا علة وخصوا ماذكر بحال اضافتها لتظهر
تلك الذات اللازمة فتقوي المشابهة وفضلت علي المثني والمجموع باستيفا
الحروف الثلاثة لاصالتها بالازاد **قوله** وهي ابوك الى اخرم اي وهي كلمات
هذه الامثلة اعني لفظ الاب والاخ والحم الي اخره بالشروط المتقدمة **قوله**
والافعال الخمسة اي ما تصدق عليه لا نفسها **قوله** يفعلان بالبا المثناة تحت
للاثنين المذكورين الغايبين **قوله** وتفعلان بالمثناة فوق للاثنين المذكورين
المخاطبين وللاثنتين المونثتين مخاطبتين كانتا او غايبتين ولو كانتا
بلفظ ضمير الغيبة فنقول هما تفعلان بالمثناة فوق تعين امراتين حملا
للضمير علي المظهر ورعيا للمعني ونظرا الي ان الضماير ترد الاشيا الي اصولها
وهذا قول ابن ابي العافية تلميذ الاعلم وهو المرجح كما قاله بعضهم وقال ابن الباذش
تقول هما يفعلان بيا تحتية رعيا للفظ فهذا اللفظ يكون للمذكورين **قوله**
ويفعلون بالمثناة تحت لجمع المذكر الغايب **قوله** وتفعلون بالمثناة فوق
لجمع المذكر المخاطب **قوله** وتفعلين بالمثناة فوق لا غير للواحدة المخاطبة
فهي خمس صيغ لسبعة معان وتقدم ما يتعلق بذلك **قوله** فاما التثنية
بمعني المثني من اطلاق المصدر علي اسم المفعول يعني ان التثنية في الاصل مصدر
نقل الي كلمة مخصوصة ولوحظ فيه معني اسم المفعول لتكون المناسبة وليس
هو اسم مفعول لا قبل النقل ولا بعده بل هو قبل النقل مصدر وبعد النقل
اسم لكلمة مخصوصة فان قلت ما الداعي الي دعوي نقل التثنية الى معني اسم المفعول
لتكون المناسبة اتم وليس هو اسم مفعول ولم لم يجعل اطلاقه عليه من اطلاق
المصدر علي المفعول مجازا قلت الداعي اليه التبادر الي الذهن عند الاطلاق وهو
علامة الحقيقة وتطلق التثنية في الاصطلاح علي جعل الاسم القابل دليل اثنين

متفقين

متفقين في اللفظ غالبا وفي المعنى على راي بزيادة الف في اخره رفعا ويا
مفتوح ما قبلها جرا ونصبا عليهما نون مكسورة فتحها لغة وقد تضم كذا في
التسهيل **قوله** فترفع بالالف وتنصب وتخفض باليا هذا هو اللغة
المشهور في المثنى وفيه لغة اخرى وهو لزوم الالف في الاحوال الثلاثة
واعرابه بالحركات الثلاثة مقدرة عليها قال احب منك الانف والعينانا
وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقال تزود منا بين
اذناه طعنة وخرج عليها قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وقيل ان
قوله تعالى ان هذان لساحران على هذه اللغة وقال بعضهم من العرب
من يلزم المثنى الالف ويعربه اعراب المفردات وعلى هذا تقول جا الزيدان
بضم النون ورايت الزيدان بفتح النون ومررت بالزيدان بكسر النون
حكى عن العرب هذان خليلان بضم النون ولو سمي بالمثنى جاز اعرابه كما قبل
التسمية وجاز لزام الالف واعرابه اعراب ما لا ينصرف كعمران وسليمان
تنبيه من المثنى المرفوع بالالف قول القايل لقد قال عبد الله شر
مقالة كفى بك عبد العزيز حسيبها وذلك لان عبدا مثنى عبد واصله عبدان
حذفت نونه للاضافة وهو مرفوع على انه فاعل قال واما عبد من قوله يا عبد
عبد فهو مرخم بحذف التا والعزيز مبتدا خبره حسيبها والمعنى لقد قال عبدان
لله شر مقالة كفى بك يا عبد العزيز اي الله حسبك وشر مقالة منصوب على
انه مفعول مطلق ومنه ايضا لقد قال عبد الله قولا عرفته اتانا ابي داود في مرتع
خصب وذلك لان عبدا مثني واصله عبدان الى اخر ما تقدم واتانا تثنية
اتان واصله اتانان حذفت نونه للاضافة وابي مضاف اليه مجرور
بالمضاف وداود مجرور ايضا بالفتحة لانه اسم لا ينصرف ويجوز رفع

داود على انه بدل من الفاعل لا تاتا من الاتيان على انه فعل ماض وابى اي والذي
فاعله وداود بدل منه **قوله** واما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو وينصب
ويخفض باليا او سمي بالجمع المذكر جاز اعرابه كما قبل التسمية وجاز الحاقه
بحين في لزوم اليا واعرابه بحركات ظاهرة على النون منونة كهذا زيدينٌ
ورايت زيدينا ومررت بزيدينٍ ما لم يكن اعجميا والا امتنع التنوين ولغ
اعراب ما لا ينصرف كهذا قنسرين ورايت قنسرين ومررت بقنسرين وجاز
الحاقه بعربون في لزوم الواو واعرابه بالحركات منونا والحاقه بها اذن
في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة وجاز
لزوم الواو وفتح النون وتقل هذه اللغة من يلزم المثنى الالف مطلقا
وكسر النون وتقدير الاعراب **قوله** المكسور ما قبلها اي لفظا او تقديرا
نحو وانهم عندنا لمن المصطفين **قوله** واما الاسما الخمسة فترفع بالواو الخ
اي في احدى لغاتها وفيها لغات اخر تعرب فيها بالحركات منها قصرها وهو
الزامها الالف في الاحوال الثلاثة وتقدير الحركات الثلاثة عليها كقوله ان
اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وكقوله مكره اخاك لا بطل ومنها
نقص الاب والاخ والحم بحذف ومنه قوله بابه اقتدى عدي في الكرم ومن
يشابه ابه فما ظلم ومنها التشديد في الاب والاخ نحو هذا ابك واخك
بتشديد البا والخا وهو دون النقص وجا في الاخ سكون الخا بوزن دلو
كقوله ما المرء اخوك ان لم تلقه وزرا عند الكريهة معوانا على النوب وجا
في حم حموٌ كدلو وحما كقمر وحما كخطا **قوله** واما الافعال الخمسة فترفع بالنون
وتنصب وتجزم بحذفها انما اعربت هذه هذا الاعراب لانهم ارادوا ان
يعربوها بالحروف كاعراب نظيرها من الاسما الان يضربان مثل ضاربان

ويضربون

ويضربون وتضربين مثل ضاربون وضاربين في مطلق الحركات والسكنات
وقد جعلوا علامة الرفع في ضاربون واوا ولا يمكنهم ذلك في تضربون لانه
يودي الى اجتماع متماثلين فجعلوا النون علامة الرفع لانها شبيهة بالواو
من حيث الغنة ثم حذفوها لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما حملوا النصب
على الجر في نظيره من الاسما لان الجزم نظير الجر في الاختصاص واما يقومان
فلا يمكنهم جعل علامة رفعه الفا كضاربان لانه يودي الى اجتماع متماثلين وقد
ثبت ان النون علامة رفع في يقومون فجعلت كذلك في يقومان وتقومين واعلم
انه قد ورد حذف النون لغير ناصب وجازم نثرا ونظما قرى ساحران تظاهرا
اي تتظاهران فادغم التا في الظا وفي الصحيح لا تدخلوا الجنة حتى تومنوا ولا
تومنوا حتى تحابوا وقال الشاعر ابيت اسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر
والمسك الذكي ولا يقاس على ذلك وذلك ان النون المذكورة لما كانت نائبة
عن الضمة في الدلالة على الرفع وكانت الضمة قد تحذف على سبيل التخفيف كقراة
ابي عمرو وما يشعركم انها بتسكين الرا وقراة بعض السلف ورسلنا لديهم
يكتبون اللام ارادوا ان يعاملوا النون المذكورة بهذه المعاملة لئلا يكون
الفرع امنا من حذف لجريا من منه الاصل فحذفوها في بعض المواضع لغير ناصب
ولا جازم واذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الاثبات مع الفك والادغام
والحذف واختلف في المحذوف حينئذ فمذهب سيبويه ورجحه ابن مالك انه
نون الرفع واكثر المتاخرين انه نون الوقاية انتهى قوله وحاصل علامات
الاعراب الى اخره فان قيل هذا انما يتجه على القول بان الاعراب معنوي الذي عليه
المصنف واما على القول بان الاعراب لفظي فغير متجه لان العلامات المذكورة
هي نفس الاعراب على القول بانه لفظي والشي لا يكون علامة على نفسه لان العلامة

يجب ان تغاير صاحبها قلت عن ذلك اجوبة اسهلها ان هذه عبارة المتقدمين
القايلين بان الاعراب معنوي جرت على السنة المتاخرين المخالفين لهم في ذلك
وقد بينا بقية الاجوبة في غير هذا الكتاب **باب الافعال** **قوله**
ماض قدم الماضي على المضارع وهو على الامر رعاية لترتيب الوجود لان كل
حادث مسبوق بارادة ثم بان تقول له ثم لم يكن قال تعالى انما قولنا لشيء اذا اردناه
ان نقول له كن فيكون فوضع الماضي ثم المضارع ثم الامر فاستحق الماضي لشبهه بارادة
التقدم والمضارع لشبهه بان تقول التوسط والامر لشبهه بكن التاخر ذكره
الاصفهاني **قوله** وهو ما دل على حدث الى اخره اي فعل دل بحسب الوضع بالتضمن
على حدث بان يكون جزء معناه حدث مقترن بزمان ماض بحسب الوضع بان
يكون الحدث والزمان معتبرين في المعنى الوضعي اي فعل فهم منه حدث مقترن
ذلك الحدث بحسب الوضع بزمان ماض بقرينة ان الكلام في اقسام الافعال والمتبادر
من الدال الدال بالوضع والالفاظ في التعاريف يجب حملها على المتبادر منها
واراد بالماضي في قوله بزمان ماض اللغوي وبالاول الصناعي فلا يلزم تعريف
الشيء بنفسه الصادق بالتعريف بالنفس فقط وبالتعريف بما فيه النفس كما هنا
ولا يشكل التعريف بيضرب في لم يضرب ولما يضرب لان دلالته على الزمان
الماضي عارضي وكذا لا ينتقض بلفظ الماضي لانه ليس بفعل اذ لا يصدق عليه
تعريف الفعل اما اذا اريد به الزمان فظاهر اذ لم يدل على حدث مقترن بزمن
ماض واذا اريد به شيء كان في الماضي فلانه لا يدل على حدث مقترن بزمن ماض وانما
يدل على شيء من الاشياء غير معين فان قلت ينتقض التعريف بالماضي المستعمل في
المستقبل كثيرا بعارض وذلك في الانشاء او عند الاشارة الى القطع بالوقوع
او عند النفي بلا وان في جواب القسم وبعد كلم المجازاة غير لو وبعد ما النافية

عن

عن الظرف نحو ما دامت السموات والارض وبعد همزة التسوية وبعد كلما وحيث وحرف التحضيض الطلبي وبعد وقوعه صلة عام او صفة عام نحو كل رجل اتاني وفي التعاريف ايضا كما قاله السيد قلت لا نقض بشي من ذلك لانه في اصل الوضع للمضي وهذا الاستعمال عارض فان قلت ينتقض بما لا يتصور معه زمان نحو اراد الله في الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا زمان مع الارادة والخلق قلت قال شيخنا رحمه الله تعالى يكفي في ذلك توهم العقل الزمان فليراجع ودخل في التعريف الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقترانها به بحسب الوضع وخرج عنه اسم الفعل الماضي نحو هيهات اما لان اسم الفعل موضوع للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه كما ذهب اليه البعض واما لانه وضع للمعنى ثم استعمل غالبا في معنى الفعل كما ذهب اليه اخرون والمراد من الوضع ما يشمل الوضع التقديري لان المفهوم من شرح المفصل لابن الحاجب انه لم يثبت في عسى وضعه للزمان لكن لما وجد فيه خواص الفعل قدر ذلك ادراجا له في نظم اخواته وقد ذكرنا زيادة على ذلك في الاصل فليرجع اليه من احب الوقوع عليه **قوله** وقبل تا التانيث الساكنة بيان العلامة بعد ذكر تعريفه والمراد الساكنة اصالة فلا يرد انها قد تحرك لعارض كما تقدم فان قلت كثير من الفعل الماضي لا يقبل تا التانيث الساكنة كفعل التعجب وحب من حبذا وخلا وعدا وحاشا وكفى في قولهم كفى بهذا قلت تلك الافعال بالنظر الى اصلها تقبل التا المذكورة لكن طرا لها ان الزمت استعمالا خاصة لا تقبل معها التا والعبرة باصل الوضع وايضا فالعلامة لا يجب انعكاسها فان قلت لكن التميز بالعلامة رسم والرسم كالحد يجب انعكاسه قلت قال شيخنا رحمه الله تعالى ذهب الى عدم الوجوب المتقدمون لانهم جوزوا التعريف

بالاحض وصوبه السيد **قوله** اي مشابهته اشار الي وجه تسمية هذا القسم بالمضا
يعني ان هذا القسم سمي مضارعا لان المضارعة في اللغة المشابهة من الضرع
كان كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضعا وهذا القسم
مشابه للاسم في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتدا وجريانه علي حركات
اسم الفاعل وسكناته ولهذا الشبه اعرب دون اخويه ورد ذلك ابن مالك
اما الاول فلان الماضي يقبله تقول ذهب زيد فيحتمل قرب الذهاب وبعده
فاذا دخلت قد تخصص واما الثاني فلان الاسم والماضي يشتركان في قبول
اللام اذا وقع جوابا للو واما الثالث فليس بمطرد ولو سلم فالماضي يجري
ايضا علي الاسم كفرح فهو فرح واشر فهو اشر وغلب علبا وجلب جلبا ثم
اختار ان وجه الشبه المقتضي لاعرابه اعتبار المعاني المختلفة عليه قال وهذا
اولي من قولهم انما اعرب لشبهه له في الاربعة لان المشابهة له بمعزل عما جي
بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة فيما اعتبرته وحاصل ما ذكره ليس بتمام
في نفسه وبتقدير تمامه لا يفيد لان تلك الامور الاربعة ليست هي السبب في
اعراب الاسم حتي يترتب علي ثبوتها في المضارع اعرابه لان شرط الجامع ان
يكون هو سبب الحكم ولك ان تقول هب انها ليست سبب الاعراب الا انه يصح
الالحاق بسبب المشابهة فيها علي طريق قياس الشبه علي انه يرد علي ابن مالك
امران احدهما ان ما بين به الشبه ياتي مثله في الماضي مع انتفا اعرابه
قطعا وذلك لانك اذا قلت مثلا ما صام زيد واعتكف احتمل نفي الفعلين
ونفي الاول مصاحبا للثاني ونفي الاول واثبات الثاني فكان ينبغي اعرابه
لذلك لوجود الشبه الذي هو السبب في اعراب المضارع علي قوله والثاني انه
وافق غيره علي ان السبب في الحاق الاسم بالحرف في البنا مشابهته له في الوضع

مع ان وضع الحرف ليس هو علة بنايه وانما هو استغناوه عن الاعراب كما قرره
غيره وعليه نظير اعتراضه عليهم هنا فما كان جوابه فهو جوابهم لا يقال ما ذكره
هناك مبني على طريقة غيره اما على طريقته فيجعل سبب البنا هو الاستغنا
لانا نقول هذا غير ممكن لان الاسما التي بنيت لمشابهة الحروف محتاجة للاعراب
قطعا فلا يمكن ان يجعل سبب بنايها الاستغنا المذكور فلتتامل انتهى
قوله وهو ما دل على حدث مقترن باحد زماني الحال والاستقبال اي
فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث بان يكون جزء معناه حدث مقترن
باحد الزمانين بحسب الوضع بان يكون الحدث واحد الزمانين معتبرين
في المعنى الوضعي اي فهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع والصحيح
عند كثيرهم منهم ابن الحاجب ان المشترك المضارع بين زماني الحال
والاستقبال اشتراكا لفظيا كما ان الاسم يكون مشتركا بين المعاني
المتعددة كالعين اي وضع تارة للحدث المقترن بزمان الحال وتارة
للحدث المتقدر بزمان الاستقبال فهو حقيقة فيهما على الاصح عندهم
فالمضارع مقترن بزمانين بوضعين وبالنظر الى كل وضع مقترن
بواحد فالمراد بوضع واحد واما الجواب بوجود الواحد في الاثنين
فالمقترن بهما مقترن باحدهما به فليس بوجيه فليتدبر ويخرج اسم الفاعل
المستعمل في زمان لان الواضع لم يجعل الزمان جزء معناه ولا يشكل
بيضرب في لم يضرب لان دلالته على الزمان الماضي عارضي وكذا لا يشكل بلفظ
المستقبل اذا اريد به الزمان او لفظ الفعل اذ لم يوضع لحدث مقترن
وكذا اذا اريد به شي مستقبل لانه لم يوضع لحدث مقترن بزمان مستقبل
بل لشي ما فيه وخرج عن التعريف اسم الفعل المضارع لما تقدم من ان اسم

الفعل اما موضوع للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه
كما ذهب اليه البعض واما لانه موضوع للمعني المصدري ثم استعمل غالبا في
معني الفعل كما ذهب اليه بعض اخر فان قلت مقتضي كلامه ان كلا من الماضي
والمضارع يدل علي اقتران الحدث بالزمان مع ان الاقتران ليس من مدلول
الفعل وضعا وان سلم فلا بد لتعريفهما بل دخول الزمان في معناهما
قلت المراد كما تقدم من اقتران الحدث اقترانه وضعا بان يكون الزمان
ايضا داخلا في الموضوع له فلا لفعلان يدلان علي الزمان ايضا قوله
وقبل لم بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد بقبول لم صحة دخولها عليه
واثرها علي غيرها لانها اشهر عوامله ولان لها امتزاجا به بتغيير معناه
الي الماضي حتي صارت كجزئه كما قال الرضي فان قلت فيه دور لان معرفة
المضارع متوقفة علي معرفة صحة دخول لم عليه ومعرفة صحة دخول لم عليه
متوقفة علي معرفته فان قلت قال شيخنا رحمه الله تعالي المراد بصحة دخول
لم استقامة المعني وعدم الامتناع بحسب اللغة ولا خفا في امكان معرفة
ذلك بدون معرفة ان ما دخلت عليه مضارع قوله وهو ما دل علي طلب حدث
في زمن الاستقبال وقيل بالمخاطبة اي فعل دل بحسب الوضع بصيغته علي
طلب حدث حاصل ذلك الحدث في زمن الاستقبال وان لم يستعمل فيه بل اريد
به معني اخر من معانيه المجازية الكثيرة فزمانه مستقبل ابدا باعتبار
الحدث المامور بايقاعه لان المقصود به حصول ما لم يحصل او دوام
ما حصل اما باعتبار الانشا فله زمان نحالي بنا علي ان الانشا ايقاع معني
بلفظ يقارنه في الوجود فدخل نحو اضرب واترك كذا او كف عنه وان استعملت
في نحو الاجابة بقرينة لدلالتها علي الطلب بالوضع بصيغتها وخرج افعل في

التعجب

التعجب لانه لا يدل علي الطلب ولا بالوضع علي الصحيح بل هو خبر وهو فعل ماض
اتي به في صورة الامر كما هو مقرر في محله وخرج ايضا نحو تؤمنون بالله ورسوله
وتجاهدون في سبيل الله لانه وان قبل يا المخاطبة ودل علي الطلب بدليل
جزم المضارع في جوابه ليست دلالته علي الطلب بالوضع فقيد الوضع بقيد كلا الامرين جوابه ح
من الاحتراز والتعميم وان كان المقصود به للاستغنا عن الاحتراز به
بقيد الصيغة انما هو الثاني اذا دخل ما دل علي الاجابة بقرينة وخرج ايضا
نحو لتضرب لانه وان قبل اليا ودل علي الطلب بالوضع ليست دلالته عليه
بالصيغة بل بواسطة اللام ونحو نزال ودراك بمعني انزل وادرك لانه
وان دل بالوضع علي الطلب لا يقبل يا المخاطبة وكذا نحو كلا بمعني انته لانه
لا يقبل اليا وان دل بالوضع علي انه يقع دلالته كلا علي الطلب بل معناها
الردع والزجر وكذا نحو ضربا زيدا بمعني اضرب زيدا لانه لا يقبل اليا
وان دل علي الطلب ويخرج ايضا بقيد الوضع ولا يخفي عليك ان نحو نزال
ودراك وكلا وضربا زيدا خارجة ايضا بتغيرها بالفعل **قوله** فالماضي مفتوح
الاخر ابدا اي مبني علي فتح اخره ابدا اما البنا فلانه الاصل في الافعال لان
الاعراب انما يجي لبيان المعاني المتعاقبة علي الكلمة بصيغة واحدة وتعاقب
المعاني في الافعال يوجب اختلاف صيغها فان قلت مقتضى ما ذكر ان الاعراب
اصل في المضارع من الافعال الجريانه فيه كقولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن
قلت اجيب بان الاعراب في المضارع غير متعين لبيان المعاني لامكان الاستغنا
بظهور لا او ان بخلافه في الاسم واما الحركة فلمشابهته الاسم مشابهة ما في
وقوعه موقعه نحو زيد ضرب وزيد ضارب فلما شابه الاسم استحق ان يبعد
عن الاصل السكون ويقرب الي اصل الاعراب وهو الحركة فبني علي الحركة

واما الفتح فلخفته وثقل الفعل ولانه لو بني على الضم اجتمع ضمتان في مثل
شرفوا ولو بني على الكسر اجتمع كسرتان في مثل علم وقد بني على الفتح مطلقا
فيقدر الفتح في نحو ضربت وضربوا وفي حاشية للحفيد على التوضيح واعلم
انهم اختلفوا فيما بني عليه الماضي على اقوال فمنهم من قال انه بني على الفتح
حالة تجرده من ضمير الرفع المتحرك وعلى الضم فيما اذا اسند الى الواو وعلى
السكون اذا اسند الى الضمير المرفوع او على الفتح في جميع الاحوال وهو
ما ذهب اليه المصنف او على الفتح والسكون وهو ما ذهب اليه المصنف
في شرح الشذور انتهى وقال الفاضل الجامي هو يعني الماضي مبني على الفتح
لفظا نحو ضربت او تقديرا نحو رمى انتهى لعل فائدة قوله ابدا الاشارة الى
انه مبني على الفتح في جميع الاحوال ومن المبني على الفتح لفظا نحو ضربا على الاصح
قوله ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن انما سكن اخره عند اتصال
الضمير المذكور به لئلا يتوالى في نحو ضربت وحمل عليه نحو استخرجت طردا للباب
اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لان ضمير الفاعل كالجزء من الفعل
وهو غير جائز لثقل الكلمة الواحدة وخرج بالضمير الاسم الظاهر نحو ضرب
وبالمرفوع المنصوب نحو ضربك وبالمتحرك الساكن ما عدا الواو نحو ضربا
فبناؤها على الفتح كما تقدم وقوله فيسكن يحتمل تسكين البنا وهو المتبادر
من الاستثنا وهو ما ذهب اليه بعضهم بصرح به كلام ابن هشام في شرح
الشذور كما تقدم ويحتمل خلافه وان البنا على فتح مقدر وهو ما ذهب
اليه اخرون ويؤيده تعبيره بيسكن دون فيبنى على السكون **قوله**
وما لم يتصل به واو الجماعة فانه يضم انما يضم اخره لمناسبة الواو اما
نحو دعوا ورموا فالضم فيه مقدر على الواو والياء المنقلبتين الفا المحذوفة

لبقا

لبقا فتحة العين دليلا عليها وقوله فانه يضم يحتمل ضم البنا وهو المتبادر
من المبنا الاستثنا وهو ما ذهب اليه بعضهم كما تقدم ويحتمل خلافه وان
البنا على الفتح مقدر وهو ظاهر كلام المصنف واليه ذهب آخرون كما تقدم
ويويده ظاهر قول بعضهم ان الضم لا يدخل الفعل لثقله **قوله** والامر مجزوم
ابدا عند الكسائي بلام الامر مقدرة لا يخفى عليك انه لا يتعين حمل كلام المصنف
على قول الكسائي بل يصح حمله على قول سيبويه بان يقال حذف المضاف وهو
اداة التشبيه تنبيها على المبالغة والاصل مثل المجزوم او يقال المجزوم
بمعنى المعامل معاملة المجزوم مجازا من باب تسمية الشي باسم ما يشاكله
كما يقال للفرس المنقوش على الجدار انه فرس لشبهه صورة بالحيوان المعروف
ويويد ذلك قول المصنف فيما سبق الافعال ثلاثة وكانه انما خص الكسائي
لانه امام اهل الكوفة والا فالقول بان الامر مضارع مجزوم عزاه المولى
سعد الدين كغيره للكوفيين ورده بقوله وليس بالوجه لان اضمار
ضعيف كاضمار الجار قيل يرد ايضا بنا على راي الكسائي امامهم بانه
خلف من القول لان حرف المضارعة هو علة الاعراب عنده وهو منتف فيجب
انتفا الاعراب على قياس الاسم بل هو احد بكما لا يخفى وفيه نظر لجواز الاعتماد
على التقدير كما جاز في اكثر المواضع وانتصر ابن هشام في مغنيه لقول
الكوفيين فقال فيه وبقولهم اقول لان الامر معنى حقه ان يودي بالحرف
ولانه اخو النهي وقد دل عليه بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث
بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا
بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش لتقضي حوايج المسلمينا وكقراءة
جماعة فبذلك فلتفرحوا ابالتنا الوفانية وفي الحديث لتاخذوا مصافكم

ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم
ولان البنا لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين علي ان افعال الانشا مجردة
عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان
تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعا ذلك في قم لانه ليس
له حالة غير هذه وحينيذ فتشكل فعليته واذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال
علي الانشا اللام لا الفعل انتهى **قوله** بالمضارع اي الصحيح الاخر وقفا
قوله ثم اتي بهمزة الوصل عند الاحتياج اليها وذلك اذا كان ما بعد حرف المضارعة
ساكنا سكونا لفظا او تقديرا ليخرج نحو تقوم وتبيع وترد بشرط ان يكون
ما بعد حرف المضارعة تاليا له تحقيقا وتقديرا ليخرج نحو تعد فان قيل ينقض
هذا بنحو خذ وكل ومر من تاخذ وتاكل وتامر قلت قيل بل جي فيهما
همزة وصل فاستثقل اجتماعها مع همزة الفعل فحذفت الثانية تخفيفا والاولى
استغنا عنها فان قلت لم زيدت الهمزة لدفع الابتدا بالساكن ولم يحرك ما بعد
حرف المضارعة ولذا زادوا الهمزة في اول الرباعي نحو اكرم مع ان تغيير الاول
قليل وانما خصت الهمزة بالزيادة دون غيرها من حروف الزيادة لانها اقوي
الحروف والابتدا بالاقوي اولي واما كسرها اذا لم يكن المضارع مضموما
فلانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الي تحريكها
حركت بالكسر كما هو الاصل في التحريك لالتقا الساكنين وانما كان كذلك لما بين
الكسرة والسكون من المواخاة من حيث اختصاص كل منهما بقبيل من المعربات
ولان الجزم جعل في الافعال عوضا عن الجر لتعذر دخولها فناسب جعل
الكسر عوضا عن السكون في موضع تعذر بقايه ولان الغرض من تحريك
الاول التوصل الي النطق بالساكن فليتامل وظاهر مذهب سيبويه انها

زيدت

زيدت متحركة بالكسرة التي هي اعدل اي متعدله بين الضمة التي هي في غاية
الثقل والفتحة التي هي في غاية الخفة لانا نحتاج الي متحرك لسكون اول
الكلمة وزيادتها ساكنة ليس بوجه قال الاستاذ ابو علي من قال اجتلبت
متحركة فانما هو فرار من نقض الغرض ومن قال اجتلبت ساكنة فعلي
اصل الحروف ولا نقض للعلم بانها لا تبقى لذلك وانتصر لهم ابن هشام
في مغنيه **قوله** مبني علي السكون ان كان صحيح الاخر اما البنا فلانه
الاصل في الفعل وهذا لم يشبه الاسم فلم يعرب واما السكون بين
اللفظي نحو اضرب والتقديري نحو كف وعض واشتد واعتد واضرب
الرجل ومحل بنا الصحيح الاخر علي السكون اذا لم تباشره نون التوكيد
لفظا وتقديرا فان باشرته كذلك بني علي الفتح نحو اضربن **قوله**
وعلي حذف الاخر ان كان معتلا مقيد بما اذا لم يتصل به الف اثنين
او واو جمع او يا مخاطبة بني علي حذف النون كما سياتي وان اتصل به
نون النسوة بني علي السكون نحو فتعالين واغزون واخشين وارمين
وان باشرته نون التوكيد بني علي الفتح نحو اغزون واخشين وارمين
قوله وعلي حذف النون انما حذفت النون لانها علامة الاعراب
وهذا مبني فتنافى البنا **قوله** لضمير تثنية قد يستعمل ضمير
التثنية لاجل تكرير الفعل مرتين كقوله يا حرسي اضربا عنقه اي
اضرب اضرب **قوله** او ضمير جمع قد يستعمل لفظ الجمع للواحد في موضع
التفخيم الا فارحموني يا اله محمد ومثله رب ارجعون اي ارجعني ارجعني
ارجعني فان قلت هلا قال وبناوه ما يجزم به مضارعه لانه اخصر
قلت لعله انما لم يقل ذلك لانه لا يظهر في امر جمع المونث فانه مبني علي

السكون صحيحا كان او معتلا ومضارعه ليس بمجزوم والبناية وكونه في
محل جزم على السكون بعيد خصوصا في المعتل وملاحظة مجردا من نون
النسوة مع بعده لا يصح في المعتل كذا افاده شيخنا رحمه الله تعالى
قوله والمضارع ما كان في اوله احدى الزوائد الاربع فان قيل
دخول كان في التعريف مفسد له بصدقه على الامر قلت قال السيد
رحمه الله تعالى ليس المراد بالافعال في التعاريف اقترانها بزمان انتهى
قال استاذ شيخنا رحمه الله تعالى بل المراد مجرد ثبوت الحدث بالفعل
وقيل يراد بها الاستمرار وعلى التقديرين مجاز مشهور فلا ضرر
ولو اسقط كلمة في لكان اخصر واظهر وصح لفظة في لان النسبة
بين قوله اوله وبين احدى الزوائد العموم من وجه وتصح نسبة
العام الى الخاص بفي وبالعكس او لان المراد في موضع اوله كما تصح نسبة
الصفة الى الموصوف بفي وهو شايع والزوايد جمع زايدة لا زايد
بدليل احدى والاربع وقد صرح المرادي بان الحروف تذكر وتونث هذا
واعلم ان زيادة التا للمذكر وتركها للمونث انما يجب اذا كان المميز مذكورا
بعد اسم العدد واما اذا حذف او قدم وجعل اسم العدد صفة له فيجوز
في اسم العدد اجرا هذه القاعدة ويجوز تركها كما في غيرها تقول مسايل
تسع ورجال تسعة وبالعكس كذا نقله الامام النووي رحمه الله تعالى
عن النحاة فاحفظها فانها عزيزة قوله المسماة باحرف المضارعة
اي المشابهة فالاضافة للملابسة اي الاحرف التي هي سبب المشابهة
او المعنى لحروف الكلمة المضارعة التي تزاد في الكلمة المشابهة للاسم
قوله يجمعها حروف قولك انيت ان قلت كما يجمعها قولك انيت يجمعها

ايضا

ايضا غير كنايت ونانى واتين فما وجه اختيار انيت قلت لعل وجهه
ان انيت بمعني ادركت ففيه تفاول بادراك المطلوب ولاختياره على
ناتي وجه اخر وهو ان الماضي قبل المضارع كما تقدم والمعنى يجمعها
حروف مقولك الذي هو انيت **قوله** وحروف انيت الى اخره جواب
عما قيل انه لا يصح تعريف المضارع بها لانها وجدت داخلة في اول
الماضي نحو اكرمت زيدا وتعلمت المسلة وترجست الدواة اذا جعلت
فيها نرجسا ويرنات الشيب اذا خضبته باليرنا وحاصل الجواب ان
هذه الاحرف بهذه المعاني مختصة بالمضارع ولا تدخل على المضارع
الماضي فان قلت لعل القايل اراد انها اذا ذكرت غير مفيدة كما وقع
في المتن تبعا للكثير لم تميز المضارع عن الماضي لدخولها عليهما وكون
الداخلة على المضارع هي ذات المعاني المخصوصة لا مطلقا لا يفيد اذ
لا تعرض كذلك في العبارة قلت لا حاجة للتعرض لها في العبارة لانها
صادقة في الاصطلاح علما على الحروف ذات المعاني المخصوصة حتى
لا يفهم في الاصطلاح من احرف انيت الا ذات المعاني المخصوصة فان قلت
لو سلمنا ذلك فقد يجهل الطالب ذلك وقد يغفل قلت يمكن الجواب بان
المقصود بالذات من موضع هذه المقدمة المبتدي والمقصود بوضع
الكتب بالنسبة اليه انما هو استفادته منها في الجملة للقطع بعجزه عن
الاستفادة منها على الوجه الكامل وغالبا لا لفاظ التي في اولها
الاحرف المذكورة افعال مضارعة فيستفيد الالفاظ المذكورة ولكن هذا
في الاستفادة بالنسبة اليه ولا يضر انه قد يخطى باعتقاد بعض الالفاظ
المذكورة لوجود تلك الاحرف في اولها ظاهر القلة ذلك بالنسبة لغيره وكما لو اخطا

كثيرا منه صح

في غير ذلك فان المبتدي مظنة الخطا اذا استقل بالاخذ على ان المبتدي قطعا
لا يستغني عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفاده بالنسبة لجميع
ما في الكتاب والتوقيف يبين له ما يستفيد به عدم مضارعة تلك الكلمات التي
وجد في اولها تلك الاحرف مع عدم مضارعتها فان قلت هلا ذكرها المصنف
مقيدة بهذه المعاني قلت لانه يودي الي الطول مع توقع الاشتباه على المبتدي
المقصود بالذات بوضع هذه المقدمة للاحتياج الي ملاحظة المعنى الذي قد يخفى
عليه وما قيل من ان التمييز بها اولى من التمييز بلم لاتصالها بها وعدم انفكاكها
عنه وللتنصيص على جميع امثلته ففيه كما قاله شيخنا رحمه الله نظر قوله بشرط ان
تكون الهمزة للمتكلم وحده الي اخره فان قلت هذا يوجب صدق الضمير بما وضع
لمتكلم او مخاطب او غايب على احرف المضارعة فالصواب ان يقال الهمزة مثلا
للتكلم مع الانفراد وهكذا قلت يمكن الجواب بحذف المضاف اي لتكلم المتكلم وحده
وهكذا قوله بشرط ان تكون للمتكلم ومعه غيره صادق بكون الموضوع له
المتكلم وحده لكن مشروطا بمصاحبة فالذي يكون معه غيره شرط للموضوع له
خارج عنه وكذا المصاحب خارج والظاهر ان الموضوع له مجموع المتكلم وغيره
والمراد بغيره مصاحب اي مشارك له في مدلول الفعل المبدو بالنون او من
قدر انه مشارك له في التكلم كما قيل قوله او المعظم نفسه اي العظيم بحسب
الواقع كقوله تعالى ونريد ان نمن او بحسب الادعا كقول المعظم نفسه مخبرا
عنها فقط نقوم وقال بعضهم انما يستعمله المعظم لنفسه وحده حيث
ينزل نفسه منزلة الجماعة وعبارة بعضهم والتوجيه ان العظيم يتكلم عن نفسه
وغيره غالبا لان اتباعه يشاركونه في غالب اموره والاستعمال المذكور
مجاز من الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجي مثله في الغايب والمخاطب المعظمين

في

في الكلام القديم المستشهد به وانما هو من كلام استعمال المولدين هذا وقد يستعمل النون للدلالة على ان الفعل لفخامته مما يقصر الواحد عن القيام به كما قاله كثير من المحققين ومنه قول العبد اياك نعبد ونحمدك اللهم وما اشبه ذلك لان المقام مقام التذلل والخضوع **قوله** نرجس يقال نرجست الدوا اذا جعلت فيها نرجسا **قوله** بشرط ان تكون للغايب اعترض بان اليا مستعمل في الله تعالى وليس بغايب تعالى عن ذلك اما لان الغيبة من صفات الممكن ومطلقة عليه باعتبار كونه في حيز وجهة وحجاب كذا قيل واما لان الغايب ما خلا المكان والزمان عنه ذاتا وعلما والله ليس كذلك لانه في كل مكان وزمان بعلمه فلا يتصور الغيبة واما لان الغيبة تستلزم الاختصاص بحيز دون حيز اخر فيستحيل على من هو في كل مكان وزمان فالاولى ان يقال واليا لما عدا المتكلم والمخاطب قلت اجيب بان المراد اللفظ فان قلت اسمعكم فالله لفظه مذكر غايب لانه ليس بمتكلم ولا مخاطب وهو المراد باللفظ الذي ليس بمتكلم ولا مخاطب يقال عليه غايب، **قوله** يرنا يقال يرنات الشيب اذا خضبته باليرنا بضم اليا وفتحها وتشديد النون وهمزة تليها بلا فاصل ويقال ايضا اليرنا بالقصر والمد وهو الحنا بالمد **قوله** بشرط ان تكون للمخاطب اي للشخص المخاطب مفردا نحو انت تنصر ومثنى نحو انتما تنصران وجمعا نحو انتم تنصرون مذكرا كان المخا في هذه الثلاثة او مونثا وتستعمل ايضا للغايبة المفردة نحو هي تنصر ولمثناها نحو الهندان تنصران فان قلت لم زادوا هذه الحروف دون غيرها ولم خصوا كلا منها بما خصوا قلت سال ذلك المولى سعد الدين واجاب بقوله لان الزيادة مستلزمة للثقل وهم احتاجوا الى حروف تزاد لنصب لعلامات

طب

فوجدوا أولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم
اما بانفسها او بابعاضها اعني الحركات الثلاث فزادوها وقلبوا الالف
همزة لرفضهم الابتدا بالساكن ومخرج الهمزة قريب من مخرجها واعطوها للمتكلم
لانه مقدم والهمزة ايضا مخرجها مقدم علي مخرجها من أقصى الحلق ثم قلبوا
الواو يا لانه يودي زيادتها الي الثقل لاسيما في مثل ووجل بالعطف وقلبها
يا كثير في الكلام نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه فقلبوها هنا ايضا
تا واعطوها المخاطب والغايبتين لئلا يلتبسا بالغايب والغايبين وحينئذ
ولمن التبس بالمخاطب والمخاطبين لكن هذا اسهل ويوجد الفرق بالواو والنون
نحو يضربون ويضربن ولم يجعل الجمع بالتا كما في الواحدة بل باليا كما هو مناسب للغايب
لكون مخرج اليا متوسطا بين مخرج الهمزة والواو وكون ذكر الغايب دايرا بين
المتكلم والمخاطب ولما كان في الماضي فرق بين المتكلم وحده ومع غيره ارادوا
ان يفرقوا بينهما في المضارع ايضا فزادوا النون لمشابهتها حروف المد واللين
من جهة الخفا والغنة انتهى **قوله** المجرد من النونين اي نون الاناث اي الموضوعة
لهن وان استعملت في غيرهن ونون التوكيد المباشرة له لفظا وتقديرا وذلك
اما ان لا تصاحبه واحدة منهما واما بان تصاحبه نون التوكيد لكنها تنفصل
عنه لفظا نحو قوله تعالي ولا تتبعان واما تقديرا نحو قوله تعالي ولا يصدنك
للفصل بالواو المقدرة **قوله** مرفوع ابدا الخ الرافع ليكون كلامه جاريا علي
كل الاقوال في رافعه والذي قاله الفرا واصحابه واختاره ابن مالك وقال ابن
هشام انه أصح الاقوال انه تجرده من الناصب والجازم له وان الرفع مع ذلك
التجرد وجودا وعدما دائر وان مشعر بالعلية وبسلامته مما اورد علي غيره
وان اجيب عنه بما فيه تكلف وقد اعترض هذا ايضا بما اجيب عنه في الاصل

وغيره

وعنيره فان قلت ما فايدة قول المصنف ابدا قلت لعلها الاشارة الى انه
مرفوع وان اتصلت به احدي النونين لكن محلا **قوله** حتى يدخل عليه
ناصب فينصبه او جازم فيجزمه قلت الاحتراز عن ناصب او جازم اهمل نحو قوله
تعالى لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم في قراة ونحو قول القايل ان تقران
على اسما وبحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا ونحو قول الاخر لم يوفون
بالجار يوم الصليفا والمصنف استغنى عن ذلك لان الوصف حقيقة في الحال
اي في الحديث المتحقق الحاصل بالفعل واما قول علي ابن ابي طالب رضي الله
تعالى عنه يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من
امر تبالا فالجازم فيه مقدر وهو لام الدعا اي لتفد وقوله تبالا اصله وبالا
فابدلت الواو تا كما قالوا في وراث ووجاه تجاه وتراث **قوله** بجنسه اي بضبطه
قوله على ما ذكرهنا بنا على ما ذكر في هذه المقدمة **قوله** والمتفق عليها
اربعة فيه نظر لان اذن ليس النصب بها متفقا عليه وانما هو قول الجمهور القايلين
بانها ناصبة بنفسها لانها تقلبه الى الاستقبال وقال الزجاج والفارسي الناصبة
ان مضمرة بعدها وهو احد قولي الخليل لانها غير مختصة لدخولها على الجمل الابتدائية
نحو اذن عبد الله ياتيك بل اختلفوا في ما عدا ان فقد قال ابو حيان تعليلا لقولهم
ان المصدرية ام النواصب بدليل الاتفاق عليها واختلاف في لن واذا وكي **قوله**
تنصب المضارع لفظا اي ان كان معربا فان كان مبنيا نصبته محلا وانما عمل ان
النصب لكونه مشابها لان وهي تنصب الاسما فهذه تنصب الافعال وانما لم تعمل
الرفع والنصب لانها فرع عنها فان قيل فلم لم تعمل الرفع دون النصب مع انه
عمل لاصلها قيل ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب وايضا لو رفعوا بها لم
يظهر لها عمل **قوله** والماضي محلا كذا في بعض النسخ وفيه نظر فان ابن

هشام في المغني لما قال ان المصدرية توصل بالفعل المتصرف مضارعا كان او
ماضيا او امرا وقال هذا هو الصحيح وذكر ان ابن طاهر خالف في كون الموصولة
بالماضي والامر هي الموصولة بالمضارع وذكر مما استدل به ابن طاهر انها لو كانت
الناصبة لحكم على موضع الماضي والامر بالنصب كما حكم على الماضي بالجزم بعد ان
الشرطية ولا قايل به واجاب اي ابن هشام بانه انما حكم على موضع الماضي بالجزم
بعد ان الشرطية ولا قايل به لانها اثرت الاستقبال في معناه فاثرت الجزم في محله
كما انها لما اثرت التخليص الى الاستقبال في معنى المضارع اثرت النصب في لفظه انتهى
فانت تراه لم يتعقب ابن طاهر في قوله ولا قايل به بل اقره وفي بعضها تنصب المضارع
لفظا او محلا **قوله** تنصب مع منصوبها بمصدر الذي يظهر ان المنسبك
بالمصدر صلتها فقط لا هي وصلتها ثم رايت استاذ شيخنا قال عقب قول ابن الحاجب
حروف المصدر اي تجعل ما بعدها في تاويل المصدر **قوله** فلذلك تسمى مصدرية
ولما كانت ان عند الاطلاق تنصرف الى المصدرية استغنى المصنف والشارح عن
التقييد بالمصدرية وخرج بالمصدرية المفسرة والزايدة فانهما لا ينصبان خلافا
للاخفش حيث جوز اعمال الزايدة حملا لها على المصدرية وقياسا على البا الزايدة
حيث تعمل الجر وفرق بان البا الزايدة تختص بالاسم بخلاف ان الزايدة لا تختص بالفعل
المضارع **قوله** لن قال في المغني وزعم بعضهم انها قد تجزم كقوله لن يحلـ
للعينين بعدك منظر وقوله لن يخب الان من رجايك من حرك من دون بابك الحلقة والاول
محتمل للاجتزا بالفتحة عن الالف للضرورة **قوله** وهي حرف لنفي المستقبل اي
حرف مفيد لانتفا الحدث في الزمان المستقبل ولا يفيد تاكيد النفي خلافا للزمخشري
في كشافه ولا تابيده وهي لنهاية التاكيد خلافا له في انموذجه قال ابن هشام في شرح
القطر ولا تقع لن للدعا خلافا لابن السراج واختار في المغني انها تاتي للدعا فقال

وتاتي

وتاتي للدعا كما ان لا كذلك وهي عند الجمهور حرف بسيط لا تركيب فيها ولا ابدال وقد
بسطت ادلة ذلك في الاصل **قوله** لن نبرح اي من قوله لن نبرح عليه عاكفين حتي
يرجع الينا موسي اي لن نبرح عاكفين علي العجل الي زمن رجوع موسي ونبرح من الافعال
الناقصة اسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن وخبره عاكفين وعليه متعلق
بعاكفين وحتي حرف جر بمعني الي ويرجع منصوب بان مضمرة بعد حتي والينا متعلق
بيرجع وموسي فاعله وان المضمرة والفعل بعدها اسم تاويلا في محل جر بحتي والجار
والمجرور متعلق بلن نبرح **قوله** اذن بكسر الهمزة وفتح الذال المعجمة وسكون
النون والصحيح ان نونها تبدل في الوقف الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل
توقف بالنون لانها كنون لن وان قال الدماميني وهو الظاهر لان النون
من سنخ الكلمة واي داع الي تشبيهها بالنون الزايدة علي بنية الكلمة اللهم الا
ان يرد السماع بما قاله الجمهور فسمعا وطاعة **قوله** حرف جواب وجزا هذا
ما قاله سيبويه فقال الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر
كقولك لمن قال ازورك اذن اكرمك فقد اجبته وجعلت اكرامك جزاء
زيارته والتقدير ان زرتني اكرمتك وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال
احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا اذ الشرط والجزا كما قال الرضي اما
في المستقبل او في الماضي ولا مدخل للجزا في الحال ويتكلف الشلوبين في جعل هذا
مثالا للجزا ايضا اي ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك والمراد بكونها للجواب
ان تقع في كلام يجاب به كلام اخر ملفوظ او مقدر سوا وقعت في صدره او حشوه او
اواخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شي فباعتبار ملابستها للجواب
علي هذا الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها للجزا ان يكون مضمون الكلام الذي
هي فيه جزا لمضمون كلام اخر قال في المفصل واذن جواب وجزا لقول الرجل انا اتيك

فتقول انا اذن اكرمك فهذا الكلام قد اجيبت وصيرت اكرامك جزاء على
اتيانه **قوله** وشرط النصب باذن الغا اذن مع استيفا الشرط ولغة
لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر وتلقاها البصريون بالقبول ووافقه ثعلب
دون ساير الكوفيين فلم يجز احد منهم الرفع بعدها قال ابو حيان رواية الثقة
مقبولة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ الا انها لغة نادرة جدا ولذلك انكرها
الكسايي والفرا على اتساع اطلاعهما واخذهما بالشاذ والقليل **قوله**
ان تكون في صدر الجواب اي في صدر جملتها الواقعة جوابا بحيث لا يسبق عليها
شي له ارتباط وتعلق بما بعدها فان تاخرت نحو اكرمك اذن الغيت بلا خلاف
لان الفعل المنصوب لا يجوز تقدمه على ناصبه وكذا ان توسطت بان افتقر
ما بعدها لما قبلها كالشرط والجزا نحو ان تزرني اذن اكرمك والقسم وجوابه
كقوله لين دعاني عبد العزيز بمثلها ۔ وامكنني منها اذن لا اقيلها ۔ والخبر والمخبر
عنه نحو زيد اذن يكرمك واني اذن اكرمك مع خلاف في بعض هذه الصور واما قوله
اني اذن اهلك او اطير فضن ورغ او مؤول على حذف الخبر اي اني لا اقدر على
ذلك ثم استانف ما بعده في النصب لتحقق شرطه وقال تلميذ ابن الحاجب انها
لم تعمل مع الاعتماد لضعفها بسبب وقوعها حشوا ولو قدمت معمول الفعل على اذن
نحو زيد اذن اكرم فذهب الفرا الى انه يبطل عملها واجاز الكسايي اذ ذاك الرفع
والنصب قال ابو حيان ولا نص احفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى اشتراطهم ا
التصدير في عملها ان لا تعمل والحالة هذه لانها غير مصدرة ويحتمل ان يقال تعمل
لانها وان لم تتصدر لفظا فهي مصدرة في النية لان النية بالمفعول التاخير
ويوخذ من توجيه ابي حيان للاحتمال الثاني عدم العمل قطعا عند البصريين في
نحو يا زيد اذن اكرمك **قوله** والفعل بعدها مستقبل اي زمان حدثه

مستقبل

مستقبل فلو حدثك شخص بحديث فقلت له اذن تصدق رفعت لان المراد به
الحال ومن شان الناصب ان يخلص المضارع الى الاستقبال والمشهور المستقبل
بفتح البا اسم مفعول والقياس يقتضي كسرها ليكون اسم فاعل لانه يستقبل
كما يقال الماضي ولعل وجه الاول ان الزمان تستقبله فهو مستقبل اسم مفعول
لكن الاولى ان يقال المستقبل بكسر البا فانه الصحيح وتوجيه الاول لا يخلو عن
حزازة قال ابن الحاجب في شرح المفصل وانما لم تعمل الا في المستقبل اجرا لها
مجرى النواصب كلها وقال تلميذه الاستقبال شرط في النواصب لان فعل الحال
لم تحقق في الوجود كالاسما فلا تعمل فيه عوامل الافعال **قوله** متصلا بها الخ اعلم
ان الشرط اتصالها بالفعل بحيث لا يكون بينهما فاصل وانه يغتفر الفصل
بينهما بالقسم لا ان الشرط احدهما ومثل القسم كما في المغني لا وذلك لان القسم تاكيد
لربط اذن ولا لم يعتد بها فاصلة في ان فكذا في اذن فالمتصل نحو اذن اكرمك
والمنفصل بالقسم نحو اذن والله نرميهم بحرب والمنفصل بلا نحو اذن لا اهينك
ولا يجوز الفصل بغير ذلك فلو قلت اذن يا عبد الله قلت اكرمك بالرفع للفصل
بغير ما ذكر واجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو اذن يوم الجمعة اكرمك
بنصب الفعل ووجهه ظاهر وبل   بالنداء كما مر تمثيله والدعا نحو
اذن عافاك الله اكرمك بالنصب قال بعضهم ولم يسمع شي من ذلك والصحيح منعه
ولجاز الكساي وهشام الفصل بمعمول الفعل نحو اذن زيدا اكرم والارجح حينئذ
عند الكساي النصب وعند هشام الرفع لضعف عملها بوجود الفاصل وكان
القياس بطلان العمل فلا اقل من ان يكون مرجوحا **قوله** المصدرية خرج بالتقييد
كي المختصرة من كيف نحو كي يجنحون الى السلم وما ثرت قتلاكم ولظى الهيجا تضطرم وخرج
ايضا كي التعليلية فانها ليسا ناصبين للمضارع **قوله** وهي الداخلة عليها

لام التعليل انما تعينت المصدرية عند سيبويه والجمهور اذا وقعت بعد اللام
لئلا يدخل الجار على مثله اي مع امكان الاحتراز عنه وهذا اذا لم يقع بعدها ان
فان وقع بعدها ان كقولك لكي ان تكرمني وكقوله اردت لكيما ان تطير بقربتي
ترجح كونها حرف جر موكدة للام واحتمل ان يكون مصدرية مرادفة لان
وانما ترجح الاول لان ان ام الباب فلو جعلت موكدة لكي لكانت كي هي الناصبة فيتقدم
الفرع على الاصل ولان ما كان اصلا في بابه لا يكون موكدا لغيره ولان ان وليت
الفعل فكانت احق بالاعمال لقربها ومجاورتها **قوله** لكيلا تاسوا قال
الشارح في شرح الازهرية اي لعدم اساتكم انتهى وتعبيره بالاساة خطا
والصواب التعبير باساكم اي حزنكم وفعله اسا بغير همزة في اخره واما الاساة
فمصدر اساء اللازم والمساة مصدر اساء المتعدي **قوله** فان لم تتقدم
كي لام التعليل الخ اعلم ان في التعليلية اي الدالة على ان ما قبلها سبب حصول
ما بعدها تتعين اذا كانت قبل اللام او ان فالاول نحو جيت كي لاكرمك فكي حرف
جر واللام تاكيد لها وان مضمرة بعدها ويمتنع ان تكون كي ناصبة للفصل
بينها وبين الفعل باللام والفصل بينهما ممتنع بالجار ونحوه كما يمتنع ان
تكون زايدة لانه يمتنع زيادتها في غير هذا الموضع حتى يحمل عليه والثاني نحو
جيت كي ان تكرمني وقوله كيما ان تغر وتخدعا فكي حرف جر ويمتنع ان تكون
ناصبة لئلا يدخل الحرف المصدري على مثله اي مع امكان الاحتراز عنه ومجي كي قبل
اللام نادر ومنه قول الطرماح كادت تنصر تميم كي ليلحقهم قال ابو حيان والمحفوظ
اظهار ان بعد كي الموصولة بما كقوله كيما ان تغر وتخدعا ولا احفظ من كلامهم
جيت كي ان يكرمني ويصح الامران كما علم مما تقدم في نحو قوله تعالى كي لا يكون دولة
فيصح ان تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها للتعليل وتعليلية فان مضمرة

بعدها

بعدها واذا قبل حيث لتكرمني فالنصب بان مضمرة وجوز ابو سعيد كون المضمر
كي قال ابن هشام في المغني والاول اولى لان ان امكن في عمل النصب من غيرها
فهي اقوى على التجوز فيها بان تعمل ان مضمرة انتهى **قوله** بان مضمرة
جوازا وفي بعضها منصوب بان مضمرة وجوبا والنصب بان مضمرة وجوبا
مذهب البصريين فانهم لا يجوزون اظهار ان بعد كي التعليلية الا في الضرورة
كقوله كيما ان تغر وتخدعا والمراد بالجواز على ما في بعض النسخ مقابل الامتناع
الصادق بالواجب ولا يصح حمل قوله منصوب بان مضمرة جوازا على مذهب
الكوفيين لان الناصب عندهم انما هو كي لا ان المضمرة وانما جاز اظهارها
عندهم وانما اضمرت ان بعد كي ليلا يدخل حرف الجر على الفعل **قوله**
وهي لام كي التعليلية مثل التعليلية اللام التي للعاقبة كقوله تعالى فالتقطه
ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وانما لم تكن للتعليل هنا لانهم لم يلتقطوه
لذلك بل ليكون لهم قرة عين فكانت عاقبته ان صار لهم عدوا والزايدة كقوله
تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس ومنهم من ادخل هذين اللامين في لام
التعليل فلا يرد ان على الشيخ والاولى ما صنعه بعضهم من افصاحه بالجميع
حيث قال وتضمر بعد اللام التعليلية والجحودية والتي للعاقبة والزايدة
ومحل جواز اضمار ان بعد لام كي اذا لم يقترن الفعل بعدها بلا زايدة كانت نحو
ليلا يعلم اهل الكتاب او نافية نحو ليلا يكون للناس فان اقترن بها وجب اظهار
ان ليقع الفصل بين المتماثلين لانهم لو قالوا اجيت للا نغضب كان في ذلك
قلق في اللفظ وبنو في المنطق فتجنبوه باظهار ان ولا يجوز الفصل بين
اللام والفعل الا بلا وانما ساغ ذلك لان اللام حرف جر ولا قد يفصل بها
وبين المجرور والجار في فصيح الكلام نحو غضبت من لا شي وجيت بلا زاد

قوله جوازا اي اضمارا جوازا اي جائزا او ذا جواز قوله وهي الزايدة
في خبر كان المنفية بلم قال المرادي قلت ما نقل عن البصريين من انها متعلقة بالخبر
المحذوف يقتضي انها ليست زايدة وتقديرهم مريدا يقتضي انها زايدة لتقوية
للعامل فليتامل ومعناها توكيد النفي ووجه التوكيد فيها اما عند الكوفيين
فلان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام زيادة لتقوية النفي كما ادخلت
الباء في زيد بقايم لذلك فعندهم انها حرف زايد موكد غير جار ولكنه ناصب بنفسه
لقيامه مقام ان ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بشي لزيادتها فكيف وهو غير جار
واما عند البصريين فلان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ من
نفيه ولهذا كان قوله يا عاذلاتي لا تردن ملامتي ان العواذل لسن لي بامير ابلغ
من لا تلمني لانه نهي عن السبب والحاصل انه اختلف في الفعل الواقع بعد لام الجحود
فذهب الكوفي الي انه خبر كان واللام للتوكيد وجري عليه ابن مالك في التسهيل لكنه
يقول بوجوب اضمار ان تبعا للبصري فهو قول للبصري ثالث فانه صرح بانها موكدة
لنفي الخبر فظاهره موافقة الكوفي الا ان الناصب عنده ان مضمرة قال الشيخ ابو
حيان ليس بقول بصري ولا كوفي ومقتضي قوله موكدة انها زايدة وصرح به ولده
وقال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت موكدة لصحة الكلام بدونها لا لانها
زايدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما هي لام الاختصاص دخلت علي
الفعل لقصد ما كان دخل مقدرا وهاما لان تفعل ومقتضي تقييد الشارح بكان
او يكون اختصاص لام الجحود بالكون المنفي بما او لم يكن واجاز دخولها في اخواته
بعض النحويين فيأتي عليه نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا واجاز بعضهم دخولها في باب
ظننت زيدا ليضرب عمرا قال ابو حيان وهذا كله لم يسمع فوجب منعه واجاز بعضهم
دخولها في كل فعل منفي تقدمه فعل نحو ما جيتني لتكرمني قال ابو حيان وهذا فاسد

لان

لان هذه لام كي وشرط النفي ان لا ينتقض بالا فيمتنع ما كان زيد الا ليفعل وخرج بما ولم لا ولن وان لانهن لا يتعين الا للمستقبل او للحال قال في المغني وقد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا فرد الفرد ايه فما كان جمع وقول ابي الدرداء رضي الله تعالى عنه في الركعتين بعد العصر ما انا لادعهما انتهى **قوله** وجوبا اي اضمارا وجوبا ايه واجبا وذا وجوب وعلل وجوب الاضمار بان اثباته ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل جعلت اللام معادلة ومقابلة للسين فكما لا يجمع بين ان الناصبة والسين لا يجمع بين ان واللام في اللفظ مراعاة للمطابقة بينهما لفظا **قوله** وسميت هذه اللام الخ هذه التسمية من باب تسمية العام باسم الخاص قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار انتهى **قوله** حتى الجارة خرج الابتدائية والعاطفة **قوله** المفيدة للغاية او للتعليل اي لان ما قبلها ينتهي عند حصول ما بعدها او ان ما قبلها لاجل حصول ما بعدها قال استاذ شيخنا فحاصل الكلام ان معنى حتى حينئذ ان ما قبلها لاجل حصول ما بعدها او ينتهي عند حصوله سوا تحقق المسبب والمنتهي او منع مانع من حصولهما لا ان ما بعدها حاصل بخلاف ما اذا اريد الحال فافهم ولا تغفل فان الموضع من مزال الاقدام والاقلام انتهى **قوله** اسلم حتى تدخل الجنة التمثيل به للتعليل صحيح لان الامر سبب الاسلام والاسلام سبب دخول الجنة والمراد من السبب هاهنا ما يكون مفضيا الى المسبب المقصود في الجملة وان لم يكن مستلزما له **قوله** منصوبا بان مضمرة وجوبا بعد حتى انما كان النصب بان مضمرة وجوبا بعد حتى لا بحتى نفسها خلافا للكوفيين قال ابن هشام الانصاري لانها قد عملت في الاسما الجر كقوله تعالى حتى مطلع الفجر حتى حين فلو عملت في الافعال النصب لزم ان يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الاسما وتارة في الافعال وهذا لا نظير له في العربية

انتهي واعترض واجيب عنه بما بيناه في الاصل وانما ينصب المضارع بعد
حتي بان مضمرة وجوبا ان كان مستقبلا بالنسبة لما قبلها سوا كان مستقبلا
بالنسبة لزمن التكلم ايضا نحو قوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتي يرجع الينا
موسي فان رجوع موسي عليه الصلاة والسلام مستقبل بالنسبة الي الامرين
جميعا اولا نحو قوله تعالي وزلزلوا حتي يقول الرسول فان قول الرسول وان
كان ماضيا بالنسبة الي زمن الاخبار الا انه مستقبل بالنسبة الي زلزالهم
قال ابن هشام في المغني ثم ان كان استقباله بالنظر الي زمن التكلم فالنصب
واجب وان كان بالنسبة الي ما قبلها خاصة فالوجهان اما لو كان للحال فانه
يرفع الا ان الحال تارة يكون تحقيقا وتارة يكون تقديرا فالاول كقولك سرت
حتي ادخلها اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول والثاني كالمثال المذكور اذا كان
السير والدخول قد مضيا ولكنك اردت حكاية الحال وعلي هذا جا الرفع في
قوله تعالي حتي يقول الرسول لان القول والزلزال قد مضيا انتهي قوله
والجواب بالفا والواو فيه قلب والاصل والفا والواو في الجواب قوله
المفيدة للسببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الي النصب
للتنصيص علي السببية حتي يدل تغيير اللفظ علي تغيير المعني فاذا كان لم يقصد
السببية لا يحتاج الي الدلالة عليها وخرج بتقييد الفا بالسببية اي مع العطف
كما سياتي الفا التي لمجرد العطف او مجرد السببية كما سياتي قوله المفيدة
للمعية الواو والمفيدة للمعية هي التي قصد مصاحبة ما قبلها لما بعدها في زمان
واحد وخرج بتقييد الواو بالمعية العاطفة والاستينافية كما في لا تاكل السمك
وتشرب اللبن اذا جزمت تشرب او رفعته ويوخذ من قوله المفيدة للمعية اي
التي قصد بها المعية ان النصب بعد الواو ليس علي معناه بعد الفا وقولهم

تمتع الواو في جواب كذا وكذا نحو نظاهر وزعم بعضهم ان النصب بعدها على
معنى الجواب وليس بصحيح نبه على ذلك المرادي ولا يجوز في كلام المصنف ان رفع
الواو **قوله** الواقعتين الخ اخرج به نحو زيد ياتينا فنحدثنا فيمتنع نصبه وخلاف
ذلك ضرورة او مؤول وانما اعتبر الوقوع بعد ما ذكر ليبعد بتقدم ما ذكر
المستدعي جوابا عن توهم ان ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة **قوله**
بعد الامر شرطه امران احدهما ان يكون بصيغة الطلب فلو قلت حسبك حديث
فينام الناس بالنصب لم يجز خلافا للكسائي والثاني ان لا يكون باللفظ اسم الفعل فلا
يجوز ان تقول صه فنكرمك او واحسن اليك مثالان للامر اولهما للفا وثانيهما
للواو اي ليكن منك اقبال فاحسان مني اليك او واحسان مني اليك **قوله**
او بعد النهي مشروط بان لا ينتقض النهي بالا قبل الفا والواو فان نقض بالا قبلهما
امتنع النصب نحو لا تقرب الا عمرا فيغضب فيجب في يغضب الرفع وان نقض بعدهما
لم يمتنع النصب نحو لا تضرب زيدا فيغضب عليك او ويغضب عليك الا تاديبا،،
بالنصب **قوله** نحو لا تخاصم زيدا فيغضب او ويغضب مثالان للنهي اولهما
للفا وثانيهما للواو اي لا يكن منك خصام لزيد فغضب منه او وغضب منه والحق الكوفيون
بذلك لفظة ثم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الما الدايم ثم يغتسل منه وجوز
ابن مالك فيه الرفع والنصب ورد بانه يصير المعنى النهي عن الجمع بين البول والاغتسال
وليس الحكم خاصا به بل لو بال في الما فقط كان داخلا تحت النهي ويجوز فيه الجزم ايضا
قوله نحو الا تنزل عندنا فتصيب علما او وتصيب علما مثالان للعرض اولهما
للفا وثانيهما للواو اي الا يكون منك نزول فاصابة علم او واصابة علم **قوله**
نحو هلا اكرمت زيدا فيشكر او ويشكر مثالان للتحضيض اولهما للفا اي هلا يكون
منك اكرام لزيد فشكر وثانيهما مثال للواو اي هلا تجمع بين اكرام زيد وشكره

قوله نحو ليت لي مالا فاتصدق به او وانصدق به مثالان للتمني اولهما للفا
وثانيهما للواو اي ليت لي ثبوت مال فتصدقا به او وتصدقا به قوله
نحو لعلي اراجع الشيخ فيفهمني او ويفهمني مثالان للترجي اولهما للفا وثانيهما
للواو قوله او بعد الدعا شرطه ان يكون بالفعل فلو قلت سقيا لك
فيرويك الله لم يجز النصب قوله رب وفقني فاعمل صالحا او واعمل
صالحا مثالان للدعا اولهما للفا وثانيهما للواو اي يارب ليكن منك توفيقي
فعمل صالح او وعمل صالح قوله او بعد الاستفهام شرطه كما في شرح الشذور
ان لا يكون باداة يليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب في نحو هل اخوك
زيد فاكرمه بخلاف هل اخوك قايم فنكرمه اي وبخلاف افي الدار زيد فنكرمه
لان الظرف ينوب مناب الفعل ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو قوله تعالى
فهل لنا من شفعا فيشفعوا لنا والاستفهام بالاسم نحو من ذا الذي يقرض الله قرضا
حسنا فيضاعفه له برفع يضاعفه ونصبه وفي الحديث حكاية عن الله سبحانه
وتعالى من يدعوني فاستجيب له من يستغفرني فاغفر له والاستفهام بالظرف
نحو اين بيتك فازورك ومتى تسير فارافقك وكيف تكون فاصحبك وشرط
ابن مالك في الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل فان تضمنه امتنع النصب
نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع فلا يمكن سبك مصدر
مستقبل منه وهذا شرطه ابو علي خلافا للمغاربة قوله نحو هل زيد في الدار
فامضي اليه او وامضي اليه مثالان للاستفهام اولهما للفا وثانيهما للواو اي
هل يكون حصول لزيد في الدار فامضا مني اليه او وامضا مني اليه قوله
او بعد النفي المحض المراد بالمحض غير الراجع الى معنى الاثبات قوله
نحو لا يقضى على زيد فيموت او ويموت مثالان للنفي المحض اولهما للفا وثانيهما

للواو قوله ولو قال والفاء والواو الخ لو قال بدل او ضح واصحا لكان اولي
ولم يبال المصنف بالتسمح في هذا الكلام لظهور المراد من ان الناصب هو الفا
والواو قوله التي بمعني الا او الي خرج به او التي لا تكون بمعني واحدة
منهما فان الفعل بعدها ينصب بان مضمرة جوازا اذا كانت مسبوقة باسم خالص
من التاويل بالفعل فان قلت يرد علي تقييد الشارح بقوله التي بمعني الا او
الي انه يخرج او التي للتعليل نحو لاطيعن الله او يغفر لي قلت المفهوم اذا كان فيه
تفصيل لا يرد قوله لالزمنك او تقضيني حقي المقصود به التمثيل والمثال
يكفيه الاحتمال فلا يرد انه يصلح للتعليل والغاية والاستثنا وما ذكره الشارح
من ان او فيه بمعني الا هو ما قاله سيبويه في لالزمنك او تعطيني حقي قوله
واو ما ذكر من ان او حرف عطف اي لمصدر موول من ان والفعل علي مصدر
موول مما قبلها هو المشهور باب الجوازم قوله والجوازم ثما نية
عشر الجوازم جمع جازم او جازمة ولا ينافيه قوله ثمانية عشر لما تقدم عن
النووي قوله ما يجزم فعلا واحدا اي بالاصالة والا فقد يتعدد المجزوم
به بعطف او غيره قوله وما يجزم فعلين مبني علي الاعم الاغلب والا فقد
يجزم فعلا وجمله قوله فلم حرف يجزم المضارع اي غالبا وقد يرتفع الفعل
بعدها نحو لم يوفون بالجار فقيل ضرورة وقال ابن مالك لغة وزعم
اللحياني ان بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم الم نشرح بالنصب قوله
وينفي معناه اي يدل علي انتفا معناه التضمني الذي هو الحدث لا علي ان الغير نفاه
قوله ويقلبه الي المضي اي معناه بمعني الزمان الي الزمان الماضي ففي
كلامه استخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم بضميره الاخر
او يراد باحد ضميريه احدهما ثم بالاخر الاخر قوله المرادفة للم فيما تقدم

قيد به احترازا عن التي بمعني الا نحو قوله تعالي ان كل نفس لما عليها حافظ
بمن شدد الميم وعن التي هي حرف وجود لوجود نحو لما جا زيد اكرمته واذا تاملت
لم تجد موقعا للاحتراز فان لما لا تدخل علي المضارع الا جازمة **قوله**
وينفي معناه ويقلبه الي المضي يجري فيه نظير ما تقدم **قوله** فالم حرف
تقرير وجزم فيه تسمح فان الجازم انما هو لم والمفيد للتقرير انما هو الهمزة
كما هو مصرح به في كلامهم والتقرير الاستفهام عن امر معلوم للمخاطب يستلزم
حمله علي اقراره بما هو معلوم عنه واعلم ان الهمزة تدخل علي منفي فتخرج عن
الاستفهام الي التقرير اي حمل المخاطب علي الاقرار بما بعد النفي نحو الم نشرح
لك صدرك فيجاب ببلي كما في حديث البخاري بينا ايوب يغتسل عريانا
فخرج عليه جراد من ذهب فجعل ايوب يحثو في ثوبه فناداه ربه يا ايوب الم
اكن اغنيتك عما تري قال بلي وعزتك ولكن لا غني لي عن بركتك وقد تبقي علي
الاستفهام كقولك لمن قال لم افعل كذا الم تفعله اي احق انتفا فعلك فيجاب
بنعم او لا ومنه قوله الا اصطبار لسلمي ام لها جلد. اذا الاقي الذي لاقاه امثالي
فيجاب بمعين منهما وقد تجي لغير ذلك كالابطا نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع
قلوبهم لذكر الله والتوبيخ نحو اولم نعمركم **قوله** فالم حرف تقرير وجزم
فيه تسمح كما تقدم **قوله** ولام الامر اي اللام الموضوعة لطلب الفعل سوا
استعملت في الطلب امر كان نحو لينفق ذو سعة من سعته او دعا نحو ليقض علينا
ربك او التماسا كقولك لمساويك ليفعل فلان كذا او استعملت في غيره
كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا
اي فيمد والتهديد نحو ومن شا فليكفر واضاف اللام الي الامر والدعا لانه
نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وانما عملت

لام

لام الامر الجزم لان المضارع لما دخله الامر شابه امر المخاطب وهو مبني ولم يمكن بناء ذلك لوجود حرف المضارعة مع عدم تعذر الاعراب فاعرب باعراب يشبه البناء وهو السكون لانه الاصل في البناء فاللام لكون المشابهة مستفادة منه عمل الجزم **قوله** المستعملة في النهي والدعا اي الموضوعة لتستعمل في النهي والدعا بان وضعت لطلب ترك الفعل سوا استعملت في النهي نحو لا تخف او في الدعا نحو لا تواخذنا او في الالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل كذا او في غير ذلك كقولك لولدك او عبدك لا تعطيني واشار بتقدير المستعملة الى ان قوله في النهي والدعا صفة لا بتقدير متعلق الظرف معرفة وان كان المشهور تقدير متعلق الظرف نكرة وان جعل حالا فتقدير المتعلق نكرة فيوافق المشهور وخرج لا النافية والزايدة وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كي نحو جيته لا يكن له علي حجة ولقلته لم يتعرض له المصنف وانما عملت لا الناهية الجزم لكونها نظيرة لام الامر من جهة انها للطلب او نقيضها من جهة انها لطلب الفعل وهي لطلب تركه بخلاف لا النافية اذ لا طلب فيها **قوله** بلا الناهية اسناد النهي اليها مجاز لان الناهي هو المتكلم بواسطتها **قوله** والذي يجزم فعلين الى اخره دخل في قوله فعلين المضارعان نحو وان تعودوا نعد والماضيين نحو وان عدتم عدنا والماضي والمضارع نحو من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه والعكس وهو قليل بل خصه سيبويه والجمهور بالضرورة لكن اجازه الفرا في الاختيار وتبعه ابن مالك ورد على الجمهور بقوله عليه الصلاة والسلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وقوله تعالى ان نشا ننزل عليهم من السما اية فظلت اعناقهم لها لان المعطوف على الجواب جواب **قوله** ان الشرطية قال في المغني وقد تقترن بلا النافية

فيظن من لا معرفة له انها الا الاستثنائية نحو الا تنصروه فقد نصره الله ان
لا تنفروا يعذبكم وان لا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين والا تصرف عني كيدهن
اصب اليهن وقد بلغني ان بعض من يدعي الفضل سال في ان لا تفعلوه فقال ما هذا
الاستثنا امتصل ام منقطع انتهي وكان ينبغي ان يجاب بان الاستثنا الذي تخيلته
متصل بالجهل ومنقطع عن الفضل واحترز بالشرطية عن النافية وعن المخففة
من الثقيلة وعن الزايدة فانها لا تجزم **قوله** بجزم المضارع لفظا مشروط
بان يكون معربا والا فالجزم لمحله كالماضي **قوله** الي الاستقبال اي للمستقبل
وقد تهمل ان حملا علي لو ومتي حملا علي اذا كحديث فانك ان لا تراه فانه يراك وحديث
وانه متي يقوم مقامك لا يسمع الناس قاله ابن مالك ونازعه ابو حيان **قوله**
وما تفعلوا من خير يعلمه الله فان قيل الله عالم بكل شي سوا كان خيرا او شرا فما
الفايدة في تعلق العلم بالخير وحده قيل المراد به الحث غب النهي عن الشر ليستبدل
به ويستعمل مكانه وقيل المعني علي العموم لكن اقتصر علي ما ذكر الخير علي سبيل
الاكتفا اظهارا لشرفه فان قلت ما الفايدة في هذا التعليق مع ان علم الله تعالي
متعلق بكل شي قلت هو الترغيب في فعل الحسنات والترهيب عن اكتساب السيات
علي ان الشرط قد يستعمل للدلالة علي ان المشروط ثابت مستمر في كل حال وهذا
من ذلك القبيل وقد عرفت ان المراد من التعليق في امثال هذا هو مطلق الارتباط ط
سوا كان علي سبيل التوقيف ام لا وما اسم متضمن لمعني الشرط منصوب المحل علي
انه مفعول لتفعلوا مثل ايا ما تدعوا وقال السمين في اعرابه كلاما قلنا في اعراب
ما ننسخ ياتي هنا والذي قاله هناك ان في ما قولين احدهما وهو الظاهر انها
مفعول مقدم لننسخ وهي شرطية جازمة والتقدير اي شي ننسخ مثل قوله تعالي
ايا ما تدعوا والثاني انها شرطية ايضا جازمة لننسخ ولكنها واقعة موقع المصدر

ومن اية هو المفعول به والتقدير اي ننسخ نسخ اية قال ابو البقا وغيره وقالوا
يجي ما مصدرا لجا بن انتهي ونقل عن ابي البقا انه يراد في وما تفعلوا وجه اخر
وهو ان يكون من خير في محل نصب نعتا لمصدر محذوف تقديره وما تفعلوا
فعلا كاينا من خير ويعلمه جزم علي جواب الشرط ولا بد من مجاز في الكلام فاما
ان يكون عبر بالعلم عن المجازاة علي فعل الخير كانه قيل يجازكم واما ان تقدر
المجازاة بعد العلم اي فيثيبه عليه **قولــه** فمن اسم شرط وجزم فان قلت
ما محله قلت محله رفع بالابتدا وفي خبره خلاف الاصح انه جملة الشرط وحده لانه
اسم تام وفعل الشرط مشتمل علي ضميره فقولك من يقم او لم يكن فيه معني الشرط بمنزلة
قولك كل من الناس يقوم وانما توقفت الفايدة علي الجواب من حيث التعليق
فقط لا من حيث الخبرية **قولــه** نحو قوله تعالي اي قول الله وجملة تعالي
معترضة او حالية للتعظيم والتنزيه اي عما لا يليق به علوا كبيرا وجاز الاضمار
بناء علي شهرة الكلام المحكي فان قيل قد اشتهر في جميع الكتب مثل هذه العبارة كقوله وقوله
اي الشاعر والشارح وان لم يشتهر بل جهل القايل بيقين فالجواب هذه الاية فمع
جاز الاضمار نظرا الي شهرة القايل كما ظنه المولي سعد الدين التفتازاني في شرح المفتا ح
والحاصل ان القايل تارة يجهل فيقال كقوله مثلا ويعود الضمير الي القايل بدلالة
لفظ القول وتارة يعلم ويكون المحكي مشهور النسب اليه بحيث يتبادر الذهن بذكر
المقول الي معرفة قايله فيجوز الاضمار بناء علي هذا او مدخول نحو هو جزي لما قبلها يقصد
بذكره توضيحه وهو هنا قوله فلا يصح ان تراد به حقيقة وهي التلفظ اذ ليست
من جزييات مهما والفعل المجزوم بها فوجب حمله علي المقول ومهما تاتنا به الي اخره
عطف بيان اي نحو مقوله الذي هو مهما الي اخره قال معناه السيد الجرجاني في بعض
حواشيه **قولــه** فمهما اسم شرط وجزم الدليل علي انها اسم عود الضمير عليها في

نحو مهما تاتنا به الاية والضمير بالاستقرا انما يعود علي الاسما قال الزمخشري وغيره
عاد عليها ضمير لهما حملا علي اللفظ وحملا علي المعنى انتهي وقال في المغني والاولي
ان يعود ضمير لهما علي الاية انتهي وهل هي بسيطة او مركبة خلاف واختار الشيخ
ابو حيان البساطة لانه لم علي التركيب دليل وعليها فهل الفها للتانيث او
الالحاق وعلي التركيب فقيل مركبة من ما الشرطية واما الزايدة ثم ابدلت الهاء من
الالف الاولي دفعا للتكرار لتقاربهما في المعني وقيل غير ذلك **قوله**
في موضع نصب علي الحال من به فان قلت اذا كان الجار والمجرور حالا من الضمير
في به يكون العامل فيه تاتنا لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع تصريحهم
بان اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال علي نفس الجار والمجرور
مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل علي الجزء او اسم المتعلق علي المتعلق لان الحال
في الحقيقة متعلقة معه او متعلقة فقط **قوله** والفاعل مستتر فيه
جوازا كذا في بعض النسخ والصواب وجوبا كما في بعض اخر **قوله** ونحن
اسمها ان قدرت حجازية هو الظاهر وفي المغني قولهم في نحو وما ربك بظلام
للعبيد وما الله بغافل ان المجرور في موضع نصب او رفع علي الحجازية او
التميمية والصواب الاول لان الخبر لم يجي في التنزيل مجردا من البا الا وهو
منصوب نحو ما هن امهاتهم ما هذا بشرا **قوله** وبمومنين خبر ما ظاهر
ان البا اصلية مع انها زايدة علي كلا التقديرين ففي عبارته تسمح **قوله**
وجملة فما نحن لك بمومنين في موضع جزم جواب الشرط ان قلت لم كان محل
الجملة المقرونة الجزم وغير المقرونة المصدرة بما من نحو ان قام زيد قام
عمرو المحل للفعل الماضي وحده قلت لان المقرونة لا تسلط للاداة علي الفعل
بعدها والفا هي الجملة لربطها بلا اداة وكان المحل في الثانية للجملة واما غير

المقرونة

المقرونة فالاداة متوجهة بنفسها للفعل وهو مطلوبها بالذات فجزمته
فليتامل قوله وانك اذما اتيت ما انت امر به تلف من اياه تامر اتيانا
وروي بدلهما تاب وابيا بالبا الموحدة قوله فاذ ما حرف شرط على الاصح
هو مذهب سيبويه وصححه ابن مالك وغيره قوله واي هو بفتح الهمزة وتشديد
اليا بحسب ما يضاف اليه من عاقل وغيره فان اضيفت لمكان او زمان او لمفعول
او مصدر فكذلك للعموم قوله اياما تدعوا اي اي اسم تسموا قوله متى هي
للعموم في الزمان قوله متى اضع العمامة تعرفوني عجز بيت لسحيم بن وثيل صدره
انا ابن جلا وطلاع الثنايا والثنايا جمع ثنية وهي العقبة وفلان طلاع الثنايا
اي ركاب لصعاب الامور اي ابن رجل جلا الامور اي كشفها وقيل انا ابن رجل جلا
اي انكشف امره قوله اينما تكونوا يدرككم الموت قرئ برفع يدرككم على حذف
الفا كما في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها او على انه كلام مبتدا واينما متصل
بلا يظلمون قوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاح في غابر الازمان الظرف بالمقصود والغابر
بالغين المعجمة يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضي ايضا قوله
وكيفما ماذكره من ان كيف تجزم هو مذهب الكوفيين وقطرب وساير البصريين
المجازاة بها معنى لا عملا وذلك لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها
لشرطها قوله واذا في الشعر معطوف على ثمانية عشر وقد اشار الى ذلك
الشارح بقوله زيادة على الثمانية عشر وخرج بالعشر النثر فلا تجزم فيه
لانها موضوعة لزمن معين واجب الوقوع والشرط المقتضي للجزم لا يكون الا
فيما يحتمل الوقوع وعدمه وذهب الصيمري الى الجواز مطلقا اذا كان بما كقوله
وكان اذا ما يسلك السير يضرب واجيب بان الرواية الصحيحة متى وعلى تقدير
تسليم يكون ضرورة قوله واذا تصبك خصاصة فتجمل عجز بيت صدره،

استغني ما اغناك ربك بالغنا ما مصدرية ظرفية والخصاصة الفقر والحاجة
وتجمل اما بالجيم اي اظهر الجمال بالتعفف او كل الجميل اي الشحم المذاب واما بالحاء
المهملة اي تحمل المشقة **قوله** وهو فاعله جملة فعلية في موضع جزم على
انها جواب الشرط والذي في كلام الجماعة ان المحل في جواب الشرط الجازم محكوم
به لمجموع الفا وما بعده وقد صرح به الشارح قبل حيث قال وجملة فما نحن لك
بمومنين في موضع جواب الشرط ويمكن حمله هنا على ما سبق **قوله** اسيف
فعيل بمعني فاعل من الاسف وهو شدة الحزن والبكا والمراد رقيق القلب وقال
بعضهم الاسيف الرقيق الرحيم والله اعلم **باب مرفوعات الاسما**
قوله المرفوعات سبعة المرفوعات جمع المرفوع لان موصوفه اللفظ وهو مذكر
لا يعقل فجمع هذا الجمع مطرد اصفة لمذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من
الخيل وكالايام الخاليات والجبال الراسيات ويجوز ان يكون جمع المرفوعة ولا ينافيه
قوله سبعة لما تقدم عن النووي ولا يخفى ان المرفوعات اكثر من سبعة اذ بقي منها
اسم افعال المقاربة واسم ما ولا ولات وان المشبهات بليس وخبر لا النافية للجنس
فعموم المبتدا هنا وخصوص الخبر وهو قوله سبعة لم يقصد به حقيقة الحصر
بل التسهيل على المبتدي بمنعه عن التوجه لغيرهما الموقع في المشقة الناشية عن
الاشارة للغير بالتعبير بما يشعر بعدم الحصر فيها فان قلت فما الحكمة في
اقتصاره على ما ذكره قلت لعل ذلك لشهرتها وكثرتها هذا ولقايل ان يقول
لا نسلم ان هذه المذكورات خارجة عن السبعة المذكورة لان المراد باخوات
كان الكلمات التي ترفع المبتدا او تنصب الخبر فدخل في اسم كان واخواتها افعال
المقاربة واسم ما ولا ولات وان المشبهات بليس ولا ينافي ذلك ما ياتي من قوله
وهي كان وامسي الي اخره لانه اقتصار على المشهور والمراد باخوات ان الكلمات

التي تنصب المبتدا او ترفع الخبر فتدخل في خبر ان واخواتها خبر لا النافية للجنس
مع ان المصنف ذكره في المنصوبات كما سياتي وبدا المصنف بالمرفوعات لانها
العمدة ثم ثني بالمنصوبات لانها فضلة غالبا ثم ثلث بالمجرورات لانها منصوبة
المحل فهي دون المنصوبات لفظا قوله الفاعل انما قدم الفاعل لانه
اصل المرفوعات عند الجمهور قوله الذي لم يسم فاعله اي الذي لم يذكر فاعله
الاصطلاحي بان ترك ولم تقصد وانما اضيف الفاعل الي المفعول لملابسة
كونه فاعلا لفعل متعلق به ويحتمل انه علي حذف مضاف اي فاعل فعله قوله
واخواتها اي واحدي اخواتها اي امثالها واشباهها قوله وهي اربعة
اي التابع لا بقيد كونه تابع مرفوع باب الفاعل قوله رسمه
ببعض خواصه انما كان ما ذكره المصنف رسما لان الرفع وكونه مذكورا قبله
فعله خارجان عن حقيقة الفاعل فان قلت في هذا الرسم نظر فان الرفع وكونه
مذكورا قبله فعله غير داخلين في حقيقته بل الرفع حكم من احكامه استفيد
من دليل خارج عنه قلت لا يخفي علي عاقل فضلا عن فاضل ان كون ما ذكر خارجا
عن حقيقة الفاعل لا ينافي وقوعه في رسمه بل يقتضيه فان الرسم هو التعريف
بالامر الخارج فلا يصح توجيه النظر بخروجه عن حقيقته بل الوجه في الاعتراض
علي هذا الرسم ان يقال الرسم بالحكم يوجب الدور لان تصور الحكم متاخر عن
تصور المحكوم به فيتوقف تصور كل منهما علي تصور الاخر وذلك دور ويجاب
بان المتاخر تصوره عن تصور الفاعل هو رفع الفاعل وهذا ليس ماخوذا في
التعريف لا الرفع مطلقا او الرفع بالفعل او شبهه لانه لا يختص في الفاعل لتحققه
في غيره كنايب الفاعل واسم كان فان قلت يشكل تعبيره بالخاصة بانها توجد في
غيره كاسم كان واخواتها قلت لا اشكال مع ملاحظة ما قرروه من انقسام الخاصة

الي مطلقة وهي ما تختص بالشي بالقياس الي جميع ما عداه كالضاحك للانسان والي
اضافية وهي ما تختص بالشي بالقياس الي بعض اغياره كالماشي للانسان فان
قلت فاذا كانت الخاصة هنا اضافية لانها تخص الفاعل بالنسبة الي بعض
اغياره كالمبتدا دون بعض كاسم كان فهل يصح التعريف بها قلت نعم علي ما صوبه
السيد فقال والصواب ان المعتبر في المعرف كونه موصلا الي تصور الشي اما
بكنهه او بوجه ما سوا كان مع التصور بالوجه تميزه عن جميع ما عداه وعن
بعض ما عداه انتهي **قوله** الفاعل هو الاسم الي اخره والمراد هنا الاسم
حقيقة او حكما ليشمل نحو انا انزلنا من قوله تعالي اولم يكفهم انا انزلنا فان
قلت فيلزم ان يكون الاسم مستعملا اما في حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما
جميعا او في مجازه فقط ان استعمل في معني شامل لهما بعموم المجاز وعلي التقديرين
يلزم المجاز في التعريف قلت هو مجاز مشهور ومثله يجوز في التعريف علي انه
يمكن ان يدعي ان اطلاق الاسم علي الحكمي حقيقة لا مجاز وابهم المصنف رافع
الفاعل ليكون كلامه جاريا علي القولين في رافعه والصحيح ان رافعه ما اسند
اليه من فعل او شبهه خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد والمراد بشبهه ما يشبهه
في العمل والدلالة علي المعني المصدري وهو اسم الفاعل نحو مختلف الوانه وامثلة
المبالغة نحو ضراب او ضروب او مضراب او ضريب او ضرب زيد والصفة
المشبهة نحو حسن وجهه واسم التفضيل نحو ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد والمصدر نحو قولك الا ان ظلم نفسه المرء بين
واسم المصدر نحو عجبت من عطا الدنانير واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف
وعديله المعتمدين عند جماعة كثيرين نحو ومن عنده علم الكتاب وافي الله شك
قال ابو حيان او اسم موضوع موضع الفعل نحو اياك انت وزيدا ان تخرجا ففي

اياك

اياك ضمير مستتر مرفوع علي الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع وعطف
عليه المرفوع واياك وضع موضع احذر وما يجري مجري اسم الفاعل كالصفات
والجوامد الملاحظ فيها معني الاشتقاق وقد سمع في اعرابي الفاعل والمفعول اربعة
اوجه رفعهما ونصبهما ونصب الفاعل ورفع المفعول وعكسه وهو الوجه
وماعداه لا يقع الا في الشعر او في شاذ من الكلام بشرط امن الالباس وكل ذلك
مما لا يعتد به نقضا لانه من الشواذ ولا يجب ان يدخل في الحد الشواذ وقول الشارح
بفعله اليه دعاه محاكاة المتن والا فقد علمت ان الرافع له لا ينحصر في الفعل
ولعل اقتصار المصنف علي الفعل لانه الاصل ويحتمل تقدير مضاف اي المذكور
قبله شبه فعله ويكون المراد بفعله فعله اللغوي وهو الحدث وقوله
المصنف المذكور قبله فعله اي حقيقة نحو قام زيد او حكما كما في الفاعل المستتر
فان القبلية فيه حكمية كوجوده او هو علي خلاف الاصل لمانع الاستتار قوله
الصادر منه لم يقصد به بيان الفعل الرافع بل بيان مدلوله الذي بسببه
رفع الفاعل قوله فعلم منه اي من تعريف الفاعل فان قيل لا فايدة فيه
قلت فايدة ذكره دفع التوهم والغفلة وايضا لجميع الافهام لا تهتدي الي
علم ذلك بما سبق فنبه الشارح علي ذلك شفقة علي المتعلمين حيث لم يهمل في
التعليم جانب الذكي ولا الغبي وانما اختار علم دون عرف لان المعرفة كما تقدم
ادراك الجزئي والعلم ادراك الكلي ولهذا يقال عرفت الله دون علمته وهاهنا
ادراك الكلي لان الحد كلي قوله لا يكون الا اسما وذلك لان الفاعل مسند
اليه فلا بد من ان يكون اسما او ما في تاويل الاسم وقد مضي خلاف الكوفيين في
وقوع الجملة فاعلا او نايبا عنه فلا نغفل قوله ولا يكون مع الفعل الا
مرفوعا وذلك لان الرفع علامة الفاعلية كما تقدم وغيرا لفعل كالفعل ويحتمل

ان يكون في الكلام مفسا فا محذوفا اي مع مفيد الفعل اللغوي **قوله** ولا
يكون الا موخرا عن الفعل اي يكون بعده حقيقة او حكما كما في الفاعل المستتر
فان البعدية فيه حكمية كوجوده او هو علي خلاف الاصل لمانع الاستتار وذلك
لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه ولم يعتنوا اجال المفاعيل فلم يلزموها
موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلات وما ذكر من وجوب تاخير
الفاعل عن الفعل هو مذهب البصري وعند الكوفي يجوز تقديم الفاعل
فان قلت ما فايدة الخلاف بين اهل البلدين قلت فايدته تظهر في التثنية
والجمع فنقول علي راي الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد
فيهما ولا يجوز ذلك علي راي البصريين بل لابد من الضمير المطابق في قام
قوله وهو علي قسمين ظاهر ومضمر اي صادقا عليهما ومجموع لفظي ظاهر
ومضمر بدلا من القسمين او بيان لهما اجري الاعراب علي كل منهما لتعدد
متبوعهما يعني ويجوز رفعهما خبر مبتدا محذوف ونصبهما بفعل محذوف
تقديره اعني **قوله** يرفعه الماضي يستثني منه افعل في التعجب كما احسن
الزيدين وافعال الاستثنا نحو قام القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس
بكرا ولا يكون بكرا فانها لا ترفع الا ضميرا مستترا وتجوز الشارح في قوله
يرفعه الماضي الي اخره اي يرفع الفاعل الظاهر ومراده يرفع الاسم الظاهر
الذي بعده علي انه فاعل **قوله** اذا اسند الي غايب اي شخص غايب مذكرا
كان او موءنثا مفردا او مثنى او مجموعا جمعا واحترز به عما اذا اسند الي متكلم
او مخاطب فانه لا يرفع الا الضمير **قوله** والتاسع الي اخره لا يقال التاسع
والعاشر داخلان في المفرد المذكر والمفرد الموءنث فتكون الاقسام متداخلة
لانا نقول ان تداخل الاقسام لا يضر في التقسيم الاعتباري ولا يقدح في صحته

لتباينها

لتباينهما بالاعتبار وهو كان في صحته كما هو مقرر قوله وهو ما كني به
عن الظاهر اختصارا اشارة الي تعريف مطلق المضمر لانه لما ذكر الفاعل
المضمر فقد ذكر امران احدهما المضمر المطلق لان المقيد اذا كان مذكورا كان
المطلق مذكورا بالضرورة وثانيهما المضمر الفاعل فذلك الضمير اما ان يعود
الي مطلق المضمر او الي الفاعل المضمر لا جايز ان يعود الي الفاعل المضمر لصدق
ما كني به عن الظاهر اختصارا علي المضمر الذي ليس بفاعل فلو كان تعريفا
للفاعل المضمر لم يكن مانعا لدخول غيره فتعين ان يكون الضمير الي مطلق
الضمير فيكون ما كني به عن الظاهر اختصارا تعريفا له قوله متصل
ومنفصل اي متصل بعامله ومنفصل عن عامله وبدا بالمتصل لانه اخصر
من المنفصل قال الرضي ان الضماير المتصل المستتر لانه احصر ثم المتصل
البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند
تعذر الاتصال انتهي قوله او ومعه غيره فيه انه صادق بكون الموضوع
له المتكلم وحده لكن مشروطا بمصاحبة غيره فيكون معه غيره شرطا للموضوع
له خارج وكذا المصاحب خارج والظاهر ان المراد ان الموضوع له مجموع المتكلم
وغيره فليتامل والمراد بالغير مصاحب اي مشارك له في مدلول الفعل او
قدر انه مشارك له في التكلم كما قيل واو هنا وفيما ياتي لمنع الخلو فلا يخرج
ما وضع لكل من المتكلم والمخاطب والغايب قوله ومجموعها اربعة
وعشرون اي مجموع انواعها اربعة وعشرون قوله حاصلة من ضرب
اثنين في اثني عشر الاثنان المتصل والمنفصل والاثني عشر يا للمتكلم وحده
الي اخره قوله فالمتصل هو الذي لا يبدا به ولا يلي الا في الاختيار اي هو
الذي لا يصح عند الفصحا التلفظ به غير متصل بكلمة اخري ولا يقع بعد الا

في الاختيار فان قيل لا فايدة في الجمع بين الابتدا به ولا يلي الا في الاختيار الا
زيادة الايضاح لانه يلزم من احدهما الاخر قلت بل فايدة هي بيان حكم المتصل
اذ لو اقتصر علي احدهما لم يعلم منه الاخر فتامل قوله ويرفعه الماضي والمضارع
والامر لا ينافي انه يرفعه غيره لكن بما تقدم قوله فالتا المضمومة
من ضمير المتكلم وحده واعلم ان الطا والدال تبدلان ابدالا شاذا من تا الفاعل
في نحو حفصط وفزد واصل حفصط حفصت من الحوص وهو الخياطة شبهوا تا الفاعل
بتا افتعل فابدلوها طا ووجه شذوذه ان تا الضمير كلمة فتغييرها يوجب انفد ١٨١
بالكلية واصل فزد فزت من الفوز فعل به مثل ما مر في حفصط والظاهر ان كلا
من الطا والدال فاعل وانه ضمير رفع في محل رفع قوله محله رفع علي
الفاعلية فان قلت كيف ساغ الاخبار عن المحل بقوله رفع قلت لانه علي حذف
مضاف اما من المبتدا اي اعراب محله رفع واما من الخبر اي محله محل رفع او ذو
رفع ويمكن ان يحمل الكلام علي المبالغة وتنزيل الاعراب للزومه للمحل منزلة
المحل وهذا امر سهل وان استصعبه بعض من يدعي الفضل من ضعفة الطلبة
قوله وان انفتح ما قبلها فهي مفعولة وكذا اذا سكن ما قبلها اي من اخر
الفعل وكان الفا نحو دعانا ورمانا وغزانا فانها تكون مفعولة وقد يقال ان
كلام الشارح متناول لذلك بان يراد بقوله وان انفتح ما قبلها ما يشمل التقدير
وهذا كله مع الماضي اما مع المضارع والامر فهي مفعولة مطلقا قوله
فهي في موضع رفع علي الفاعلية اي في موضع اسم لو كان معربا لكان مرفوعا قوله
والميم والالف حرفان دالان علي التثنية قال الرضي شركوا في المتكلم بين المذكر
والمونث وزادوا الميم قبل الف المثني في تما وقبل واو الجمع في تموا لئلا
يلتبس بالمخاطب والمتكلم اذا اشبعت حركة التا وحذفوا واو الجمع مع اسكان

الميم

الميم ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو ومضموما ما قبلها وزيدت
للمونث نون مشددة ليكون   الميم والواو في المذكر انتهى باختصار اللفظ
قال التفتازاني وشددوا النون لانهم قالوا اصله نصرتمن فادغمت
الميم في النون ادغاما واجبا انتهى واذا اجتمع مخاطب وغايب فالقياس
تغليب المخاطب نحو ضربتما اي انت وزيد وضربتم اي انت وزيد وعمرو وانتما
وزيد قال ابو علي وقد تلحق اليا تا المونث مع الها نحو اكرمتيه قوله
وما ذكرناه من ان التا في الجميع هي الفاعل وما اتصل بها حروف الي اخره
لم اقف الي الان علي خلاف في ذلك ثم رايت في المغني والمحركة اي التا المحركة
في اواخر الافعال ضمير نحو قمت ووهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب
كنتي ان التا هنا علامة كالواو في اكلوني البراغيث ولم يثبت في كلامهم ان هذه
التا تكون علامة ثم رايت الجلال السيوطي قال في المجمع ان المجمع علي كونه ضميرا
ستة الفاظ التا والكاف والها ويا المتكلم وانا ونحن قوله ولا تقع
هذه التا الا فاعلة اي مفعولة فالحصر اضافي فلا يرد انها قد تقع نايبة
عن الفاعل كما سياتي قوله جواز وصف مصدر محذوف اي استتارا
جايزا وذا جواز ولا يجوز ان يكون تمييزا والا كان محولا عن الفاعل فيلزم
منه ان الموصوف بالاستتار الجواز وهو فاسد فتامل قوله تقديره هو
لم يريدوا به ان المستتر لفظ هو بل المراد انه اذا اريد تفسير معناه فسر
بهو فان المستتر له صورة في العقل لا في اللفظ قوله ففي ضربت
ضمير مستتر جوازا تقديره هي قال الرضي ويجب ان يكون المقدر في ضرب
وضربت متغايرين كما في البارز نحو هو وهي وقال ايضا واستتر لانه مفسر
بمتقدم لفظا في الاصل بخلاف ضمير المتكلم والمخاطب فكان اخص فخفف

الغاية قوله والتا الساكنة المتصلة بالفعل حرف دال على تانيث الفاعل
وما ذكره من ان التا حرف وضع لعلامة التانيث هو المشهور وقول الجمهور
قال في المغني وزعم الجلولي انها اسم وهو حرف لاجماعهم وعليه فياتي في الظاهر
بعدها ان يكون بدلا او مبتدا والجملة قبله خبر ويرده ان البدل صالح للاستغنا
عن المبدل منه وان عود الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهم صل عليه الرؤوف
الرحيم قليل وان تقديم الخبر الواقع جملة قليل ايضا قوله ضربنا
فان قيل ما ذكره من ان توالي اربع متحركات لم يوجد فيما هو كالكلمة الواحدة
بضربتا قلت اجيب بانا لا نسلم ان توالي اربع حركات وجد في ضربتا لان التا
في ضربتا وان كان متحركا لفظا الا انه في حكم الساكن فلم يوجد فيه توالي
اربع حركات ومن اجل ان التا في ضربتا في حكم الساكنة سقط الالف في رمتا
لالتقا الساكنين حكما لان حركته عارضة والعارض كالعدم لا اعتداد به
الا في لغة رديئة فانه يقول اهل تلك اللغة الرديئة رمتا باثبات الالف
قوله والالف زايدة اي في الخط قال الجاربردي واما الزايدة فالهم
زادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل الفا نحو كلوا واشربوا فرقا بينها
وبين واو العطف فانه وان لم يحصل الالتباس في نحو كلوا واشربوا لان
واوه تكتب متصلة وواو العطف لا تكتب متصلة لكن قد يجي من الافعال
ما لا يتصل به الواو صورة نحو جادوا وسادوا ويحصل الالتباس حينيذ
فجعلوا الباب كله واحدا وهذا بخلاف نحو يدعو ويغزو فانه لا يلتبس وان
قدر الانفصال لان الفرد ليس يدعو ويغزو دون واو الجماعة غير المتطرفة
كضربوك وضربوهم لانه لا يلتبس بواو العطف الذي يجي بعد تمام الكلمة
وان اعربتهم توكيد الواو الجمع زدت الفا لان الواو حينيذ متطرفة لندرته

لان

لان المؤكد ليس كالجزء مما قبله مع انه ضمير منفصل واما الواو المتصلة
بالاسم كضاربو زيد فمنهم من يكتب بعدها الفا كما في الفعل والاكثر يحذفونها
لقلة اتصال واو الجمع بالاسم فلم يبال فيه بالالتباس ان وقع ومنهم من يحذف
الالف في الفعل والاسم وان لزم التباس لندرته وزواله بالقرائن **قوله**
ضوربن قال الرضي واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو اذا كانت واحدة
قوله فهو ما يقع بعد الا او ما هو في معناها اي هو الذي يصح عند الفصحا
ان يقع بعد الا او ما هو في معناها في الاختيار اي كان الفاعل المضمر بعد
ملاحظة معنى الا وارادة دخولها عليه بمعنى انه اذا اريد التعبير عن
المراد بكون الفاعل بعد الا لا ان انما بمعنى ما والا **قوله** اي وافقه
الى اخره او قولا منتهيا **باب المفعول الذي لم يسم فاعله قوله**
الذي لم يسم فاعله المراد فاعل فعله واضافة الفاعل الى المفعول لملابسة
كونه فاعلا لفعل متعلق به **قوله** اي لم يذكر معه فاعله اي ترك ولم
يقصد فلم يحتج الى ذكر فاعل له لفظا ولا تقديرا **قوله** الذي صدر منه
الفعل فيه حمل للفاعل على الحقيقي ويجوز حمله على الاصطلاحي وهو الاولى
قوله ورسمه بذكر بعض خواصه يجري فيه نظير ما تقدم في باب الفاعل
فلا تغفل **قوله** وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله يرد عليه
الجار والمجرور اللهم الا ان يقال انه في حكم الاسم فان قيل هذا التعريف
صادق على الربيع في قولهم انبت الربيع البقل فانه اسم حذف فاعله اي
انبت الله البقل في وقت الربيع قلت المراد بفاعله فاعله الاصطلاحي فلا
يرد نحو انبت الربيع البقل **قوله** لقيامه مقامه في رفعه الى اخره
لو قال لقيامه مقامه في جميع احكامه لكان اخصر واشمل ولو قال في وجوب

الرفع والعمدية والتاخر لكان احسن اذ كل من الثلاثة واجب والنيابة في مطلق الرفع والعمدية لا في رفع الفاعل وعمديته **قوله** وتانيث الفاعل التانيثه لم يستثن المجرور نحو مر بهند لان القايم مقام الفاعل اعني الجار والمجرور من حيث هو هو ليس لمونث فلا وجه لتانيث العامل **قوله** والاصل ضرب عمرو زيدا بمعنى ان الاولى والاليق اسناد الفاعل وما ذكر من ان المبني للفاعل اصل للمبني للمفعول هو الاصح وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان المبني للمفعول اصل براسه ونسب الى سيبويه ايضا **قوله** لغرض من الاغراض اعلم ان الاغراض التي يحذف لاجلها الفاعل منها تعظيمه وتحقيره وقصد صدور الفعل عن اي فاعل كان والايجاز والابهام لغرض واستقامة الوزن وغير ذلك مما تقدم في علم المعاني **قوله** في الاسناد اليه تفاوت الاسنادين لا يضر **قوله** فان كان الفعل ماضيا ضم اوله مضموما وكسر ما قبل اخره اي ان لم يكن مكسورا اي يجب ان يكون اوله مضموما وكسر ما قبل الاخر مكسورا قال المولى سعد الدين والسر في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر انه لا بد من تغيير ليفصل من المبني للفاعل والاصل فعل فغيروه الى فعل بضم الاول وكسر الثاني دون ساير الاوزان ليبعد عن اوزان الاسم ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض لكن الخروج من الضمة الى الكسرة اولى من العكس لانه طلب خفة بعد ثقل ثم حمل غير الثلاثي المجرد عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر وما قيل ان ضم الاول عوض عن المرفوع المحذوف فليس بشي لان المرفوع المفعول عوض عنه وهو كاف وجاء فزد بسكون الزاي والاصل فصد اسكن الصاد وابدل زايا وحكي قطرب ضرب بنقل حركة الرا الى الضاد وجاء عصر بسكون ما قبل الاخر

وقري قوله تعالي ردت الينا بكسر الرا وكل ذلك مما لا يعتد به نقضا انتهى وما
ذكره المصنف هو المشهور ولغة الجمهور ومن العرب من يسكن ما قبل اخر الماضي
كقولك لو عصر بها البان والمسك انعصر واختاره قطرب قال الحضراوي
وهي لغة بكر بن وايل وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في
المعتل اللام فيقولوا في رمي ودعي مبنيين للمفعول رمى ودعى بفتح الميم والعين
وهي لغة طي وهذا قياس عندهم فيقولون بقى والاصل كسر العين فقلبوا
الكسرة فتحة واللام الفا تخفيفا فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل اخره
وتسكينه وفتحه **قوله** كقيل وبيع الاصل قول وبيع نقلت حركة العين
للثقل الي ما قبله بعد سلب حركته فان كان العين واوا قلبت يا لسكونها
وانكسار ما قبلها فيقول قيل في قول وبيع في بيع **قوله** شد ويحصل في
فا المضاعف ما في فا المعتل من الكسر الخالص والاشمام والضم الخالص **قوله**
ضم اوله وفتح ما قبل اخره اي ان لم يكونا كذلك يعني انه يجب ان يكون حرف
المضارعة مضموما وما قبل الاخر مفتوحا وانما فتح ما قبل الاخر ليعتدل
الضم بالفتح في المضارع الذي هو اثقل من الماضي **قوله** نحو يقال في باع
الاصل يقول ويبيع نقلت حركة كل من الواو واليا الي ما قبلها وقلبت الفا
لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان وكذلك الحال في ينقاد ويختار والاصل
يختير وينقود قلبت الواو واليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها **قوله**
ويشد الاصل يشدد اسكن الحرف الاول وادغم في الثاني وجوبا لاجتماع
المثلين مع عدم المانع من الادغام **قوله** وسكت عن فعل الامر لانه
لا يبنى للمفعول قال بعضهم لفساد الصيغة وهو بيان لسبب سكوت المصنف
عن فعل الامر **قوله** علي قسمين اي صادق عليهما **قوله** فعل ماض

مبني لما لم يسم فاعله اي مبني للاسناد لمفعول لم يسم فاعله والمراد فاعل
فعله واذا قلت فعل ما لم يسم فاعله فكلمة ما الموصولة عبارة عن المفعول
اي مفعول عامل لم يسم فاعله واذا قلت ما لم يسم فاعله فكلمة ما الموصولة
يحتمل هذين المعنيين **قوله** ويسمي ايضا نايب الفاعل قال ابن هشام
في شرح الشذور ان عبارة النايب عن الفاعل اولي من قولهم مفعول ما لم
يسم فاعله لوجهين احدهما انه لا يشمل غير المفعول به الثاني انه صادق علي
المفعول الثاني من باب اعطي نحو اعطي زيد درهما لانه مفعول ما لم يسم فاعله
وقال في المغني ان عبارة النايب عن الفاعل اولي لوجهين احدهما الخفا انتهي
وثانيهما الخفا اوضح في المراد والمعرب ينبغي ان يختار الاوضح والاخصر **قوله**
او للمجهول اي لمجهول فاعله وفيه انه قد لا يكون فاعله مجهولا فلا يتحقق فيه
مناط التسمية اللهم الا ان يقال يكفي في وجود مناط التسمية الامكان وكل
فرد من افراد الفعل المذكور من حيث انه بني للمفعول يمكن ان يجهل فاعله
قوله او مزيد اعلم ان الزيادة جاءت متعدية وغيرها يقال زاد الشي
وزاده غيره وما وقع في الاصطلاح غير متعد لانهم يقولون للحرف
الزايد دون المزيد فالمزيد عندهم ان كان مع في فهو اسم مفعول والا فيحتمل ان
يكون اسم مفعول علي تقدير حذف حرف الجر اي المزيد فيه ويحتمل ان يكون
اسم مكان علي معني موضع الزيادة كذا قاله المولي سعد الدين وظاهر
عبارته ان تعديته الي واحد فقط واطلاق المعربين علي ان ايمانا في زادتهم
ايمانا مفعول يخالفه **قوله** علي وزان ما مر اي كاين علي موازنته
ومشاكلته ما مر او موازنة ما مر اياه اضافة المصدر الي فاعله او مفعوله
فيجري هنا نظير ما قيل هناك **قوله** ومناسبة كل بما اختص به

يطلب

يطلب من المطولات وقد ذكرناه في الاصل فليرجع اليه من احب الوقوف
عليه **قوله** زايد مشتق من زاد اللازم كما تقدم **قوله** الي اخرها
اي وانه في ذكر ما تقدم بقي من الامثلة الي اخرها او قولا منتهيا الي
اخرها **باب المبتدا والخبر** جمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبا
والتسمية بالمبتدا والخبر التسمية الشهيرة وسيبويه يقول المبني والمبني
عليه والمنطقيون يقولون الموضوع والمحمول **قوله** وهو الثالث
والرابع اي ما ذكر من المبتدا والخبر **قوله** هو الاسم الصريح او المؤول
الي اخره لا يخفي عليك ان المراد من الاسم الصريح هاهنا اسم ظاهر لا يحتاج
في كونه اسما الي تاويل وتامل كما ان المراد من المؤول ههنا خلافه فلا يرد الاعتر ض
بان مقابل الصريح هو الكناية لا المؤول كما ان مقابل المؤول هو الظاهر
لا الصريح ذهابا الي مصطلح الاصول وقول الشارح الصريح او المؤول صح
بين به ان الاسم في كلام المصنف شامل لهما فان قلت فيلزم ان يكون الاسم مستعملا
اما في حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما او في مجازه فقط ان استعمل في معني
شامل لهما بعموم المجاز وعلي التقديرين يلزم المجاز في التعريف **قلت** هو
مجاز مشهور ومثله يجوز في التعريف علي انه يمكن ان يدعي ان اطلاق الاسم
علي المؤول حقيقة لا مجاز **قوله** العاري عن العوامل اللفظية اي من حيث
رفعه بان لا يستند رفعه الي عامل لفظي وان لم يتجرد عن العوامل من جهة اخري **قوله**
غير الزايدة وما اشبهها قيد لادخال المجرور بحرف زايد او ما يشبهه فمن
المجرور بحرف زايد حسبك من قولك بحسبك زيد فان حسبك مبتدا والبا فيه
زايدة قال المرادي وذكر في شرح الكافية ان حسبك في هذا المثال ونحوه خبر
مقدم لا مبتدا لانه لا يتعرف بالاضافة وانما يكون مبتدا اذا كان بعده نكرة

نحو بحسبك درهم انتهى وقد بسطنا الكلام على ذلك في الاصل من المجرد وربما
يشبه الزايد الى المغوار من قول القايل لعل ابي المغوار منك قريب ومنه
ايضا الضمير الواقع بعد لولا قال في المغني في ابحاث لولا واذا ولي لولا مضمر
فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مومنين وسمع قليلا لولاي ولولاك
ولولاه خلافا للمبرد ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما
اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق لولا بشي وموضع المجرور بها رفع
بالابتدا والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدا ولولا غير جارة ولكنهم
انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا وقد
ذكروا ان النيابة انما وقعت في الضماير المنفصلة لشبهها بالاسما الظاهرة
في الاستقلال فاذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها
لا تخفض الظاهر **قوله** العاري اي المجرد عن العوامل اللفظية فان قيل
التجريد عن اللفظية يقتضي سبق وجودها كما ان قولك زيد مجرد عن ثيابه
يقتضي سبق وجود الثياب ولم يوجد في المبتدا عامل قط قبل سلمنا لكن
قد ينزل الامكان منزلة الوجود كما في قولك للحفار ضيق فم الركية اي البير
ووسع اسفلها وقولك سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل
وليس ثم نقل من ضيق الي سعة ولا من سعة الي ضيق ولا من كبر الي صغر
ولا من صغر الي كبر وانما اردت الانشا على تلك الصفة والسبب في صحته
ان الصغر والكبر جايزان على الموضوع الواحد من غير ترجيح لاحدهما وهو
كذلك وكذلك الضيق والسعة فاذا اختار الصانع احد الجايزين وهو متمكن
منهما على السوا فقد صرف المصنوع عن الجايز الاخر فجعل صرفه عنه كنقله منه
وكما في قوله تعالى امتنا اثنتين تسمية العدم الاصلي اماتة وما هنا من

هذا

هذا القبيل قوله فخرج بالاسم الفعل والحرف فان قلت قد وقع الفعل مبتدا
في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قلت الحق انه موول بالمصدر اي سماعك
فان قلت فبالمعمر اطبقوا على التاويل مع صدوره ممن يوثق به قلت قال
استاذ شيخنا العلم البقيني بان معنى الفعل غير مراد اي الحدث المسند
بالاسناد التام فان قلت قد وقع الفعل مبتدا في نحو ضرب فعل ماض والحرف
مبتدا في نحو من حرف جر فان الحكم على الفعل والحرف لا على الاسم والا لكذب
فان الاسم لا يكون فعلا ولا حرفا قلت المشهور عند النحاة ان ضرب ومن
فيهما اسمان مبنيان اريد بهما الافعال والحروف المستعملة في معناها
وفيهما انما اسند الى الاسم والمتصف حقيقة بالمسند ما اريد كما ان المسند
اليه ظاهرا في زيد قايم لفظ زيد والقايم حقيقة مدلوله قوله وبالمرفوع
المنصوب والمجرور الى اخره خرج به ايضا ما الاعراب له اصلا كاسم الفعل
على القول بان اسم الفعل لا محل له من الاعراب قوله وبالعاري عن
العوامل اللفظية الى اخره ان قلت بقي عليه نايب الفاعل وخبر ان واخواتها
قلت يمكن ان يجاب بانه لا يجب في بيان الاخراج بالقيود التنصيص على كل ما خرج
بل يكفي التنبيه على ذلك بالتنصيص على البعض وليس في كلامه ما يقتضي التخصيص
بالمذكور قوله والابتدا اي لفظه كقوله عبارة الى اخر العبارة مصدر
عبر كنصر اي تلفظ بما يدل بمعنى اسم المفعول اي معبر به وهذا التعريف
لا يتناول الابتدا في نحو اقايم الزيدان فالاولى ان يقال عبارة عن كون الاسم
مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد اي اسناد غيره اليه او اسناده الى غيره
وقد يقال المراد بقوله خبرا عن الاول ما يشمل الخبر حكما ولا شك ان المرفوع
في نحو اقام الزيدان في حكم الخبر من جهة ان الفايدة تمت به بقي ان يقال سلمنا ما ذكر

لكن لا يتناول الابتدا في نحو اقل رجل يقول ذلك فان اقل مبتدا له لانه بمعني الفعل
في قولهم قل رجل يقول ذلك ويقول ذلك صفة لرجل وليس بخبر بدليل جريه
علي رجل في تثنيته وجمعه فالمبتدا فيه لا خبر له اصلا لا حقيقة ولا حكما لكن صرح
في التسهيل بان صفة النكرة بعده مغنية عن خبره واشار لقول اخر انها تجعل
خبرا فقال فصل قد يقوم مقام ما يفعل احد اقل ملازما للابتدا او الاضافة
الي نكرة موصوفة بصفة مغنية عن الخبر لازم كونها فعلا او ظرفا وقد تجعل
خبرا فلا بد من مطابقة فاعلها للنكرة المضاف اليها ومن الاسم الاعلام المنقولة
كنثر قايم وزيد قايم وعبد الله قايم ومنه لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة
ولا اله الا الله كلمة الشهادة وزعموا مطية الكذب قوله الاصل جواب عما يقال
تعريفه للخبر لا يتناول الخبر اذا كان جملة او جارا او مجرورا لانه ليس باسم
وانما كان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لان تركيب المبتدا والخبر يتضمن نسبة
امر الي اخر فينبغي ان يكون المنسوب مثبتا واحدا كالمنسوب اليه والا لكانت
هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد
ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب قوله وقام خبره قد يقال
في صدق تعريف الخبر علي نحو ذلك نظر لان نحو قايم لم يسند الي المبتدا بل اسند الي
ضمير مستتر فيه وهو ضمير مسند الي زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد
فتوهم انه مسند الي المبتدا لان هذه دلالة عقلية والتعريف انما هو باعتبار الدلالة
اللغوية قوله الزيدون قام يجوز ايضا الزيدون قايمون او قايمة علي
التاويل بجماعة قال تعالي واذا الرسل اقتت قال الزمخشري في قوله تعالي ولهم
فيها ازواج مطهرة فان قلت فهلا جات الصفة مجموعة كالموصوف قلت هما
لغتان فصيحتان يقال النسا فعلن وهن فاعلات وفواعل النسا فعلت وهي

فاعلة

فاعلة ومنه بيت الحماسة واذا العذاري بالدخان تقنعت واستعجلت نصب
القدور فملت والمعني دجماعة اند واج مطهرة انتهي **قوله** الهنود قيام
يجوز قايمة كما علم مما تقدم **قوله** من حيث هو اعلم ان قولنا من حيث كذا
قد يراد به بيان الاطلاق وانه لا قيد هناك كما في قولك الانسان من حيث
انسان جسم والموجود من حيث هو موجود وقد يراد به التقييد كما في قولك
الانسان من حيث انه يصح ويزول عنه الصحة موضوع الطب وقد يراد به
التعليل كما في قولك النار من حيث انها حارة تسخن وقد تقدم فقول الشارح
من حيث هو من قبيل الاول وهو اشارة الي الاول الجواب عما يقال هذا الذي
ذكره المصنف من تقسيم المبتدا الي ظاهر والي مضمر من ما صدقات تقسيم الشي
الي نفسه والي غيره لان مورد القسمة المبتدا وكل مبتدا اما ظاهر واما مضمر
فمورد القسمة ايضا احدهما واياما كان يكون تقسيمه الي الظاهر والمضمر
تقسيما للشي الي نفسه والي غيره وحاصل الجواب ان المبتدا الذي هو مورد
القسمة اعم من الظاهر والمضمر فان المراد به المبتدا من حيث هو من غير نظر
الي كونه ظاهرا او مضمرا وكذا ساير التقسيمات وتحقيق ذلك ان مورد القسمة
مفهوم المبتدا لا ما صدق عليه مفهوم المبتدا او المحكوم عليه في قولنا كل مبتدا اما
ظاهر واما مضمر ما صدق عليه مفهوم المبتدا لا نفس مفهومه فلا تلزم النتيجة
لعدم اتحاد الاوسط **قوله** منفصلا قيد بذلك لان المتصل لا يقع مبتدا
وقد تقدم الكلام في الضمير الواقع بعد لولا **قوله** انا قال الرضي للمتكلم
المذكر والمونث وقد تبدل همزتها هاء نحو هنا وقد تمد همزته نحو انا فعلت وقد
تسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونونه مفتوحة والالف يوتي
لها بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف

فكان تلتبس بان الحرفية لسكون النون فلذلك تكتب بالالف لان الخط مبني
علي الوقف والابتدا وقد يوقف علي نونها ساكنة وقد تبين فتحها وقفا بها
السكت قال حاتم هذا فزدي انه وبنوا تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا في
السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة ومذهب الكوفيين ان
الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه في الوصل في الاغلب مع فتح
النون وسكونه ومعاقبة ها السكت له وقفا دليلا نعلي زيادته وكونه
لبيان الحركة وقفا انتهى واختار ابن مالك ما ذهب اليه الكوفيون من ان
الضمير مجموع الاحرف الثلاثة **قوله** ونحن الي اخره قال الرضي نحن للمتكلم مع
غيره مثلنا في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثني والمجموع وتحريكه للساكنين
وضمه اما لكونه ضميرا مرفوعا واما الدلالته علي المجموع الذي حقه الواو
انتهي وعبارة غيره واختلف في علة بنايه علي الضم فقال الفرا وثعلب لما
تضمن معني التثنية والجمع قوي باقوي الحركات وقال الزجاج نحن لجماعة
ومن علامة الجماعة الواو والضمة من جنس الواو وقال الاخفش الصغير
نحن للمرفوع فحرك بالشبه للرفع وقال المبرد تشبيها بقبل وبعد لانها
متعلقة بشي والاخبار عن اثنين فاكثر وقال هشام الاصل نحن بضم الحا
وسكون النون نقلت حركة الحا علي النون واسكنت الحا وزعم بعضهم ان
نحن اذا كان للمعظم نفسه يجوز ان يخبر عنه بمفرد وفيه نظر لانه لا يحفظ مثل نحن
قايم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون واما
قول الشاعر والمسجدان وبيت نحن عامره لنا وزمزم والاركان والستر فمحمول
علي الحذف والاصل عامروه فحذف الواو اجتزا عنها بالضمة كقوله اذا ما شا ضروا
من سواهم ولا ينالهم احد ضرارا **قوله** وانت الي اخره قال الرضي واما انت

الي

الي اثنين فالضمير عند البصريين ان واصله انا فكان انا عندهم ضمير صالح
لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدوا بالمتكلم وكان القياس ان يبينوا بالتاء
المضمومة نحو انت الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة
وبينوا المخاطب بتاء حرفية بعد ان كالاسمية في اللفظ وفي التصرف ومذهب
الفرا ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم الضمير هو التاء
المتصلة فكانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بان لتستقل
لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان
الكاف هي الضمير انتهي **قوله** وهو وهي الي اخره قال الرضي فالواو
والياء في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع
والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول
هو الوجه لان حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت الواو والياء
الكلمة بالفتحة مستقلة حتي يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا
كانهما للاشباع علي ما ظن الكوفيون الا تري انك اذا اردت عدم استقلالهما
سكنت الواو والياء نحو الهو ولهي وكان قياس المثني والجمع علي مذهب البصريين
هوما وهيما وهوم وهين فخفف بحذف الواو والياء والكلام في زيادة
وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع المونث علي ما ذكرناه
في المتصل سوا وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جايز
وقد تسكن بعد كاف الجر ايضا شاذا وقد تخفف الواو والياء اضطرارا كقوله
فبيناه يشري رحله قال قايل لمن جمل رخو الملاط نجيب وقوله دار لسعدي
اذه من هواكا وتسكنهما قيس واسد وتشددهما همدان قال الوان لساني شهدة
يشتفي بها وهو من صبه الله علقم **قوله** والغالب اذا وقعت مبتدا ان

يخبر عنها بما يطابقها في المعنى اي افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا ومن
غير الغالب نحو انت بكسر التا افضل من عمرو وانتم او انتن افضل من عمرو
وانت افضل امراة وانتما افضل رجلين او امراتين وانتم وانتن افضل رجال
ونسا وانت صبور او جريح وانت صبور او جريح قوله والصحيح في انا
وانت الى اخره تقدم ما يعلم منه مقابل الصحيح قوله من حيث هو تقدم
ما يعلم منه سر ذلك قريبا فلا تغفل قوله والمراد بالمفرد هنا الى اخره
هو ما للعوامل تسلط على لفظه مضافا كان او غيره وهو قسمان جامد ومشتق والمشتق
ما دل على متصف مصوغا من مصدر كضارب ومضروب وحسن واحسن منه والجامد
بخلافه فالجامد لا يتحمل ضميرا نحو زيد اسد لا بمعنى شجاع وزعم الكسائي انه يتحمل ونسب
الى الكوفيين والرماني قال ابن مالك وهو دعوى لا دليل عليها قال ابو حيان وقد رد با
لو تحمل ضميرا لجاز العطف عليه موكدا فيقال هذا اخوك هو وزيد كما تقول
زيد قايم هو وعمرو والمشتق يتحمله ان لم يرفع ظاهرا نحو زيد قايم بخلاف
ما اذا رفعه لفظا نحو الزيدان قايم ابوهما او محلا نحو زيد ممرور به ولا يتحمل
غير ضمير واحد وقيل ان قدر خلفا من موصوف استتر فيه ضميران احدهما
للمبتدا والاخر للموصوف الذي صار خلفا منه فان كان صلة لال ففيه ثلاثة
ضماير للمبتدا وللموصوف الذي صار خلفا منه ولال فاذا اكد قيل فيه زيد
القايم نفسه نفسه نفسه قوله لانه ليس جملة ولا شبهها
قد يقال هذا الدليل عين الدعوى فلا يفيد قوله وغير المفرد
اربعة اشيا ان قيل بقي الفعل مع نايب الفاعل نحو زيد ضرب عبده
فالجواب لعل المصنف جرى هنا على قول عبد القاهر والزمخشري ان
نايب الفاعل فاعل اصطلاحا وقد يقال انه كنى بالفاعل عن المرفوع وبقي

ايضا

ايضا كان واخواتها مع اسمها وخبرها نحو زيد كان ابوه قايما وان واخواتها
مع اسمها وخبرها نحو زيد انه منطلق **قوله** التام احترز به عن الناقص
والناقص هو الذي لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق بك نحو زيد بك او
فيك او عندك اي واثق بك او راغب فيك او معرض عنك فلا يقع
خبرا اذ لا فايدة فيه والفايدة والتام هو الذي تتم به الفايدة اي بدون
ملاحظة متعلقه والا فنحو ما مر تتم به الفادة اذا لوحظ ان التقدير ما مر
قوله والشيان في الجملة الفعل مع فاعله والمبتدا مع خبره الظاهر
ان الخبر في نحو زيد اكرمته مجموع الفعل والفاعل والمفعول ثم رايت شيخ
الاسلام في حاشيته على المحلي قال والمختار ان المفعول من جملة الخبر لان المقصود
الاخبار بالمجموع لا بالجملة وحدها وان كان المشهور عند النحاة ان الخبر
هو الجملة وحدها وفي الرضي وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب
من الخبر كتضمن المفرد له **قوله** نحو قولك زيد في الدار وزيد
عندك اي نحو عندك وفي الدار من قولك زيد في الدار وزيد عندك
قوله والصحيح ان الخبر متعلق الجار والمجرور والظرف
الى اخره هو ما قاله ابن مالك وهشام تبعا لجماعة وتسمية الظرف والجار
والمجرور خبرا مجازا وقال جماعة الصحيح انه معمول المحذوف وهو نفس
الظرف او الجار والمجرور والعامل صار نسيا منسيا وقال اخرون
الصحيح انه مجموعهما لان المقصود الاخبار بوجود الشي في الظرف
الا انهم حذفوا بعضه لزوما وسموا الباقي باسم الخبر مجازا قال
شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى وقد بيان الخلف لفظي لان القايل بانه
المحذوف نظرا الى العامل هو الذي الاصل وهو متقيد بقيد لا بد من اعتباره والقايل

بانه بمجموعها نظرا الي المقصود وكان شيخنا ابن الهمام يختار تبعا للرضي
ومذهب البصريين ان كلا منهما يتحمل ضمير المبتدا كالمشتق سوا تقدم او
تاخر ومذهب الفرا انه تاخر تحمل الضمير او تقدم فلا والاجماع ان يوكد
ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع التاخر ومن تاكيده مع التاخر
قوله فان فوادي عندك الدهر اجمع ولتحمله الضمير يسمي ظرفا
مستقرا لانه استقر فيه ضمير عامله كذا علل بعضهم وقضيته انه
لا يسمي بذلك فيما اذا رفع الظاهر نحو زيد في الدار ابوه او عنده اخوه
لان رفع الظاهر يمنع استقرار الضمير فيه وان كان متعلقا بكون عام
محذوف وجوبا علي انه لا يا بي علي من يقول بحذف الضمير مع المتعلق الا ان
يراد ما من شانه ان يستقر فيه الضمير بان يستقر فيه الضمير علي فرض
كون الفاعل ضميرا وفي المغني انه اذا قدر المتعلق خاصا لا يستقر فيه الضمير
ولا ينتقل ضمير من المحذوف الخاص الي الظرف والجار والمجرور وقضيته
انه لا يسمي مستقرا وسيد المحققين علل التسمية بالمستقر بانه استقر فيه
معني عامله وحاول صحة التسمية بالاستقرار ولو كان المحذوف خاصا
ذكر ذلك في حواشي الكشاف قوله وان تقدير كاين او استقر
الي اخره الخلاف في الراجح لا في الجواز كما هو قضية صنيعه فقيل تقدير اسم
الفاعل ورجحه ابن مالك لان الاصل في الخبر الافراد وتقدم نزاع الرضي
فيه لكن قال بعضهم انه هو الحق اذ المفهوم من زيد عندك انه مستقر لا استقر
وهو علامة الحقيقة فان اريد المجاز وهو استمراره في الماضي قدر استقر
لا مستقر ومن ثم قال السعد التفتازاني الانصاف ان المفهوم من نحو زيد
في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر انتهي وللتصريح به في قوله

فانت

83

فانت لدي بجبوحة الهوي كاين قال شيخنا رحمه الله تعالى ولك ان تمنع دلالة
هذا علي الاولوية بل غايته الدلالة علي مجرد الجواز ولتعينه في بعض المواضع
وهو ما لا يصلح فيه الفعل نحو اما عندك فزيد وخرجت فاذا عندك زيد لان
اما واذا الفجايية لا يليهما فعل ولك ان تقول تعينه لمانع من الفعل لا يدل
علي اولويته مطلقا وقيل يقدر الفعل ورجحه ابن الحاجب تبعا للزمخشري
وغيره لانه اصل في العمل ولتعينه في الصلة واجيب بالفرق فانه في
الصلة واقع موقع الجملة وفي الخبر واقع موقع المفرد فقوله وان
تقديره كاين او مستقر اي علي احد مذهبين فانه يقدر المحذوف اسما وقوله
لا كان او استقر اي علي المذهب الاخر الذي يقدر المحذوف فعلا وتعبيره
بكاين او مستقر او كان او استقر للتمثيل لا للتقييد فيصح تقديرها كان بمعنا
نحو حاصل وثابت في الاول وحصل وثبت في الثاني قال في المغني ان
اريد المضي قدر كان او استقر او وصفهما وان اريد الحال او الاستقبال
نحو الصوم في اليوم والجزا في غد قدر مضارعهما هذا هو الصواب وقد اغفلوه
انتهي قال التفتازاني في حواشي الكشاف ومما يجب التنبه له انه
اذا قدر في الظرف المستقر كان او كاين فهو من التامة بمعني حصل وثبت والظرف
بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا لكان الظرف في موضع الخبر فتقدر كان
وتسلسل التقديرات باب العوامل الداخلة علي المبتدا
والخبر قوله وتسمي النواسخ النواسخ جمع ناسخ وهو في اللغة من النسخ
بمعني الازالة يقال نسخت الشمس الظل اذا ازالته ورفعته بانبساطها وسميت
نواسخ لازالتها حكم المبتدا والخبر قوله الاول كان واخواتها اي نظايرها
التصريح بها في الترجمة وعطف اخواتها مع عدم تعينها اشارة الي اتمام الباب .

قوله فانها ترفع الاسم الي اخره اعلم ان دخول هذه الافعال علي المبتدا
والخبر علي خلاف القياس لان الافعال حقها ان تنسب معانيها الي المفردات لا الي
الجمل فان ذلك للحروف نحو هل جاء زيد ولكنهم توسعوا فيها ونسبوا معانيها الي
الجمل ورفعوا بها المبتدا تشبيها بالفاعل ونصبوا بها الخبر تشبيها بالمفعول وما ذكره
من نسبة الرفع الي هذه الافعال هو مذهب البصريين وقال الكوفيون انه لا عمل
لها الا في الخبر لان الاسم لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم
بها اذا كان ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين والضمير بالاستقراء انما يتصل بعامله ويلزم
علي قول الكوفيين ان تكون هذه الافعال ناصبة رافعة وهذا غير معهود في الكلام
وما ذكره من تسمية المرفوع باسمها والمنصوب بخبرها تسميه اصطلاحية خالية عن
المعني لان المرفوع ليس اسما لها حقيقة وانما هو اسم المعني الذي وضع وكذا المنصوب
ليس خبرا لها حقيقة وانما هو خبر اسمها واذا كانت تسمية اصطلاحية فلا حاجة الي
تقدير مضاف اي خبر اسمها ولا ورود للاعتراض بان المرفوع ليس اسمها والمنصوب
ليس خبرها وقد يقع بعدها المبتدا والخبر مرفوعين فيكون اسمها ضمير شان مستترا
فيها والجملة بعده خبر نحو كان زيد عالم اي الشان زيد عالم وكقوله اذا مت كان
الناس نصفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع واعلم ان ابن هشام الخضراوي
جوز في قولهم كان قولك ان تفعل ان يكون قولك اسم كان وهو مع فاعله سد
مسد خبرها كما يسد مسد خبر المبتدا وهي مسيلة لطيفة قوله وانما لم يسم
الاسم الخ اي حقيقة فلا ينافي ان المرفوع يسمي فاعلا مجازا والمنصوب يسمي مفعولا مجازا
قوله لان هذه الافعال في حال نقصانها الي اخره تجردت ان اراد كما هو ظاهر
كلامه انها تجردت عن الحدث المخصوص الذي من شانه ان يصدر عن الفاعل ويقع علي
المفعول فلا اشكال وان اراد انها تجردت عن مطلق الحدث فالصحيح خلافه

وانها

والعائد اعلي الحدث قوله ومن ثم سماها الزجاجي حروفا قد استعمل الشارح
كغيره ثم للمكان المجازي وتبين في كل محل بما يناسبه فقوله هنا ومن ثم اي من هنا وهو
الفاتجردن عن الحدث وصارت كالروابط وفي شرح التسهيل للدماميني ما نصه فانظر
ثم في قوله العلما ومن ثم كان كذا هل معناه معين هنا كما اي التي للبعد او معني
هنا التي للقرب والظاهر هو الثاني انتهي فان قلت ما علاقة هذا المجاز وما قرينته
قلت ذكر بعضهم في قول ابن الحاجب ومن ثم اختلف في رحمن ما نصه قوله
ومن ثم للاشارة الي المكان الاعتباري كانه شبه الاختلاف المذكور في شرط تاثير
الالف والنون انه انتفا فعلانة او وجود فعلي بالمكان في ان كلا منهما منشا امر اذ المكان
منشا النبابات والاختلاف المذكور منشا اختلاف اخر وهو الاختلاف في صرف رحمن
لجعل الاختلاف المذكور من افراد المكان ادعا ثم شبه المكان الاعتباري بالمكان
الحقيقي لاشتراكهما في المكانية فذكر اللفظ الموضوع للمكان انتهي وعلي قياسه يقال
هنا شبه ما ذكر من تجردها عن الحدث لكونه منشا للتسمية المذكورة بالمكان الي اخره
فليتامل وامامن فالاظهر الابح انها للتعليل اي من اجل ماذكر فقد اطبق شراح كافية
ابن الحاجب الرضي وغيره علي حملها علي معني التعليل في نحو قوله الكافية في بحث
لا ينصرف ومن ثم كان اختلف في رحمن ويصح كونها لابتدا الغاية وممن صرح بان
الافعال الناقصة لا تدل علي معني مستقل اي حدث السيد وغيره من المحققين ولذا عدها
المنطقيون اداة قوله علي ماذكر هنا اي في هذه المقدمة والا فهي اكثر من ذلك
واقتصاره من اخوات كان علي ماذكره لشهرته ولانه متفق علي عده من هذه الافعال
قوله وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الماضي تكون ايضا تامة بمعني صار نحو كانت
فراخا بيوضها اي صارت بيوضها فراخا وقوله تعالي فكانت هبا وقوله تامة بمعني
وجد وثبت فلا تقتضي الا فاعلا وهي معه كلام تام كقوله تعالى وان كان ذو عسرة وقوله

تعالي كن فيكون اي احدث فيحدث وكان اي ثبت كذا الحظه الله ولا شي معه وكان في قوله
تعالي ان في ذلك لذكري لمن كان له قلب يحتمل ان تكون تامة او ناقصة او زايدة قاله
ابن الحاجب **قوله** والاستمرار اي في الازمنة تفسير للدوام وقيل المراد بالدوام عدم
افادة انقطاع سابق او لاحق فيشمل ما اذا اريد الثبوت من غير تعرض للقطع ولا للدوام
نحو كان زيد قايما وما اذا اريد افادة الدوام كما في المثال الذي ذكره الشارح وهذا
وان كان فيه تكلف تام الا انه احسن معني اذ يلزم علي التفسير الاول عدم ذكر بعض
معانيه **قوله** امسي زيد غنيا اي ثبت الغني لزيد وقت المسي وتجي امسي ايضا
بمعني صار اي التقدير علي وجه الانتقال من غير ملاحظة الوقت المفهوم منها
تقول امسي زيد غنيا اي صار وتجي تامة بمعني الدخول في وقتها نحو امسي
زيد اي دخل في وقت المسا **قوله** اصبح البرد شديدا اي ثبت الشدة للبرد
وقت الصباح وتجي ايضا بمعني صار تقول اصبح زيد فقيرا اي صار وتامة
بمعني الدخول في وقتها نحو اصبح زيد اي دخل في وقت الصباح **قوله** اضحي الفقيه
ورعا اي ثبت الورع للفقيه وقت الضحي وتجي ايضا بمعني صار تقول اضحي زيد
فقيها اي صار وتامة بمعني الدخول في وقتها نحو اضحي زيد اي دخل في وقت الضحي
قوله ظل زيد قايما اي ثبت له ذلك جميع نهاره وتجي بمعني صار اي بمعني الانتقال
من غير ملاحظة الوقت كقوله تعالي ظل وجهه مسودا اي صار وتامة نحو ظلت بالمسجد
علي قلة **قوله** بات زيد مفطرا اي ثبت له ذلك جميع لياله وتجي بمعني صار بات وجهه
مسودا اي صار وتامة نحو بت بالمسجد علي قلة **قوله** وهي للتحويل والانتقال
اي من صفة الي صفة نحو صار زيد غنيا او من حقيقة الي حقيقة نحو صار الماء حجرا
والحق بصار افعال في معناها وهي آض ورجع وعاد وقعد واستحال وحار وارتد
وتحول وغدا وراح ذكرها ابن مالك في الكفاية ولعل المصنف انما تركها اشعارا

بانها

قوله صح

بالهامن الملحقات وهي اي ليس لنفي الحال عند الاطلاق اي عما يدل علي خصوص
نفي الحال او غيره والتجرد عن القرينة اي لنفي مضمون الجملة في زمان الحال اي التكلم
تقول ليس زيد قايما اي الان ولو قيد بالزمان الحاضر كان تاكيدا وزيادة
تعيين وظاهر الكلام ان قوله والتجرد عن القرينة من عطف التفسير علي
الاطلاق ويحتمل انه من عطف الاخص بنا علي تفسير بعضهم القرينة بما يدل
لا بالوضع او علي تفسير بعض اخر لها بما يدل علي الشي من غير استعمال فيه فيكون
الاطلاق اعم من التجرد عن القرينة لشموله التجرد عما يدل علي الشي بالوضع
وعما يدل عليه مع الاستعمال فيه وعن غيرهما بخلاف التجرد ونكتة العطف
ح دفع توهم اعتبار الدلالة بالوضع او مع الاستعمال في الحمل علي نفي الحال
وما ذكره الشارح مذهب الجمهور وقيل هي للنفي مطلقا اي غير مقيد بزمان
فيحتمل الحال وغيره ولذا تقيد تارة بالمستقبل وتارة بالحال وتارة بالما ضي
وهذا مذهب سيبويه قال الاندلسي واحسب ليس بين القولين
تناقضا لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل علي الحال كما يحمل عليه الايجاب
في نحو زيد قايم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو علي ما تقدم به انتهى
واحترز بقوله عند الاطلاق والتجرد عن القرينة عما اذا كان معه قرينة
تدل علي نفي غير الحال فقول حسان رضي الله تعالى عنه يمدح به الزبير
ابن العوام رضي الله عنه وما مثله فيهم وكان قبله وليس يكون الدهر
ما دام يذبل وضمير فيهم للصحابة رضي الله تعالى عنهم اجمعين والشاهد
في عجزه حيث نفي ليس المستقبل مع ان وضعها نفي الحال واسمها ضمير شان او
ضمير يعود علي مثله وخبرها يكون اي يوجد والدهر منصوب علي الظرفية
وما بعده بدل ويذبل بالمعجمة الموحدة اسم جبل معروف يقال له يذبل الجوع

لانه بجذب دايما قوله مقرونة بما النافية او شبهها كالنهي والدعا انما اعتبروا اقترانها بالنافي لتوقف استفادة الاستمرار منها علي دخول النافي عليها كما سياتي ومن امثلة النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين ومن امثلة الدعا قوله لا يزال الله يحسنا اليك وقوله الايا اسلمي يا دار مي علي البلا ولا زال منهلا بجرعايك القطر ولا هذه دعاية قوله لملازمة الخبر المخبر عنه علي حسب ما يقتضيه الحال اي لثبوت خبرها لاسمها من زمان كان للاسم قابلية الاتصاف بالخبر عرفا فمعني ما زال زيد عالما زيد عالم دايما من زمان قابلية العلم وصلاحيته والعلة في دلالتها علي هذا الاستمرار ان هذه الافعال بمعني النفي كما هو ظاهر فاذا دخل عليها النافي صار معناها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت وانما اعتبار القابلية والصلاحية فهو معلوم عقلا والحسب بفتح السين وقد تسكن اي قدر ما يقتضيه الحال قوله لنيابتها عن الظرف اي لا لدلالتها علي الزمان بذاتها اذ لو كانت دالة علي الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية والاصل مدة دوام زيد متوددا اليك فحذف الظرف وجعل الموصول مع صلته مقامه كما في قولك جيتك صلاة العصر واتيتك قدوم الحاج وهو منصوب علي المحل علي انه مفعول فيه قوله لتاولها مع صلتها بمصدر فيه تسمح والتحقيق ان المأول بالمصدر صلتها وعبارة السيد في شرح الكافية وتحقيق هذه الكلمة ان لفظة ما مصدرية والفعل بعدها بتاويل المصدر قوله وما تصرف منها اعلم ان التصرف والتصريف هنا وفي قولهم المصدر مباحث الثاني تصريف الفعل عبارة عن تحول الفعل او تحويله اي امثلة اخري من المصدر وغيره اما علي طريقة الكوفيين او بطريق الاشتراك بين ذلك وبين تحول المصدر الي امثلة اخري

وعلي

وعلي هذا فيشمل ما تصرف المضارع والامر والوصف والمصدر مثال
المصدر قول القايل ببذل وحلم ساد في قومه الفتي وكونك اياه عليك يسير
ومثال اسم الفاعل قول القايل وما كل من يبدي البشاشة كاينا اخاك
اذا لم تلفه لك منجدا واما اسم المفعول فمذهب الجمهور جواز بنا كان واخواتها
للمفعول وعليه فالاصح انه لا يقام خبرها مقام اسمها لانه مسند الي اسمها
فلو انيب لبقي المسند بغير المسند اليه وهو ممتنع خلافا للفرا بل علي القول
بانها تعمل في الظرف وهو الصحيح يقام مقام اسمها وعلي مقابله يتعين نيابة
المصدر قوله عمل ماضيها اضافة ماضي الي كان واخواتها من اضافة الاعم
الي الاخص كشجر اراك او من الاضافة البيانية اي ما هو كان واخواتها ومن
الاضافة الحقيقية بنا علي ان ماهية كان واخواتها الذهنية اعم من كان واخواتها
وان كانت اياه بحسب الخارج وبذلك يسقط ما يقال ان كان واخواتها هي عين
الماضي فما وجه اضافة الماضي اليها والمراد بالاضافة الحقيقية ما يقابل اضافة
الاعم الي الاخص والموصوف الي الصفة ايضا لان المتضايفين فيهما لم يتغايرا
حقيقة بحسب المراد قوله فالمتصرف من كان الي اخره فيه تغليب لان كان
ليس من كان وقد يقال المراد بالمتصرف من كان واخواتها المخرج عن مادة هذه
الافعال فليتامل والمتصرف بكسر الرا وفتحها لحن لان فعلها لازم قوله
علي وزان ما تقدم اي كاين علي موازنته ومشاكلته ما تقدم او موازنة ما تقدم
اياه اضافة للمصدر الي فاعله او مفعوله فيجري هنا نظير ما قيل هناك وقد
يتوقف في جواز كونها من اضافة المصدر الي مفعوله لانها تفيد خلاف المقصود
لان المقصود اعتباره بما تقدم ببيان انه موازن ومشاكل له لا العكس اي اعتبار
ما تقدم به ولان المفهوم من قولنا الشي الفلاني علي كذا ان يكون كذا وصفا له وموازنة

ما تقدم وله لبس وصغاله الا بتكلف كبير فليتامل والوزان مصدر قولك
وازن الشي اي ساواه في الوزن وقد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر
بمعنى اسم الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشي اذا كان مساويا لمرتبة شي
اخر في امر من الامور وهو المراد هنا **قوله** واما كان واخواتها فانها
تنصب الاسم وترفع الخبر ما ذكره من ان كان ترفع الاسم وتنصب الخبر
هو المشهور وقول الجمهور **قوله** بكسر الهمزة وتشديد النون قال
في المغني وتخفف فتعمل قليلا وتهمل كثيرا وعن الكوفيين انها لا تخفف
وانه اذا قيل ان زيد لمنطلق فان نافية واللام بمعنى الا ويرده
بان منهم من يعملها مع التخفيف حكى س ان عمرا لمنطلق وقرا الحرميان
وابو بكر وان كلا لما ليوفينهم **قوله** بفتح الهمزة وتشديد النون قال
في المغني وتخفف ان بالاتفاق وينبغي عملها على الوجه الذي تقدم
شرحه في ان الخفيفة **قوله** ومن ام الباب اي الراجح في الباب
الام الوالدة واصل كل شي امه ومكة ام القرى لان الارض
دحيت من تحتها وذكر بعض المفسرين ان الام في القران على خمسة
اوجه احدها الاصل ومنه قوله عز وجل وانه في ام الكتاب
لدينا لعلي حكيم والثاني الوالدة ومنه قوله عز وجل في سورة النسا
فلامه الثلث والثالث المرضعة ومنه قوله تعالى في سورة النسا
وامهاتكم اللاتي ارضعنكم اراد حرمت عليكم الرضاعات لان
المرضعة بالرضاع تسمى اما والرابع مشابهة الام في الحرمة
والتعظيم ومنه قوله تعالى في الاحزاب وازواجه امهاتهم
والخامس المرجع والمصير ومنه قوله تعالى فامه هاوية وقيل

اراد

اراد راسه وقال ابن قتيبة فامه هاوية يعني النازلة
كالام ياوي اليها قوله وتمتاز المفتوحة بكونها لا بد ان يطلبها
عامل وذلك لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد وفي حكمه في الاحتياج
الي مسند او مسند اليه وفي صلاحية الحكم عليه فلا بد من التعلق بشي
اخر ليتم الكلام قال في المغني والاصح ايضا انها اي المفتوحة
المشددة موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر فان كان الخبر
مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه فتقدير بلغني انك تنطلق او
انك منطلق بلغني الانطلاق ومنه بلغني انك في الدار التقدير
استقرارك في الدار لان الخبر بالحقيقة هو المحذوف من استقر
او مستقر وان كان جامدا قدر بالكون نحو بلغني ان هذا زيد تقديره
بلغني كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته الي المخبر عنه بلفظ
الكون تقول هذا زيد وان شئت هذا كاين زيدا ومعناهما
واحد وزعم السهيلي ان الذي يؤول بالمصدر انما هو ان الناصبة
للفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحديث قال
وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون اسما محضا نحو
علمت ان الليث الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر انتهي قوله
بخلاف المكسورة اي فانه قد يطلبها عامل نحو قال اني عبد الله وقد
لا يطلبها عامل نحو انا انزلناه الا ان اوليا الله لا خوف عليهم قوله
علي وزان ما تقدم اي كاين علي موازنته ومشاكلته ما تقدم او موازنته
ما تقدم اياه اضافة للمصدر الي عامله او معموله فيجري هنا نظير
ما قيل هناك قوله لاختلاف الفاظها اللام للوقت اي وقت

اختلاف الفاظها ولا ينبغي ان يكون للتعليل لان اختلاف الالفاظ
لا يستلزم اختلاف المعاني كما في الالفاظ المترادفة قوله
ومعنى ان وان للتوكيد النسبة اي ايجابا كانت او سلبا قال
في المطول وهاهنا بحث من التنبيه عليه وهو انه لا تنحصر
فايدة ان في توكيد الحكم نفيا للشك او ردا للانكار ولا يجب في كل
كلام موكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا المجرد
عن التاكيد والظاهر ان اللام في قوله للتوكيد زايدة اي ومعنى
ان وان للتوكيد ويحتمل انها دخلت على توهم ان ما قبلها وان وان
بدون معنى ويحتمل ان المعنى ومعنى ان وان منسوب للتوكيد نسبة
الجزئي الي الكلي قوله ومعنى لكن للاستدراك وهو تعقيب
الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه الظاهر ان الاستدراك
الذي تدل عليه الاستدراك بمعنى الرفع لا بمعنى التعقيب كما لا يخفى
على متامل ولم يظهر لي مثال لرفع ما يتوهم نفيه فاعتبروا يا اولي
الابصار قوله وكان للتشبيه اي لانشا تشبيه اسمها
بخبرها قوله وهو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى
اعلم ان الامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو
وجه الشبه وهو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه وهو
في زيد كالاسد الجراة لا الشجاعة لانتفايها في الاسد اذ هي الاقدام
عن روية وذلك يختص بالنفس العاقلة وانما اعتبرنا في وجه
التشبيه القصد لان زيدا والاسد يشتركان في كثير في الذاتيات
وغيرهما كالحيوانية والجسمية والوجود وغير ذلك مع ان شيا منها ليس

وجه التشبيه وما ذكره تفسير للتشبيه اللغوى وهو شامل لمثل
قولنا قاتل زيد عمرا وجاني زيد وعمرو والظاهر ان التشبيه الذي
تدل عليه كأن او الكاف التشبيه بمعنى المشبه والمشاركة لا التشبيه
بالمعنى الذي ذكره فان قلت التشبيه فعل المتكلم والدلالة هي صفة
اللفظ فكيف يحمل عليه ويجعل تفسيرا له قلت الدلالة مصدر
قولك دللت فلانا على كذا اذا اهديته له بمعنى ان يدل المتكلم وهو
بهذا المعنى فعل للمتكلم فليتامل قوله وهو طلب ما لا طمع
فيه او ما فيه عسرا الاول الا ليت الشباب يعود يوما والثاني نحو قوله
منقطع الرجا ليت لي مالا فاحج منه ان قلت هذا من النوع الذي
قبله اذ لا طمع لمنقطع الرجا في الحج قلت اجيب بان المراد بما
لا طمع فيه ما شانه ان لا يطمع فيه احد كعود الشباب بخلاف ما الحج به
فان الاطماع تتعلق به غالبا والتحقيق ان التمني لا يدل بالوضع على
الطلب وانما هو موضوع لانشا حالة مخصوصة يتبعها ميلان الطبع
الى حصول المتمني ولاظهارها وهي محبة حصول المتمني المخصوص اعني
محبة مخصوصة على وجه يكون آلة لتعريف حالة المتمني والمتمني كما هو شان
معاني ساير الحروف وكذلك الترجي انما هو موضوع لانشا حالة مخصوصة
واظهارها يتبعها ميلان الطبع الى حصول المترجي وهو الطماعية المخصوصة
في حصول المترجي على قياس ما عرف في معنى التمني انتهى قوله ولعل
للترجي الى اخره قال السعد التفتازاني في حواشي الكشاف ان لعل
موضوع لتوقع محبوب وهو الترجي او مكروه وهو الاشفاق والتوقع
على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون

من غيرهما كما في قوله تعالى لعل الساعة قريب كما يشهد به موارد
الاستعمال قوله حيث لا مانع احترز به عما اذا كان مانع كالالغا
وهو ابطال العمل لفظا ومحلا جوازا لضعف العامل بتوسطه نحو زيد
ظننت قايم او تاخره نحو زيد قايم ظننت قوله تفيد ترجيح وقوع
المفعول الثاني ان تدل على ترجح وقوع المفعول الثاني غالبا قوله
ظننت اي لا بمعنى اتهمت فانها حينية تتعدي الي واحد فقط كقولك
عدم لي مال فظننت زيدا ومنه وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم
وقد ترد لليقين كقوله يظنون انهم ملاقوا ربهم قوله وحسبت
اي لا بمعنى صرت احسب وقد ترد لليقين كقوله حسبت التقي والجود
خير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا قوله وخلت اي لا بمعنى
صرت ذا خال وقد ترد لليقين كقوله ما خلتني زلت بعدكم ضمنا اشكو
اليكم حمومة الالم قوله وزعمت اي لا بمعنى كفلت قوله تفيد
تحقيق وقوع المفعول الثاني اي تدل على تحقق وقوعه غالبا فلا ينافي
ما سياتي قوله وهي رايت اي لا من الراي فانها حينية تتعدي الى
واحد تارة نحو راي ابو حنيفة حل كذا وراي الشافعي حرمته والى
اثنين اخرى نحو راي ابو حنيفة الوتر واجبا وراي الشافعي سنة
ولا بمعنى ابصرت فانها حينية تتعدي الي واحد لانها من افعال
الحواس وقد تجي بمعنى ظن ومما اجتمع فيه راي بمعنى ظن وراي بمعنى
علم قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا اي يظنونه ونعلمه
قوله وعلمت اي لا بمعنى عرفت اي معرفة نفس الشي من غير حكم عليه
فتقول علمت زيدا قال الشيخ الرضي لا يتوهم ان بين علمت

وعرفت

وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معني علمت ان زيدا قايم وعرفت
ان زيدا قايم واحد الا ان عرف لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق
معنوي بينهما بل هو موكول الي اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساوق
في المعني بحكم لفظي دون الاخر انتهي وما قال الشيخ الرضي مبني علي ان
العلم والمعرفة بمعني واحد وهو قول بعض اهل الاصول والميزان ولبعضهم
قول اخر وهو ان العلم يتعلق بالكليات او المركبات والمعرفة تتعلق
بالجزئيات او البسايط قال في شرح المطالع ومن هنا اسمع
النحويين يقولون علم يتعدي الي مفعولين وعرف يتعدي الي مفعول واحد
فتامله وقد يجي علم بمعني ظن نحو فان علمتموهن مومنات **قوله**
ووجد اي لا بمعني اصبت فانها حينيذ تتعدي الي واحد ولا بمعني
حزنت او حقدت فانها حينيذ لا تتعدي بنفسها نحو وجدت علي الميت
اي حزنت عليه ووجدت علي المسي اي حقدت عليه والحاصل انك اذا اردت
وجدان الشي علي صفة اقتضي مفعولين وان اردت وجدان الشي في
نفسه فواحد **قوله** واثنان منها يفيدان التصيير والانتقال
قيل فيه بحث اذ معمولا افعال التصيير متغايران مفهوما وخارجا فلا
اشكال يصح ان يدعي كونهما مبتدا وخبرا الوجود اتحادهما خارجا وبين
ذلك انك تقول صيرت الفقير غنيا والمعدوم موجودا ولا يخفي
ان صدق احدهما علي الاخر ممتنع انتهي ولك ان تقول ان اريد انهما
متغايران دايما فهو ممنوع لان من الامثلة التي اوردها الايمة
نحو واتخذ الله ابراهيم خليلا وتركنا بعضهم يوميذ يموج في بعض ولا شك
ان المعمولين فيه غير متغايرين وان اريد انهما قد يكونان متغايرين

لم يفسر لان المصنف لم يدع انهما لا ينصبان الا المبتدا او الخبر فتامل
قوله وجعلت تجي ايضا بمعني اعتقد نحو وجعلوا الملايكة الذين
هم عباد الرحمن اناثا فان كانت بمعني اوجد او اوجب تعدت الي واحد نحو
وجعل الظلمات والنور وتقول جعلت للعامل كذا اي اوجبت له
كذا قوله ان سمعت اذا دخلت علي لا يسمع تعدت لاثنين بنا يسمع
للمفعول وذلك بان يكون معلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرا فان علقت
بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة قوله في موضع
نصب علي الحال جوز السعد التفتازاني ان تكون بيانا او بدلا بتا وبل
المصدر اي سمعت قول زيد قايلا كذا او قوله كذا ويلزم عليهما
حذف ان الناصبة ورفع الفعل بعد الحذف او جعله بمعني المصدر من غير
سابك فيما ليس من الابواب المعروفة ومثله ليس بمقيس عند المحققين والجملة
مبنية للمحذوف الذي قدر واتي بالفعل بعد سمع الماضي مضارعا اما حكاية
لحالة وقت السماع او لاحضار ذلك في ذهن السامع قوله لان
افعال الحواس لا تتعدي الا الي واحد قال في المغني راي البصرية
وساير افعال الحواس انما تتعدي لواحد بلا خلاف الا سمع المعلقة باسم عين
نحو سمعت زيدا يقرا فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الي واحد
والجملة حال فان علقت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقا نحو يوم يسمعون
الصيحة انتهي والذي عليه المحققون هو الثاني وهو انها متعدية الي مفعول
واحد وان الجملة بعده حال

باب النعت

قوله النعت الوصف والنعت والصفة الفاظ مترادفة خلافا لبعضهم فانه
قال ان النعت خاص بما يتغير والوصف لا يختص به قوله رسمه

بعض

بعض خواصه الى اخره فيه نظر لان الظاهر ان قوله النعت تابع للمنعوت الى اخره ليس وارد مورد التعريف بل هو بيان حكم من احكام النعت تامل قوله النعت تابع للمنعوت الى اخره يعني يجب ان يوافق المنعوت في ذلك والمراد في نوع رفعه ونصبه وخفضه لا في تشخصه فلا ينافي ان اعراب احدهما قد يكون محكيا واعراب الاخر لفظيا ولا ان اعراب احدهما قد يكون بالحركات واعراب الاخر قد يكون بالحروف ويسمي النعت ايضا وصفا وصفة وعلم من كلامه انه لا يجوز في شي من المنعوت ان يخالف منعوته في الاعراب فان قلت هذا منتقض بقولهم هذا جحر ضب خرب فوصفوا المرفوع وهو الجحر بالمخفوض وهو خرب قلت اكثر العرب يرفع خربا ولا اشكال فيه ومنهم من يخفضه لمجاورته المخفوض كما قال الشاعر قد يوخذ الجار بجرم الجار ومرادهم بذلك ان يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ وان كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا الوجه ففي خرب ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة وليس ذلك بمخرج له عما ذكر من انه تابع لمنعوته في اعرابه كما انا نقول المبتدا والخبر مرفوعان ولا يمنع من ذلك قراة الحسن البصري الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام ولا قولهم في الحكاية من زيدا بالنصب ومن زيد بالخفض اذا سيلت من قال رايت زيدا او مررت بزيد وارد ناان نوبط كلامك بكلامه بحكاية الاعراب قوله وتعريفه الى اخره علم منه انه لا يجوز في شي من المنعوت ان يخالف منعوته في التعريف والتنكير ونقض ذلك بامور اجباعنها في الاصل قوله تبعه ايضا في تذكيره الخ يعني انه كلما ثبت للمنعوت من هذه الامور يجب ثبوته للنعت ان كان مشتقا فان لم يكن النعت مشتقا كاي ومثل والمصدر يكون مفردا مذكرا يقال امراة اسد وان كان مشتقا على وزن فعول بمعني فاعل وفعيل بمعني مفعول

ومفعال ومفعل لمذكر وذ وتاء جري علي المذكر كربعه وعلامة لمونث
وافعل التفضيل في بعض احواله يلزمه الافراد والتذكير قوله
ويسمي النعت حينئذ حقيقيا يستثني منه النعت السببي الرافع لضمير المنعوت
فانه لا يسمي نعتا حقيقيا نحو مررت برجل قايم الاب قوله وان رفع
سببي المنعوت الظاهر مثله الضمير البارز وقد يقال اراد بالظاهر
مقابل المستتر بقرينة المقابلة فيدخل فيه الضمير البارز قوله
فالنعت في هذا القسم يلزمه الافراد دايما اي في اللغة المشهورة واما في لغة
اكلوني البراغيث فلا يلزمه الافراد قوله غير الجمع اي غير المرفوع الجمع
وهو المفرد والمثني قوله واما مع الجمع الي اخره اي واما مع المرفوع الجمع
سوا كان المنعوت جمعا ايضا كما في مثال الشارح او كان غير جمع كما في قام رجل
قعود غلمانه وما ذكره من اختيار تكسيره علي افراده هو ما في التسهيل ونص
عليه سيبويه والمبرد وقيل الاولي الافراد ونسب الي الجمهور وبه صرح السيد
في شرح الكافية وقيل ان تبع مفردا او مثني وانما اختير التكسير لان اسم الفاعل المثنا
للفعل اذا جمع جمع التكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل
لم يكسر وانما يلزم فيه ايضا شبه اجتماع فاعلين نحو قعود غلمانه كما لزم في
قاعدون غلمانه قوله ويضعف تصحيحه اي يجوز مع ضعف بل لا يجوز
في اللغة المشهورة وانما جا في لغة قليلة الاستعمال موافقة الفاعل في الجمعية
نحو قاعدون غلمانه كما جا في لغة قليلة يقعدون غلمانه نحو اكلوني البراغيث
لكن في الفعل اضعف قوله والمعرفة الي اخره قال ابن الحاجب المعرفة
ما وضع لشي بعينه اي اسم وضع لشي بعينه بان تكون الاشارة الي التعيين والتعريف
ماخوذ في معناه بحسب الوضع فان الرجل معناه بحسب الوضع الشخص او الجنس

المعين المعلوم عند السامع وقس عليه جميع المعارف وهذا هو التحقيق فاحفظه
وصح الاخبار بقوله خمسة عن قوله المعرفة لان المراد بها الجنس **قوله** الضمير
يسمي ايضا المضمر وتسميه الكوفيون كناية ومكنيا وانما سمي ضميرا من قولهم اضمرت
الشي اذا سترته واخفيته ومنه قولهم اضمرت الشي في نفسي او من الضمور وهو الهزال
لانه في الغالب قليل الحروف ثم تلك الحروف الموضوعة غالبا مهموسة وهي التا والكاف
والها والهمس هو الصوت الخفي والحروف المهموسة حروف هذا التركيب اعني سحثه شخص
خصفه السحث بالشين المعجمة والحا المهملة الالحاح في المسيلة وخصفه بالخاء
المعجمة والصاد المهملة اسم امراة والمجهورة حروف ما عدا ذلك التركيب **قوله**
وهو ما دل علي متكلم الي اخره اي اسم دل وضعا علي متكلم اي شخص يحكي به عن
نفسه او مخاطب اي شخص توجه اليه الخطاب به او غايب اي شي غير متكلم ولا
مخاطب بالمعني المذكور وتقدم ذكره اي الغالب عن ذكر ذلك الضمير لفظا
بان يذكر لفظ ذلك الغايب قبل الضمير حقيقة نحو جاني رجل اكرمته او بحسب
الرتبة نحو ضرب غلامه زيدا او معني بان يذكر قبل الضمير ما يفهم منه مرجعه نحو
اعدلوا هو اقرب للتقوي او حكما بان يكون معلوما حاضرا في ذهن المخاطب
والمتكلم فانه في حكم المذكور معدما كضمير الشان فان معني الشان يعرفه
كل احد فخرج حروف المضارعة والكاف من نحو ذلك والياء في اياي والكاف في اياك
والها في اياه لانها ليست باسما وانما هي حروف ولانها ليست دالة علي المتكلم والمخاطب
والغايب وانما هي دالة علي التكلم والخطاب والغيبة ولا دلالة لها علي الذات البتة
وخرج ايضا قول من اسمه زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد
الغايب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق علي المتكلم والمخاطب والغايب
الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغايب المتقدم الذكر فان الاسماء

الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر وخرج ايضا لفظ المتكلم لانه لا يدل علي شخص يحكي به عن نفسه ولفظ المخاطب لانه لا يدل علي شخص توجه اليه الخطاب به ولفظ الغايب لانه لا يدل علي غايب تقدم ذكره لانه كبقية الاسما الظاهرة لم يشترط في وضعه تقدم الذكر وان كان موضوعا للغايب

قوله وهو ما علق علي شي بعينه غير متناول ما اشبهه والمراد بتعليقه علي الشي تخصيصه به بحيث يفهم منه عند الاطلاق وهو معني الوضع والمراد بالتعليق عليه بعينه ان تكون الاشارة الي التعيين والتعريف ماخوذة في معناه بحسب الوضع فان الرجل معناه بحسب الوضع الشخصي او الجنسي المعين المعلوم عند السامع وقس عليه جميع المعارف فان قيل حد العلم بما ذكره ينتقض بعلم الغلبة اي لا يصدق عليه والمراد بها تخصيص احد المشتركين او المشتركات بشايع علي سبيل الاتفاق دون القصد كتخصيص البيت بالكعبة اذ لا تعليق فيه قلت الجواب عن الانتقاض المذكور ان المراد بالوضع في حد العلم الوضع حقيقة او حكما وارادة مثل هذا التعميم والتعويل عليه في التعاريف وغيرها وجريان المسامحة بارتكابه كثيرة الوقوع في كلامهم كما هو في غاية الوضوح لمن له تتبع به وانس بصنيعهم فان قلت كان عليه زيادة قوله بوضع واحد ليلا تخرج الاعلام المشتركة فانها وان كانت متناولة غيرها لكن لا بوضع واحد بل باوضاع متعددة قلت هذا التعريف الذي ذكره الشارح مساو لتعريف الكافية لابن الحاجب فانه قال العلم ما وضع لشي بعينه غير متناول غيره بوضع واحد انتهي وقد بين ابن الحاجب نفسه ان قوله بوضع واحد غير محتاج اليه كما نقلناه عنه في الاصل وذلك لان المتبادر من قوله لا يتناول غيره عدم تناوله من حيث ذلك الوضع والالفاظ يجب حملها علي المتبادر منها حيث لا مانع مع ما انضم الي ذلك من العلم

الضروري

الضروري لحمل احد بادني تامل بان هذا هو المراد والا لزم خروج الكثر الاعلام
بل انحصار العلم في بعض اسمائه تعالي وهو ضروري البطلان وايضا
فقيد الحيثية مراد في تعريف الامور التي تختلف بالاعتبار كما نص عليه
الايمة فالمعني هنا ما وضع لشي بعينه غير متناول ما اشبهه من حيث
انه وضع لذلك وحينئذ يندفع الاشكال راسا قوله علم شخص
وذلك بان يكون موضوعا لشخص باعتبار كونه معينا معلوما قوله
لعاقل لو قال لعالم لكان اولي قوله عدن اسم بلد بساحل اليمن قوله
كشذقم بالذال المعجمة علم علي جمل للنعمان بن المنذر قوله هيلة
اسم لشاة قوله علم جنس اعلم ان علم الجنس هو الموضوع
لماهية معينة في الذهن اي باعتبار تعينها فيه وقد يستعمل واحد
مبهم او معين باعتبار اشتماله علي الماهية كقوله ان رايت
اسامة فغر منه وهذا اسامة مقبلا نص عليهما المحلي وعلي هذا
الاستعمال حقيقي باعتبار الاشتمال علي الماهية المذكورة فالمعتبر
عندهم في علم الجنس هو كونه موضوعا للماهية الحاضرة في الذهن ومشارا
به اليها باعتبار حضورها وتعينها ذهنا والفرق بين علم الجنس كاسامة
واسم الجنس اما بالنسبة لاسم الجنس النكرة كاسد فواضح اذ علم الجنس
موضوع للماهية بالاعتبار في نفسها لا بهذا الاعتبار فرادهما واحد
لكنه يختلف بالاعتبار واما بالنسبة لاسم الجنس المعرفة كالاسد فهو
ان علم الجنس يدل علي الماهية المعينة من حيث هي معينة معلومة
بجوهر اللفظ بخلاف اسم الجنس فان التعيين فيه مستفاد من الاداة
والحاصل ان التعيين حاصل في الاقسام الثلاثة الا انه مصاحب في اسم

الجنس النكرة ملاحظ في اسم الجنس المعرفة كعلم الجنس لكنه في الاسم الجنس من
الاداة وفي علمه من جوهر اللفظ **قوله** نحو حضاجر علم على الضبع فانه
وضع لماهية الضبع المتحدة في الذهن باعتبار كونها متعينة معلومة **قوله**
واسامة علم الاسد فانه وضع لماهية الاسد المتحدة في الذهن بالاعتبار
المذكور **قوله** كسبحان وبرة سبحان علم للتسبيح وبرة للمبرة اي
البر واذا كان سبحان علما كان منقطوعا عن الاضافة وممنوعا من الصرف
للعلمية وزيادة الالف والنون واكثر استعماله مضافا اما الى فاعله
او الى مفعوله فاذا اضيف فليس بعلم لان الاعلام لا تضاف وانتصابه
بفعل متروك الاظهار **قوله** والاسم المبهم الى اخره الظاهر
ان المصنف اراد بالاسم المبهم الموصولات واسما الاشارة لا اسما الاشارة
فقط كما قال الشارح وانما سميت مبهمة لانه لا يعلم معانيها منها بالتعين
وان اعتبر في معانيها الاشارة الى التعيين وانما تعرف معانيها من الاشارة
والصلة بخلاف الضماير فان التكلم والخطاب والغيبة معتبرة في مفهومها
فيعلم منها المقصود فلم تكن مبهمة مطلقة فتامل ذلك ففيه نظر فقول
المصنف الاسم المبهم اي في الجملة **قوله** وهو اقسام وبيان ذلك
ان المسمى اما مذكر او مونث وكل واحد منهما اما مفرد او مثنى او مجموع
فهذه ستة والمخاطب باسم الاشارة كذلك فالمجموع ستة وثلاثون
الا ان العرب وضعت لفظ الجمع للمذكر والمونث في الاول ولفظ المثنى
لهما في الثاني فالستة والثلاثون اقسام عقلية والواقع منها اربعة وعشرون
وسقط اثنا عشر لانه يسقط من ستة المشار اليه احد الجمعين لاشتراكهما
في لفظ واحد بضروب في ستة المخاطب ويسقط من ستة المخاطب واحد

لاشتراك

لاشتراك التمثنين في لفظ واحد يضرب في ستة المشار اليه فمجموع الساقط
اثنا عشر وان نظرت الى احوال المشار اليه من القرب والبعد والتوسط
كانت مايه وثمانية من ضرب ثلاثة في ستة وثلاثين والواقع منها اثنان
وسبعون لانه سقط ستة وثلاثون حاصلة من ضرب الاثني عشر ،،
الساقط من الستة والثلاثين في ثلاثة القرب والبعد والتوسط
قوله فهذا للمفرد المذكر اي ولو حكما لصحة قولك ذا الجمع وذا
الفريق وذا الركب وزاد بعضهم ذائهم مكسورة بعد الالف وذاه
بها مكسورة بعد الهمزة ومذهب البصريين ان ذا ثلاثي الوضع بدليل
تصغيره على ذيا باعادة المحذوف قوله وهذه للمفردة المونثة
اي ولو حكما لصحة قولك هذه الجماعة وهذه الفرقة وهذه الطايفة
وهي بذال مكسورة معجمة فيها ساكنة او مكسورة باختلاس والمراد
به عدم الاشباع او باشباع فتتولد بعد كسرة الها يا ساكنة قوله
وهذان للمثنى المذكر الى اخره اي ثابتان للمثنى المذكر وثبوت للجزئي لكليه
ويحتمل انه اراد بالمثنى الاثنين والمعنى موضوعان للاثنين من المذكر
والمونث اي الذكر والانثى ورفعا حالا من الالف ونصبا وجرا حال
من اليا ويحتمل انه حال من المثنى اي وما ذكر ثابت للمثنى في حالة الرفع
والنصب والجر والمتبادر من هذا الكلام اعراب هذه الصيغ وبه
قال بعضهم وعليه ابن مالك وذلك لاختلاف اخرها باختلاف
العوامل وادعا ان كل واحد منها صيغة مستانفة خلاف الظاهر قوله
وهولا بضم اوله وكسر اخره ممدود اعند الحجازيين مقصورا عند غيرهم
وقد اشار الى ذلك بقوله والمد على الافصح قال الرضي وقد ينون

مكسورا والتنوين للتنكير كما في صه وان كانت او لامعرفة فتكون فايدتها
البعد حتي يصير المشار اليهم كالمنكورين فيكون اولا كاولئك وقد ينقص
ويكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فحمل علي الياء لاستثقال اكتناف
ثقيلتين للكلمة وهما الضمة في الاول والواو في الاخير وقد تبدل الهمزة الاولى
من اولاها فيقال هلا وقد تضم الهمزة الاخيرة فيقال اولا قوله
والاسم الذي فيه الالف واللام للتعريف خرج ما ليس فيه الالف واللام للتعريف
فانه ليس من هذا القسم بل قد يكون علما وقد يكون غيره واعلم ان ابدال اللام
ميما لغة حميرية زعم بعضهم انها مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في
اولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس قال ابن هشام الانصاري
ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم بدليل دخولها علي النوعين في قوله
صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر اخرجه احمد قوله
والمضاف الي واحد من هذه الاربعة مشروط بان لا يكون المضاف
متوغلا في الابهام وان تكون اضافته معنوية اي تفيد اثرا في المعنى بخلاف
المضاف المتوغل في الابهام كمثل وغير ونظير وسواء وند وترب وشبه
لا شبيه فان المراد بالشبه ما يشبه الشيء من جميع الوجوه وما يشبه الشيء
من جميع الوجوه يكون متعينا فلا يتعرف بالاضافة الا اذا تعين المراد نحو مثلك
ان كان لك مثل معين وبخلاف الذي اضافته لفظية نحو جا الذي ضارب
زيد الان او غدا فانه علي تنكيره ويستثني مما ذكر اضافة حسبك ونهيك
وناهيك وكافيك وشرعك وهدك وهمك وكفيك مثلث الكاف فانها
لا تفيد التعريف غالبا والمراد المضاف الي ما ذكر المضاف بلا واسطة او
بواسطة فيدخل المضاف الي المضاف الي واحد من هذه الاربعة قوله

غلامي

غلامي وغلامها الي اخره اي الغلام المعلوم المعين قال الرضي هذا
بحسب اصل الوضع وقد يستعمل لغير معين علي خلاف الوضع قال
استاذ شيخنا واقول لا يصير بذلك نكرة فان التحقيق ان التعريف الاضافي
يقصد به احد المعاني الاربعة المعلومة للمعرف باللام علي ما تقدم فاحفظه
قوله في درجة ما اضيف اليه اي في رتبته فالمضاف الي العلم في رتبة
العلم وكذا الباقي قوله الا المضاف الي المضمر فانه في درجة العلم وذلك
ليلا ينتقض القول بان الضمير اعرف المعارف ويكون اعرفها شيئين
المضمر والمضاف اليه وهذا مذهب سيبويه والاندلسيين وقد بينا دليل
ذلك مع الجواب عنه في الاصل قوله الاول المضمر لا ينعت ولا ينعت
به اي لا يجوز علي الاصح جعله نعتا ولا منعوتا وكذا اسم الفعل ومصدر حذف
فعله وجوبا كسقيا ومن وما الموصولة واسم الشرط والاستفهام وكم الخبرية
اما انه لا ينعت فلان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة
لهما الي التوضيح وحمل عليهما ضمير الغايب وعلي الوصف الموضح الوصف المادح والذام
وغيرهما طردا للباب واما انه لا ينعت به فلانه ليس في الضمير معني الوصفية وهو
الدلالة علي قيام معني بالذات لانه لا يدل الا علي الذات لا علي قيام معنى بها
قوله والثاني العلم ينعت ولا ينعت به انما نعت لازالة الاشتراك ولم
ينعت به لانه ليس بمشتق ولا في حكمه قوله والنكرة لا تحصر بالعد بل بالحد
اعلم ان الناس قد اكثروا من حدود المعرفة والنكرة وليس فيها حد سالم قال
ابن مالك من تعرض لحدهما عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه قوله
كل اسم شايع في جنسه الخ اي كل اسم شايع في افراد مفهوم كلي موجودة اي حاصلة
في الخارج بوضعه لذلك المفهوم الصادق علي كل من تلك الافراد بان لم تختص ببعضها

دون بعض بل يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا كرجل فانه شايع في زيد وعمرو وبكر وغيرها من الافراد الموجودة لمفهوم الادمي الذكر الموضوع له لفظ رجل فانه يطلق علي كل منها اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك المفهوم لا من حيث خصوصه او غير موجودة اي غير حاصلة في الخارج لكنها بحيث كلما فرض منها صدق عليه ذلك المفهوم الموضوع له ذلك الاسم بان لا يختص بواحد منها دون غيره بل يستعمل استعمالا حقيقيا في كل منها كلفظ شمس فانه شايع في افراد مفهوم الكوكب النهاري لا يختص به واحد منها دون غيره وهي غير حاصلة في نفس الامر لكنها بحيث كل ما فرض منها اطلق عليه هذا الاسم اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك المفهوم لا من حيث خصوصه فعلم انه لم يرد بالجنس ما هو مصطلح اهل الميزان بل ما يعم النوع والصنف وغيرهما والمراد افراد المفهوم الكلي واما الجنس فلا يتصور فيه شياع لانه شي واحد ولا حصول له في الخارج الا في ضمن افراده علي نزاع كبير في محله واما الحصول الذهني فهو ثابت لساير الاجناس واما قوله لا يختص به واحد دون اخر تفسير لقوله شايع واشار الشارح بقوله من افراد جنسه الي ان في كلام المصنف مضافا مقدرا اي في افراد جنسه كما تقدم التنبيه عليه فان قلت يرد عليه ان التعريف للماهية وكل للافراد قلت المراد هنا المفهوم الكلي الصادق علي كل اسم شايع في جنسه لا يختص به واحد دون اخر لظهور ان الموضوع له الماهية لا الافراد فلو اسقط لفظ كل المشعر بالافراد كان اوضح لكنه اتي بها لبيان الاطراد **قوله** فانه شايع في جنس الرجال اي في افراد جنس الرجال **قوله** بل هو صادق علي كل فرد من افراد جنسه علي سبيل البدل يعني انها تصدق علي كل واحد بدلا عن الاخر **قوله** فيه غموض اي خفا لما علمت في شرحه **قوله** وتقريبه اي تقريبه الي فهم المبتدي **قوله** كل ما صلح دخول الالف واللام

علية

عليه يرد عليه النكرات اللازمة للتنكير وغريب واحدا ذا لم تتقدمه همزة
بدلا من واو واحد فان ما همزته كذلك يقع في الاثبات وتدخل عليه الالف واللام
نحو قل هو الله احد ويجاب بان النكرة المذكورة حاصلة لدخول الالف عليها بحسب
اصل الوضع وعدم صلاحيتها لما ذكر عارض من جهة ان الوضع التزم استعمالها
علي وجه التنكير **قوله** في فصيح الكلام قيد به حتي لا يرد ما دخلت عليه الالف
واللام من المعارف فان **قلت** وحتي لا يرد المضارع الداخلة عليه ان نحو ما انت
بالحكم الترضي حكومته **قلت** ذلك خرج بتفسير ما بالاسم **قوله** نحو الرجل
والفرس اي نحو الالف واللام من الرجل والفرس في انها للتعريف فلا اشكال في التمثيل
غاية الامر انه تسامح في عادة المصنفين ولا حاجة الي التكلف الذي ارتكبه الشارح

باب العطف

ومراده بالعطف عطف النسق القرينة علي ذلك
قوله وحروف العطف عشرة والنسق النظم والمراد به هنا المنسوق **يقال**
نسقت الدر اي نظمته والعطف لغة الرجوع واصطلاحا يقال لعمل المتكلم هذا
العمل الخاص وللمعطوف بيانا او عطف نسق وهذا هو المراد ولهذا يتبين فساد
ما قيل ان صواب العبارة المعطوف عطف النسق وسياتي في كلام المصنف تعريف
المعطوف عطف نسق واما عطف البيان فهو تابع جامد يوضح متبوعه ان كان معرفة
نحو اقسم بالله ابو حفص عمر او يخصصه ان كان نكرة نحو او كفارة طعام مساكين
وقد يجي للمدح كما في **قوله** تعالي جعل الله الكعبة البيت الحرام فان الزمخشري
ذكر ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة جي به للمدح لا للايضاح كما تجي الصفة لذلك وعلي
هذا يشكل اعتبارهم في تعريف عطف البيان التوضيح او التخصيص الا ان يقال
انه غالبي **قوله** وهو العطف بحروف مخصوصة **قال** ابو حيان ولكونه
بادوات محصورة لا يحتاج الي حده وما حده كابن مالك بكونه تابعا باحد حروفها

العطف لم يصب مع ما فيه من الدور لتوقف معرفة المعطوف علي حروفه ومعرفة
الحروف علي العطف انتهي وبه يعلم ما في تعسيف الشارح المذكور من الانتقاد **قوله**
وحروف العطف عشرة اي مجموعها عشرة وعدها في التسهيل ثمانية ثم **قال**
وليس منها الكن وفاقا ليونس ولا اماوفاقا له ولابن كيسان ولا الا خلافا للاخفش
والفراء ولا ليس خلافا للكوفيين ونقله ابن عصفور عن البغداديين ولا اي
خلافا لصاحب المستوفي وعدها في الخلاصة تسعة وابن الحاجب عشرة **قوله**
علي القول بان اما المكسورة الهمزة عاطفة القايل بذلك اكثر النحويين ويعني القايل
بذلك اما الثانية في قولك جاني اما زيد واما عمرو **قال** الرضي وشبهة
من جعلها حرف عطف كونها بمعني او ولا يلزم ذلك فان معني المصدرية معني
ما المصدرية والاولي ناصبة للمضارع دون الثانية **قوله** والتحقيق
خلافه اي انها غير عاطفة واليه ذهب يونس وابن كيسان ووافقهما ابن
مالك علي ذلك لملازمتها غالبا الواو العاطفة ولا يدخل عاطف علي عاطف ولان
وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيهة لا بعد بوقوع الواو مسبوقة بمثلها
في مثل لا زيد ولا عمرو فيها ولا هذه غير عاطفة باجماع فلتكن اما كذلك **قوله**
لمطلق الجمع اي موضوعة لمطلق الجمع اي الاجتماع في شي من غير تقييد ذلك الاجتماع
بكون زمان ذلك المجتمع واحدا بل اعم من ان يكون بينهما مهلة وترتيب او لا وعدل
اليه عن **قول** ابن الحاجب وغيره الجمع المطلق لما قيل من ايهامه تقييد الجمع
بالاطلاق والغرض نفي التقييد والحق ان مودي العبارتين واحد لان المطلق
هنا ليس للتقييد بعدم القيد بل لبيان الاطلاق كما يقال الماهية من حيث
هي والماهية لا بشرط والا لم يصدق بترتيب ولا معية وسبب توهم الفرق بينهما
الفرق بين الما المطلق ومطلق الما مع الغفلة عن ان ذلك اصطلاح شرعي في

بعض

بعض انواع المياه وما نحن فيه اصطلاح لغوي وما ذكره الشارح من ان الواو لمطلق
الجمع هو مذهب البصريين فيصح ان يعطف بها اللاحق اي متاخر عن المتبوع في حصول
ما شاركه فيه له وسابق اي متقدم علي المتبوع ومصاحب اي موافق للمتبوع فاذا
قلنا جاء زيد وعمرو فهو لاجتماع زيد مع عمرو في المجي واذا قلنا جاء زيد وجاء عمرو فهو لبيان
ان بحيهما مجتمعان في الوجود سوا كان بين الامرين زمان ومهملة او لا قال
في التسهيل وتنفرد الواو بكون متبوعها في الحكم محتملا للمعية برجحان والتاخر بكثرة
والتقدم بقلة انتهي قوله للترتيب والتعقيب اي موضوعة لذلك فهي تدل
علي ان الاجتماع علي وجه يكون المعطوف عليه مقدما علي المعطوف بوجه ما وقد
تقدم لمعني الترتيب كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها ومعني التعقيب كون
ما بعدها واقعا بعد ما قبلها من غير مهلة وتراخ فان قلت التعقيب مشتمل
علي الترتيب ومستلزم له فلم صرح الشارح به قلت لبيان انه معتبر في
الوضع لانه لا يلزم من استلزام التعقيب له انه معتبر في الوضع معه
فلو سكت عنه لم يعلم انه معني وضعي للفا لانه لا يلزم بل ولا يتبادر من كونه
لازما لمعناها انها موضوعة له والتعقيب في كل شي بحسبه تقول قام
زيد فعمرو اذا عقب قيام عمرو قيام زيد ودخلت البصرة فالكوفة اذا لم تقم في
البصرة ولا بينهما وتزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين التزوج والولادة الا مدة
الحمل مع لحظة الوطي ومقدمته قوله وثم بضم المثلثة للترتيب والتراخي
تقدم معني الترتيب واما التراخي كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها بمهلة وتراخ
ولهذا قال سيبويه ان المرور في نحو مررت برجل ثم امراة مروران لاجل تراخي
احد المرورين عن الاخر انتهي وايضا لا تكون ثم للسببية لانه لا يتراخي المسبب
عن السبب التام انتهي وقد تجي ثم لمجرد التعقيب في الذكر والتدرج في درج الارتقا

سوا كان بينهما تراخ ومهلة ام لا وسوا كان الثاني بعد الاول في الزمان
او لا كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد جده قبل ذلك فقدم
سيادة الاب بالنسبة وان كانت متاخرة عن سيادة ابيه لان سيادة
نفسه احضر وكذا سيادة الاب بالنسبة الي سيادة الجد وفي ثم اربع
لغات ثم وثم وثمت وثمت **قوله** للتخيير والاباحة ليس المراد الاباحة
الشرعية بل العقلية او العرفية لان الكلام في معني او قبل ظهور الشرع
في اي وقت كان وعند اي قوم كانوا والفرق بين التخيير والاباحة
ان التخيير يابي جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها والاباحة لا تاباه الا
تري انه لا يجوز له ان يجمع بين تزوج هند واختها وله ان يجالس العلما
والزهاد **قوله** بعد الطلب اي بعد صيغة الطلب لانه لا طلب
في الاباحة والظاهر ان المراد صيغة الامر دون غيره من انواع الطلب
فليتامل ثم رايت الرضي **قال** واما في ساير اقسام الطلب
فالاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو ولا تعرض فيه لشي من المعاني
المذكورة واما التمني نحو ليت لي حمارا او فرسا فالظاهر فيه جواز
الجمع اذ في الاغلب من العادات ان من يتمني احدهما لا ينكر حصولهما
معا واما التحضيض نحو هلا تتعلم النحو او الفقه وهلا تضرب زيدا او
عمرا والعرض نحو الا تتعلم النحو او الفقه والا تضرب زيدا او عمرا
فكالامر في الاباحة والتخيير بحسب القرينة **قوله** وللابهام
والشك بعد الخبر يعبر عن الابهام بالتشكيك والمراد التعمية علي
المخاطب مع علم المتكلم بالحال فالشك من جهة المتكلم والابهام من جهة
السامع ويتردد النظر في ان المراد بالشك هنا هو المعني الاصولي

او

او مطلق التردد واعلم ان التحقيق ان او لاحد الشيين او الاشيا
وهذه المعاني المذكورة لها انما يفيدها السياق والقراين واعلم
ايضا انه لا تنافي بين نسبة هذه المعاني الي او ونسبة التخيير والاباحة
منها الي صيغة الامر لان كلا منها له دخل فيهما لان صيغة الامر تستعمل للتخيير
او الاباحة مجازا لكن لا بد من قرينة تصرفه الي ذلك وتعلق الفعل المذكور باحد
الشيئين او الاشيا وبدون صيغة الامر او ما قام مقامها لا تفيد
معني التخيير او الاباحة اي المعني الذي يمكن ان يوصف بالتخيير والاباحة
قوله نحو وانا او اياكم لعلي هدي او في ضلال مبين مثال
لان التي للابهام وظاهر كلامه ان الشاهد في او الاولي واو الثانية
لكن قال ابن هشام الشاهد في الاولي قال الدماميني لا ادري
لم امتنع كون الشاهد في او الثانية ايضا والمعني وان احد الفريقين منا
ومنكم لثابت له احد الامرين كونه علي هدي او كونه في ضلال مبين قوله
وام لطلب التعيين اي وهي لطلب التعيين وليس العطف لها مقيدا
بكونها لطلب التعيين لانه يعطف بها ايضا اذا كانت مسبوقة بهمزة التسوية
قال في المغني وربما توهم ان المراد بها اي همزة التسوية الواقعة بعد
كلمة سوا بخصوصها وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد ما ابالي وما ادري
وليت شعري ونحوهن والضابط انها الهمزة الداخلة علي جملة يصح حلول
المصدر محلها نحو سوا عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم ونحو ما ابالي
اقام ام قعد الا تري انه يصح سوا عليهم الاستغفار وعدمه وما ابالي
بقيامك ام قعودك انتهي قوله واما المكسورة الهمزة اعلم ان في
اما اربع لغات كسر الهمزة وهي لغة اهل الحجاز ومن جاورهم وهي الفصحي

ولذا اقتصر عليها الشارح وفتحها وهو لغة قيس واسد وتميم وابدال
ميمها ياء مع كسرة الهمزة وفتحها واصل اما ان فضمت اليها ما وقد جاءت
علي الاصل في قوله وقد كذبتك نفسك فاكذبنها فان جزعا وان
اجمال صبر قوله المسبوقة بمثلها مقتضاه انه لا بد من تكرارها
وذلك غالب لا لازم قوله مثل او في معانيها اي انها ترد لما ترد له
او من المعاني من التخيير كالمثال الذي ذكره الشارح والاباحة نحو جالس اما
العباد واما الزهاد والشك والابهام والتقسيم نحو الكلمة اما اسم واما
فعل واما حرف ولا ترد للاضراب ولا بمعنى بل ولا بمعني الي ولا الا ولا الي
التعليلية ولما كانت عبارته شاملة للجميع والعذر عنه انه لم يذكر من معاني
او فيما سبق سوي الاربعة المتقدمة فقوله مثل او في معانيها
اي السابقة والاضافة قد ترد للعهد كما تقدم لك ذلك غير مرة واعلم ان
الفرق بين او واما من جهتين احدهما ان اما لا بد من تكرارها والثاني
ان الكلام مع اما مبني من اوله علي ما جي لها لاجله بخلاف او وانما قيد بقوله
في معانيها لما قدمه من ان التحقيق انها ليست بعاطفة قوله
فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فدا اي فاسروهم واحفظوهم والوثاق
بالفتح والكسر ما يوثق به وقوله فاما منا بعد واما فدا اي
فاما تمنون منا او تفدون فدا والمراد التخيير بعد الاسر بين المن والاطلاق
وبين اخذ الفدا وهو ثابت عندنا فان الذكر الحر المكلف اذا اسر تخير الامام
بين القتل والمن والفدا والاسترقاق منسوخ عند الحنفية او مخصوص
بحرب بدر فانهم قالوا يتعين القتل او الاسترقاق وقرئ فدا كعصا
قوله وبل للاضراب اعلم ان احالها في الاضراب تختلف

كما يعلم مما سياتي وللعطف بها عند الجمهور شرطان افراد معطوفها وان
تسبق بايجاب او امر او نهي او نفي ومعني الاضراب بعد الاولين ان يجعل
المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاء زيد
بل عمرو يحتمل مجي زيد وعدم مجيه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجي
قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاني زيد لا بل عمرو فهي تفيد عدم مجي زيد قطعا
فهي تفيد سلب الحكم عما قبلها حتي كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها كقام
زيد بل عمرو وبعد الاخيرين تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها
كما ان لكن كذلك فالنهي نحو لا تضرب زيدا بل عمرا فتقرر نهي المخاطب عن ضرب
زيد وتامر بضرب عمرو فان دخلت علي جملة فهي حرف ابتدا اي حرف يبتدا بعده
الجمل اي تستانف وتقطع عما قبلها وخالف في ذلك البدر بن مالك وصرح
بانها عاطفة في قوله فان كان المعطوف بها جملة واعلم انها قد تكون في
الجمل رجوعا عما في المتقدمة نحو بل قالوا اضغاث احلام بل افتراه بل هو
شاعر وتنبيها علي رجحان ما في المتاخرة نحو بل ادرك علمهم في الاخرة
بل هم في شك منها بل هم منها عمون **قوله** ولا للنفي للعطف بها شروط
افراد معطوفها خلافا لابن الخباز في النهاية فانه جوز ان يعطف بها بلا
الجملة نحو زيد قايم لا عمرو قاعد ويقيم زيد لا يسافر عمرو وان تسبق بايجاب
او امر اتفاقا كهذا زيد لا عمرو واضرب زيدا لا عمرا او نداء خلافا لابن
سعدان نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وفي معني الامر الدعا نحو غفر الله لزيد لا بكر والتحضيض
نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا واجاز الزجاج العطف بها علي اسم لعل كما يعطف بها
علي اسم ان نحو لعل زيدا لا عمرا منطلق ولا يعطف بها بعد الاستفهام لا يقال
اضربت زيدا لا عمرا وان لا يصدق احد متعاطفيها علي الاخر نص عليه السهيلي

وهو حق فلا يجوز جاني رجل لا زيد ولا عكسه ويجوز جاني رجل لا امراة **قوله**
ولكن الي اخره ما ذكره المصنف من ان لكن من حروف العطف هو مذهب اكثر
النحويين وذهب يونس الي انها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو
قبلها عاطفة لما قبلها علي ما بعدها عطف مفرد علي مفرد وللعطف بها شروط
افراد معطوفها وان تسبق بنفي او نهي وان لا تقترن بالواو وهو مذهب
الفارسي واكثر النحويين وقيل انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو
مع ذلك زايدة وقيل غير ذلك وهي حرف ابتدا اذ تلتها جملة كقوله ان
ابن ورقا لا تخشي بوادره لكن وقايعه في الحرب تنتظر وتلت واوا نحو
ولكن رسول الله اي كان رسول الله وليس المنصوب معطوفا بالواو لان متعاطفي
الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والايجاب او سبقت بايجاب نحو قام زيد
لكن عمرو لم يقم ولا يجوز لكن عمرو علي انه معطوف خلافا للكوفيين **قوله**
وحتي في بعض المواضع ومعناها التدريج والغاية معنى الغاية اخر
الشي ومعنى التدريج ان ما قبلها ينقضي شيا فشيا الي ان يبلغ الي الغاية
وهو الاسم المعطوف ولذا وجب ان يكون المعطوف بها جزا من المعطوف
عليه اما حقيقة كقولك اكلت السمكة حتي راسها او تقديرا كقوله القي
الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتي نعله القاها فعطف نعله بحتي وليس
جزا مما قبلها تحقيقا لكنه جزء تقديرا لان معنى الكلام القي ما يثقله والتحقيق
ان المعتبر في حتي ترتب اجزا ما قبلها ذهنا من الاضعف الي الاقوي او بالعكس
ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته
للاجزا الاخر نحو مات كل اب لي حتي ادم او في اثنايها نحو مات الناس حتي الانبيا
عليهم الصلاة والسلام او في زمان واحد نحو جاني القوم حتي خالدا اذا جاوك

معا

معا ويكون خالداً اضعفهم اداقواهم فان قلت ما وجه تخصيص المصنف حتي
بقوله في بعض المواضع مع ان غيرها من احرف العطف كذلك قلت لان
العطف بها قليل ولذا ذهب الكوفيون الي انها ليست من حروف العطف وانما
يعربون ما بعدها باضمار عامل علي انه يحتمل عود قوله المصنف في بعض المواضع
لجميع حروف العطف وللعطف بها شروط الاول ان يكون المعطوف بعضاً من
المعطوف عليه او كبعضه كما في التسهيل نحو اكلت السمكة حتي راسها واعجبتني الجارية
حتي حديثها ويمتنع حتي ولدها الثاني ان يكون غاية في الزيادة او النقص نحو
مات الناس حتي الانبيا عليهم الصلاة والسلام وقدم الحجاج حتي المشاة وقد
اجتمعا في قوله قهرناكم حتي الكماة فانتم تهابوننا حتي بنينا الاصاغر الثالث
ان يكون ظاهراً لا مضمراً كما هو شرط في مجرورها اذا كانت جارة فلا يجوز قام الناس
حتي انا ذكره ابن هشام الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه لغيره
الرابع ان يكون مفرداً لا جملة قوله تكون ابتدائية اي تبتدي بعدها
الجمل لا تعلق لها بما قبلها من حيث الاعراب وانما وجب تعلقها به من حيث المعني
قوله نحو حتي ماء دجلة اشكل اي من قول جرير فما زالت القتلي
تمج دماها بدجلة حتي ماء دجلة اشكل دجلة بفتح الدال وكسرها نهر ببغداد قال
ثعلب تقول عبرت دجلة بغير الف ولام والاشكل الابيض الذي يخالطه الحمرة
وماء دجلة مبتدا ومضاف اليه واشكل خبره وجملة المبتدا وخبره مستانفة
عند الجمهور وتقع ايضاً بعدها الجمل الفعلية نحو شربت الابل حتي يجي البعير
يجر بطنه ومرض زيد حتي لا يرجونه قوله وفي بعض المواضع تكون جارة
اعلم ان الجارة تدخل علي الاسم المؤول من ان والفعل المضارع فتكون تارة بمعني
الي نحو قوله تعالي لن نبرح عليه عاكفين حتي يرجع الينا موسي وتارة بمعني كي ،،

التعليلية نحو اسلمت حتي ادخل الجنة وتارة بمعني الا كما قاله جماعة منهم ابن
مالك كقوله ليس العطا من الفضول سماحة حتي تجود وما لديك قليل وهو استثنا
منقطع وعلي الاسم الصريح الظاهر وتكون بمعني الي **قوله** تشرك ما بعدها
لما قبلها في اعرابه اي ان كان له اعراب فلا يرد نحو جا زيد وقعد عمر و**قوله** فان
عطفت بها انت انما قاله دفعا للتوهم ان عطفت ماض مسند الي ضمير الاحرف
قوله وتقول في عطف الفعل علي الفعل اعلم ان شرط عطف الفعل علي الفعل
اتحادهما في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ فلا يعطف ماض علي مستقبل
وعكسه ويجوز عطف الماضي علي الماضي وعكسه كقوله تعالى يقدم قومه
يوم القيامة فاوردهم النار وقوله تعالي تبارك الذي جعل لك خيرا
من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا ومن عطف الفعل علي
الفعل عند الاتحاد في اللفظ قوله تعالي لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه وان تومنوا
وتتقوا يوتكم اجوركم ولا يسالكم وتقول جاء زيد وركب واضرب زيدا وقم وقال
بعضهم عطف الفعل علي الفعل مجاز لكونه من عطف الجمل واجيب بان الفعل
هو المقصود بالعطف لاتحاد فاعل الفعلين **قوله** وفهم من اطلاقه
انه يجوز عطف الظاهر علي الظاهر والمضمر علي المضمر والظاهر علي المضمر
وعكسه اعلم انه يجوز العطف علي الظاهر والضمير المتصل والضمير المنفصل
المنصوب بلا شرط كقام زيد وعمرو وانا وعمرو ذاهبان واياك والاسد
ونحو جمعنا كم والاولين نعم لا يجوز عطف الضمير علي الظاهر المجرور الا باعادة
الجار نحو مررت بزيد وبك ولا يحسن العطف علي المرفوع المتصل بارزا كان
او مستترا الا بعد توكيده بضمير منفصل نحو لقد كنتم انتم واباؤكم او وجود فصل
اي فاصل كان بين المتبوع والتابع نحو يدخلونها ومن صلح او فصل بلا بين

العاطف والمعطوف نحو ما اشركنا ولا اباونا قد اجتمع الفصلان في نحو مالم
تعلموا انتم ولا اباوكم ويضعف بدونهما ذلك كمررت برجل سوا والعدم اي مستو هو
والعدم وهو فاش في الشعر كقوله وجا الاخيطل من سقاهنه رايه مالم يكن
وابٍ له لينالا ولا يكثر العطف علي الضمير المخفوض الا باعادة الخافض نحو
فقال لها وللارض قالوا نعبد الهك واله ابايك وليس بلازم وفاقا
ليونس والاخفش والكوفيين بدليل قراة ابن عباس والحسن وغيرهما
تسالون به والارحام وحكاية وطرب ما فيها غيره وفرسه باب
التوكيد قوله يقرا بالواو وبالهمز وبالاول الاول افصح قال
الله تعالي ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها والتوكيد مصدر سمي به التابع
المخصوص لانه يفيده ويقال اكد تاكيدا ووكد توكيدا اقوله لان الفاظ
الفاظ التوكيد كلها معارف اي باضافتها الي الضمير وما لم يضف منها
كاجمع وما بعده فنسب الي سيبويه ان تعريفه بنية الاضافة وقيل تعريفها
كتعريف العلم كاسامة لانها اعلام للتوكيد علقت علي معني الاحاطة بما تتبعه
كاسامة ونحوه من اعلام الاجناس وهذا قول صاحب البديع واختاره
ابن الحاجب وصححه الشيخ ابو حيان قوله فلا تتبع النكرات عند
البصريين مما لم يتعرض لهذه المسيلة ابن الحاجب واختاره ابن مالك في جميع
كتبه انه يجوز اذا افاد توكيدها تبعا للاخفش والكوفيين فانهم جوزوا توكيد
النكرة المحدودة مثل يوم وليلة وشهر وحول مما يدل علي مدة معلومة المقدار
ولم يجيزوا توكيد النكرة غير المحدودة كحين ووقت وزمان مما يصلح للتقليل
والكثير لانه لا فايدة في توكيدها قال البدر بن مالك وقول
الكوفيين اولي بالصواب لصحة السماع بذلك ولان في توكيد النكرة المحدودة

فايدة فان من قال صمت شهرا قد يريد جميع الشهر وقد يريد الكثر ففي قوله
احتمال فاذا قلت صمت شهرا كله ارتفع الاحتمال وصار كلامه نصا على مقصوده
فلو لم يسمع من العرب لكان جديرا بان يجوز قياسا فكيف به واستعماله
ثابت وقال ابن هشام واذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق واذا
افاد جاز عند الكوفيين وهو الصحيح وتحصل الفايدة بان يكون المؤكد محدودا
والتوكيد من الفاظ الاحاطة كاعتكفت اسبوعا كله قوله النفس والعين
محل كونهما من الفاظ التوكيد اذا اريد بهما الحقيقة كما اشار الى ذلك الشارح
فلو اريد بالنفس الدم وبالعين الجارحة المخصوصة نحو اراقت زيدا نفسه
او طرف زيدا عينه لم يكونا من التوكيد بل بدل بعض من كل قوله
من التعبير بالبعض اي باسم البعض قوله لرفع المجاز عن الذات اي لرفع
احتمال التجوز عن اسم الذات وظاهر كلامه ان احتمال التجوز يرتفع وظاهر كلامهم
وذهب جمع منهم ابن عصفور الى ان الاحتمال لا يرتفع وانما يضعف وهو وجيه
جدا واعلم ان المجاز المرفوع يحتمل انه التجوز بحذف المضاف ويحتمل انه المجاز
اللغوي في استعمال اللفظ في غير ما وضع له ويحتمل انه المجاز العقلي وهو الاسناد
الى غير ما هو له فتعين بعض هذه الاحتمالات قصور او تقصير
فلا تكن من القاصرين او المقصرين قوله او ثقله بكسر ثم فتح ضد الخفة
وبالسكون واحد الاثقال التلمساني يجوز السكون في الاول للخفة قوله
يؤكد بهما للاحاطة والشمول افهم انه لا يؤكد بهما الا ذو اجزاء يصح افتراقها
حسا او حكما وقد صرح به ابن الحاجب وغيره اي انفصال بعضها عن بعض بحسب
حس البصر او بحسب الحكم المفهوم من الكلام بان يكون الحكم ثابتا لبعض الاجزاء دون
بعض نحو اكرمت القوم كلهم فان القوم عبارة عن مجموع اشخاص يصح افتراق بعض

اجزائه وهو كل واحد من تلك الاشخاص عن البعض الاخر بحسب الروية واشتريت
العبد كله فان اجزا العبد وهو النصف والربع والثلث ونحوها وان لم
ينفصل بعضها عن بعض بحسب الروية الا انه يصح الانفصال فيها بحسب
الشرا لجواز ان يشتري نصف عبد دون النصف الاخر بخلاف ما ليس له جزء
ينفصل عن جزء فانه لا يجوز توكيده بكل واجمع وكذا توابعه نحو جاء زيد كله
فانه يمتنع عرفا ان يجي بعض زيد دون بعضه الاخر وهو متحقق معه
فلا حاجة الى التاكيد لدفع توهم عدم الشمول **قوله** احتمل ان الجائي
بعضهم وان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد به اي اطلقت القوم واردت
بهم من عدا ذلك البعض كانهم هم القوم فالتاكيد يدفع توهم عدم الشمول في
لفظ القوم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على
انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد
منهم **قوله** بالكل اي باسمه **قوله** فاذا اردت التنصيص على مجي الجميع
الى اخره نقل عن سيبويه انه لا يرتفع المجاز عن الموكد حتى ياتي بجميع الفاظ التوكيد
قوله وقد يحتاج المقام الى زيادة التوكيد الى اخره قال في المطول
وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستفاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل
منهم بشان ولهذا ابن داد التعبير والتقريع على ابليس ولا دلالة لاجمعون
على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وهاهنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول
اي فيما تقدم من ان التوكيد يكون لدفع توهم عدم الشمول انما هو زيادة توضيح
والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلا مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا
على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تاسيسا **قوله** وهي

الكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة عبارة الفاضل الجامي بالصاد المهملة
وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معني لهذه الكلمات الثلاث في حال الافراد مثل
حسن بسن وقيل الكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالصاد المهملة
من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو
طول العنق من شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه
المعاني ومعناها التوكيدي بالتامل الصادق **قوله** مررت بالقوم
اجمعين فهم منه انه قد يوكد باجمع دون كل والمختار كما **قاله** الشيخ
ابن حيان خلافا للجمهور جواز التاكيد باجمع دونه كثيرا فصيحا لكثرة
وروده ذلك كقوله تعالي لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين
وفي الحديث واذا صلي جالسا فصلوا جلوسا اجمعون يروي بالرفع تاكيدا للضمير
وبالنصب علي الحال وهو ضعيف لاستلزامه تنكيرها وهو معرفة بنية
الاضافة علي ما تقدم **قال** ولا يقال دليل المنع وجوب تقديم كل عند
الاجتماع لان النفس يجب تقديمها علي العين اذا اجتمعا ويجوز التاكيد بالعين
علي الانفراد **قوله** بشرط تقديم النفس علي العين وكل علي اجمع واجمع علي
توابعه لم يبين المقدم من توابع اجمع وفيه خلاف والصحيح انه يجب ان يتبع اجمع
وفروعه بالكتع واخواته ويتبع الكتع واخواته بابصع واخواته ويتبع ابصع واخواته
بابتع واخواته واختار ابن مالك في التسهيل والتحفة جواز الابتدا بايها
شيت بعد اجمع وهو راي ابن عصفور واختاره ابن هشام في تعليقه واجاز
ابن كيسان ان تبتدي باي الثلاثة شيت من اجمع والكتع وابصع كما هو ظاهر كلامه
في التسهيل فان **قلت** ما وجه هذا الترتيب **قلت** قال الرضي اعلم
انك لو اردت الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم

اجمعين

اجمعين ثم اخواته من اكتعين الي ابتعين اما تقدم النفس والعين علي الكل
فلان الاحاطة صفة النفس ومعنى فيها فتقديم النفس علي صفاتها اولى
واما تقديم النفس علي العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ
العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى
كل شي هالك الا وجهه اي ذاته واما تقديم الكل علي اجمع فلكونه جامدا واتباع
المشتق للجامد اولي ولاسيما اذا كان المشتق علي وزن الصفة وهو افعل
وايضا ان كلا قد يقع مبتدأ دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم
اجمع علي اخواته فلكونه ادل علي معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم
اكتع في الصحيح علي اخواته فلكونه اظهر في افادة الجمع منها لانه من قولهم
حول كتيع اي تام وهذا المعنى خاف فيهما انتهى واذا اردت تاكيدين فاكثر
فكل ما ذكر تاكيد للموكد الاول كالصفات المتتالية وقال ابن برهان
كل منها تاكيد لما قبله خاتمة نسال الله حسن الخاتمة تنفرد النفس
والعين عن الفاظ التوكيد بجواز جرهما بباء زايدة قال ابن هشام في المغني
بعد ان ذكر انه يجب تجريد اجمع من ضمير الموكد في باب التوكيد واما قولهم جا القوم
باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع علي حد قولهم فرخ وافرخ
والمعنى جاوا بجماعتهم ولو كان توكيدا لكانت البا فيه زايدة مثلها في قوله
هذا وجدكم الصغار بعينه فكان يصح اسقاطها انتهى وقال الرضي وقد
يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيوكد به لكن بباء زايدة تقول جا القوم باجمعهم
بخلاف عينه فانه يوكد مع البا وبدونه نحو رايته عينه وبعينه انتهى وقال
النووي في التبيان قوله باجمعهم بضم الميم ويجوز فتحها لغتان مشهورتان
اي جميعهم انتهى باب البدل قوله البدل اعلم ان البدل لغة

هو العوض قال الله تعالي عسي ربنا ان يبدلنا خيرا منها واما في الاصطلاح فهو
التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه والمراد بالواسطة حرف
من حروف العطف واعلم ان التسمية بالبدل بصرية واما الكوفيون فقال
الاخفش يسمونه بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير
قوله البدل تابع للمبدل منه في رفعه ونصبه وخفضه وجزمه سكت
عن تبعيته له في الافراد والتذكير والتنكير وفرعها فلم يتعرض لها هنا وفيه
تفصيل اما التنكير وفرعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما بل
تبدل المعرفة من المعرفة نحو صراط العزيز الحميد الله في قراة الجر والنكرة من
النكرة نحو ان للمتقين مفازا حدايق واعنابا والمعرفة من النكرة نحو وانك
لتهدي الي صراط مستقيم صراط الله والنكرة من المعرفة نحو لنسفعا بالناصية
ناصية كاذبة وسياتي ذلك في كلامه واما الافراد والتذكير وفرعهما
فان كان بدل كل وافق متبوعه فيهما ما لم يمنع من التثنية والجمع مانع ككون
احدهما مصدرا مفازا حدايق او قصد التفصيل كقوله وكنت كذي
رجلين رجل صحيحة ورجل رمي فيها الزمان فشلت وان كان غيره من انواع
البدل لم يلزم موافقته فيهما قوله وهو علي اربعة اقسام اي صادق
عليها قوله اي بدل شي من شي هو مساو له في المعني هو الذي تكون
ذاته عين ذات المبدل منه اي يكون المراد منهما شيا واحدا وان تغاير مفهومهما
وان لم يكن الماصدق واحدا لانهما قد يختلفان بالعموم والخصوص فلا يكون
ماصدقهما واحدا كزيد اخوك فان المراد منهما شخص واحد ويسمي بدل
الكل لانه كل المبدل منه فالاضافة بيانية والفرق بينه وبين عطف البيان ان
المقصود بالذات في الكلام النسبة الي البدل والنسبة الي المبدل منه توطية وتمهيد

للنسبة الي البدل ومبالغة في الاسناد بخلاف عطف البيان فان المقصود
بالذات المعطوف عليه وانما يقصد بالعطف توضيح المعطوف عليه وبيانه
والظاهر ان الاضافة في بدل الشي بيانية اي بدل هو الشي المبدل منه
قوله علي المشهور مقابل المشهور قول السهيلي ان بدل البعض
وبدل الاشتمال يرجعان الي بدل الكل لان العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص
وتحذف المضاف وتنويه فاذا قلت اكلت الرغيف ثلثه انما تريد اكلت بعض
الرغيف ثم تثبت ذلك البعض وبدل المصدر من الاسم انما هو في الحقيقة من
صفة مضافة الي ذلك الاسم قوله اي بدل ذلك الجز من كله اي بدل هو
جز المبدل منه ذلك الكل او لا توطية وتمهيد او هو الذي يكون ذاته بعضا من
ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو العين اثنين اذا
جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض لان ما صدق عليه اثنين هو ما صدق
عليه العين وسمي بدل البعض لانه بعض من المبدل منه فاضافته ايضا بيانية
واعلم ان بعض الشي قد يراد به ما هو فرد منه كما يقال زيد بعض الانسان
وقد يراد به ما هو جزء له كما يقال اليد بعض زيد قوله قليلا كان ذلك
الجزء او كثيرا او مساويا للجز الاخر مثال الاول اكلت الرغيف ثلثه
ومثال الثاني اكلت الرغيف ثلثيه ومثال الثالث اكلت الرغيف نصفه
قوله بدل الاشتمال سمي به لان المبدل منه مشتمل علي البدل فالاضافة
بمعني اللام وهذا ظاهر علي القول بان المبدل منه مشتمل علي البدل واما علي القول
بان المشتمل هو العامل او البدل فوجه تسميته ببدل الاشتمال دلالة اول الكلام
بالاجمال علي اخر الكلام فكان الاول بمنزلة مشتمل علي الثاني فانك اذا قلت اعجبني
زيد مثلا ومعلوم ان ذات زيد لم يكن معجبا وكانك قلت اعجبني شي من زيد وهذا

المعني شامل بالاجمال للعلم وغيره وهذا الوجه في التسمية شامل لما اذا كان
الاول مشتملا علي الثاني كقوله تعالي يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه والثاني
علي الاول نحو سلبت زيد ثوبه او لم يكن احدهما مشتملا علي الاخر كقولك
اعجبني زيد علمه **قوله** اشتمالا بطريق الاجمال اي من حيث كونه دالا
عليه ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقي النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة
الي ذكره منتظرة له فيجي بدله مبينا وملخصا لما اجمل او لان بدل الاشتمال
هو الذي يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة بغير العينية والجزئية اي
لا يكون عينه ولا جزوه بل يكون بينهما علاقة تامة تكون النسبة الي
المتبوع منهما تحتمل عرفا النسبة الي البدل والي غيره فيذكر البدل مبينا للمقصود
من المبهم ومزيلا للابهام نحو سلب زيد ثوبه فانه ينسب السلب الي زيد
ويراد سلب ما يتعلق به فخرج نحو ضربت زيدا حماره فانه لا يقصد من ضرب
زيد عرفا ضرب حماره وكذا نحو بني الامير عماله فانه لا يحتمل عرفا الا البدل
ولا يلزم ان لا تكون النسبة الي المتبوع صحيحة حقيقة كما يفهم من كلام الفاضل
الجامي فانه منتقض بنحو اكلت الجزر ورقه ورايت زيدا ثوبه او عمامته
فانه من بدل الاشتمال هذا هو التحقيق الموافق لكلام المحققين فهو بالاعتماد
حقيق والله ولي التوفيق فخذ بالنواجذ ودع عنك ما قيل او يقال وخذ ما اتيتك
وكن من الشاكرين وامر قومك باخذوا باحسنها **قوله** كالاشتمال الظرف
علي المظروف لا يشترط خصوص ذلك لا ان ذلك يصح ولا يكفي بدليل يسالونك
عن الشهر الحرام قتال فيه **قوله** بدل الغلط توضيحه انه بدل تذكره بعد
ذكر المتبوع غلطا عمدا او سهوا جبرا لذلك الغلط نحو اشتريت زيدا حماره
واعلم ان الغلط اما لسبق اللسان وهو لا يقع في فصيح الكلام او نسيانا ونحوه

باطل

باطل وهو ايضا لا يصدر عن روية وثقة والثالث ان يوقع نفسه في الغلط
عمدا لتداركه لنكتة او مبالغة او تذكر المبدل منه عمدا ثم يظهر انك غالط
وهو كثير في الشعر كقوله هند نجم بدر شمس منير وسمي غلطا الا ان ذكره
بسبب الغلط **قوله** كذا ذكره في التوضيح ذا في كذا اشارة الي قوله
اي الي اخره والمقول المذكور وان كان متحدا مع ماذكره في التوضيح بالنوع
الا انه يغايره بالتشخص وهو ظاهر وتلك المغايرة كافية في صحة التشبيه
فلا يرد عليه ما يقال هذا بعينه عين ماذكره في التوضيح فكيف يصح
التشبيه وهو يقتضي المغايرة **قوله** نحو قولك جا زيد اخوك اي نحو اخوك
من قولك الذي هو جا زيد اخوك وقس علي ذلك نظايره **قوله**
ويسميه ابن مالك بالبدل المطابق **قال** في شرح الكافية وذكر
المطابقة اولي لانها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعني
بخلاف العبارة الاخري فانها لا تصدق الا علي ذي اجزا وذلك غير مشروط
للاجماع علي صحة البدلية في اسما الله تعالي كقراة غير نافع وابن عامر الي
صراط العزيز الحميد **قوله** نحو اكلت الرغيف ثلثه لو قيل اكلت الرغيف
ثلثيه وثلثه فالظاهر انه من بدل البعض ان قدر العطف متاخرا عن
الابدال ومن بدل الكل ان قدر العطف سابقا **قوله** ومنع المحققون
دخول ال علي كل وبعض **قال** الجوهري كل وبعض معرفتان لم يجي عن العرب
معرفا باللام لان فيهما معني الاضافة ونقل التلمساني عن ايمة النحو منع
تعريفه بال لكن جوزه الزمخشري فشاع في السنة المصنفين ومتاخري
النحاة حيث استعملوا في بحث البدل بدل الكل وبدل البعض كثيرا **قوله**
اما في الفعل فقال الشاطبي تجري فيه الاقسام الاربعة اسنده اليه اشعار

بعدم الدخول في عهدته ولذلك قال بعد ذلك والدرك عليه ويشترط
في بدل الفعل كما قال الرضي ان يكون الثاني راجح البيان كيلق اثاما
مع يضاعف له العذاب فان ساواه كان تاكيدا لابدلا نحو تنصر تعزا نصرك
ولا اعرف له شاهدا ويشترط ايضا ان يكون بينهما ملايمة ومناسبة
فلو قال من يستعز بنا لا يعزا ومن يستعز بنا يقتل لم يجز البدل قوله
يلق اثاما اي جزاء اثم او انه با ضمار الجزا وقرئ اياما اي شدائد
يقال يوم ذو ايام اي صعب قوله يضاعف له العذاب بدل من
يلق لانه في معناه كقوله متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا
ونارا تاججا وبعضهم مثل البدل الجمل بالبيت ومثل بالاية لبدل
الاشتمال وقرا ابو بكر برفع يضاعف على الاستيناف او الحال
قوله فان معنى مضاعفة العذاب هو لقي الاثام مثله في البيضاوي
واعلم ان ابدال الفعل من الفعل بدل كل متفقا عليه كما في البسيط ومثال
بدل البعض من الجمل نفاه جمع منهم السيوطي مدعيا عدم الخلاف فيه فقال
لا بدل بعض بلا خلاف لان الفعل لا يتبعض انتهى قال شيخنا
رحمه الله تعالى واقول ان اراد ان لفظ الفعل لا يتبعض فالاسم
كذلك وان اراد ان معناه لا يتبعض فهو ممنوع في معنى الفعل اي
الحدث بلا شبهة قوله تسجد بدل من تصل بدل بعض من كل لان
السجود بعض الصلاة قوله ومثال بدل الاشتمال قوله
ان على الله ان تبايعا توخذ كرها او تجي طايعا قايله الزاجر قاله
في شخص تقاعد عن مبايعة الملك وان تبايعا اسم ان وخبرها على وهو
مقدم من تاخير ولفظ الله منصوب بنزع الخافض وهو واو القسم والشاهد

في توخذ حيث نصب لانه بدل من تبايعا ولم يذكر المبايع عليه وكرها منصوب
علي انه صفة لمصدر محذوف اي اخذا كرها او علي الحال اي كارها وفي
نفيسة وهي ان الفعل ينصب بثلاثة اشيا بالحرف والبدل والعطف
وقد اجتمعت الثلاثة فيه وما ذكر من ان بدل الاشتمال يكون في الفعل
هو الصحيح **قوله** وبدل الغلط ان تاتنا تسألنا نعطك قال
في البسيط جوزه سيبويه وجماعة من النحويين والقياس يقتضيه
والشاهد في تسالنا حيث جزم لانه بدل من تاتنا **قوله** حاصلة
من اربعة في ستة عشر اي من ضرب اربعة وهي بدل الكل الشي وبدل البعض وبدل
الاشتمال وبدل الغلط في ستة عشر **قوله** او مختلفا هما اي يكون
الاول نكرة والاخر معرفة او بالعكس واذا كانت النكرة مبدلة من معرفة فنعت
ذلك النكرة واجب عند ابن مالك الحاجب كما صرح به في بعض تصانيفه لئلا
يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة تكون
كالجابر لما فيه من نقص النكرة وقال غيره ان الاولى ذكر الصفة
قال الشيخ الرضي وذلك الوجوب انما هو في بدل الكل وقال
ابو علي الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل
ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم
الوادي بل كان مثل حطم وضع من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوي بالتقديس
وان تفد النكرة الا ما افاده الاول لم يجز لانه يكون ابهاما بعد التفسير
نحو بزيد رجل ولا فائدة فيه **قوله** فهذه اربعة وستون امثلة المعرفتين
في الاقسام الاربعة للبدل جاني زيد اخوك رايت زيدا اخاك راسه وسلب
زيد ثوبه ورايت زيدا الحمار وامثلة النكرتين في هذه الاقسام جاني شخص

رجل صالح وضربت رجلا راسا له وسلب رجل ثوب له ورايت رجلا حمارا
وامثلة المختلفين في هذه الاقسام بزيد اخ لك وبرجل اخيك وبزيد راس
له وبرجل راسه وبزيد علم له وبزيد حمار وبرجل الحمار وامثلة المظهرين في
هذه الاقسام ما تقدم وامثلة المضمرين في هذه الاقسام ضربته اياه وراس
زيد ضربته اياه بان يكون فاعلا عجبني راجعا الي زيد وضميره هو راجعا الي
علمه ورايته اياه فيما اذا سبق ذكر زيد وحمار ويكون الضمير الاول راجعا الي
زيد والثاني الي الحمار وامثلة المختلفين في بدل الكل اخوك لقيت زيدا اياه
واخوك لقيته زيدا والاخ هو زيد وفي بدل البعض وكسرت يد زيد وقطعت
زيدا ايدها وزيد قطعته يده وفي بدل الاشتمال كرهت جهالة زيد وانقضت
زيدا اياها وزيدا كرهته جهالته وفي بدل الغلط كرهت زيدا اياها مع
تقدم ذكر الدابة وزيد اكرهته الدابة **قوله** فهذه اربعة وستون
اي قسما وهذا باعتبار الامكان واما باعتبار الواقع فهي اقل **قوله**
وتفاصيلها من الجواز والامتناع مذكور في المطولات أ التفاصيل جمع تفصيل
وهو التبيين وقطع بعض الامور عن بعض ويطلق علي المفصل وجمعه
باعتباره اي البينات او المستثنيات وحاصله انه يبدل الظاهر من الظاهر
ولا يبدل المضمر من المضمر ونحو قمت انت ومررت بك انت توكيد اتفاقا وكذلك
نحو رايتك اباك عند الكوفيين وابن مالك وكذلك لا يبدل مضمر من ظاهر
اذ لم يسمع رايت زيدا اياه واما ابدال الظاهر من المضمر فلا يخلو اما ان يكون
الضمير لغايب او لحاضر ان كان لغايب جاز مطلقا نحو واسروا النجوي الذين
ظلموا في احد الاوجه وان كان الحاضر متكلم او مخاطب جاز بشرط ان تكون بدل بعض
نحو اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي او بدل اشتمال نحو اعجبني علمك واعجبك

علي او بدل غلط نحو ركبتك الحمار و ركبتني الحمالة او بدل كل مفيد للاحاطة
نحو تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا وان لم يفد معنى الاحاطة نحو ضربته
زيد ففيه مذاهب احدها المنع وهو مذهب جمهور البصريين والشارح
رحمه الله تعالى ترك هذا التفصيل روما للاختصار وانما ذكرناه
نحن لان التنبيه عليه يوجب للنفس تشوقا اليه فاذا لم يذكر كان في
النفس شيء من التحسر على فوات ذلك **باب منصوبات الاسما قوله**
المنصوبات يجري فيه ما تقدم في المرفوعات فلا تغفل **قوله** خمسة عشر كذا
في النسخ التي رايناها والموجود في الكتاب اربعة عشر فاعل المراد من
المنصوبات خمسة عشر في قصدي ثم لم يذكر الخامس عشر نسيانا او يمكن
ان يقال على بعد انه عد المخفوض بالحرف منصوبا وان بواسطة **قوله**
على سبيل الاجمال والتعداد اي سبيل وصفة هي الاجمال والتعداد
والاجمال من اجمل الحساب اذا رده الى الجملة واجمل الامر ابهم والمجمل
لغة هو المجموع وجملة الشي بمعنى مجموعه من الجمل بالفتح وهو الخلط والجمع
والمشهور اطلاق الاجمال والمجمل مقابله التفصيل والمتصل والظاهر
ان عطف التعداد على الاجمال تفسيري **قوله** نحو ضربت زيدا اي
نحو زيد اما قولك ضربت زيدا وقس على ذلك نظاير **قوله** والمصدر
اعلم ان المصدر مشترك بين المفعول المطلق وهو المراد هنا وبين اسم
الحدث الجاري على فعله اي المشتمل على حروف فعله **قوله** الثانية
للجنس اي لصفته وحكمه واسناد النفي اليها مجاز من اسناد ما للشي الى
التة **قوله** في بعض احوال الدقيقة به لما سياتي من انه يكون منصوبا
وغيره **قوله** جئتك قراة للعلم التمثيل بذلك للمفعول من اجله مبني

لعله نبه

علي انه يشترط فيه ان يكون قلبيا اي قايما معناه بالقلب وسياتي ما فيه
قوله لتقدم ذكرهما في المرفوعات يرد عليه انه لو كان ما ذكر علة
للاسقاط لاسقط خبر كان واخواتها واسم ان واخواتها والتابع لتقدم
ذكرها في المرفوعات فتامل قوله ولكونهما داخلين في قسم المفعول
به يرد عليه انه لم يسقط المنادى مع دخوله في قسم المفعول به وكما ان للمنادى
احكاما تخصه لمفعولي ظننت واخواتها احكاما تخصهما قوله والها
من المفعول به تعود علي ال الموصولة في المفعول اي الذي يفعل به فعل
اي فاعل بالفعل ويوقع عليه بدليل فعلت به فعلا قال تعالى وما
ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه واقرب
من ذلك ما قاله استاذ شيخنا من ان امثال هذه العبارة كالمحكوم
عليه والاسناد اليه والمفعول فيه لغلبة الاستعمال صارت كالعلم فلا
يقتضي الضمير مرجعا وهذا او قد يقال ان كلام الشارح لا ينافي كلام
الاستاذ بان يكون مراده انه عايد في الاصل علي ال الموصولة فان
الجار والمجرور كان في الاصل نايب الفاعل لقوله المفعول لان معناه
الذي فعل به وصار الان جزء الاسم المصطلح عليه والضمير المجرور
عايد في الاصل الي ال الموصولة في المفعول كذا المفعول فيه والمفعول
له والمفعول معه وينبغي ان تكون البا في به للالصاق اي الذي الصق
الفعل به او للمقابلة كما قال الرضي قوله وخبر ما الحجازية
لم يذكره المصنف ولا الشارح في التفصيل الاتي قوله وسنريك في ابواب
متعددة بابا بابا هذا مثل علمته النحو بابا بابا قال الدماميني ولم تزل الطلبة
يستشكلون ذلك والمنقول عن ابن جني تخريجه علي ان الثاني منصوب علي انه

صفة

صفة للاول يريد على حذف مضاف فقدره بعضهم بقبل اي بابا قبل هذا
وهذا الا يشمل الباب الاخير وقدره بعضهم سيدا اي بابا بعد باب
وهذا الا يشمل الباب الاول والقصد دخول الابواب كلها وقد يقدر
بمفارقا اي بابا مفارقا بابا بمعنى انه منفصل عنه غير مختلط به بل كل باب
على حدة وعلى هذا لا يخرج شي من الابواب والمنقول عن الزجاج ان انتقنا
الثاني على انه تاكيد والاول بمعنى مرتبا فان قيل فلم التزم ذكر الثاني
مع انه موكد قلنا لان ذكره امارة على المعنى الذي قصد بالاول ورب
شي لا يلزم ابتدا ثم يلزم لعارض انتهي والمختار في ذلك ان الاسمين
منصوبان بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر
الرمان حلو حامض **قوله** على ترتيبهما في التعداد اي العد لعل مراده
التعداد في التفصيل لا التعداد السابق لان اسم لا فيه مذكور قبل
المستثني وفي التفصيل الاتي بعد المستثني **باب المفعول**
به قوله المفعول به بدا به لانه احوج الي الاعراب لانه الذي يلتبس
بالفاعل ولانه اكثر استعمالا **قوله** هو الاسم لا ينافيه قوله
الذي يقع به اي عليه فعل الفاعل لان الذي يقع عليه فعل الفاعل المعني
لا اللفظ اما لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على الالفاظ
الدالة عليها واما لانه يقدر مضاف بين اليا والها اي بمعناه **قوله**
المنصوب اي بواحد من اربعة الفعل المتعدي نحو وورث سليمان
داود فلما جا سليمان ووصفه نحو ان الله بالغ امره ومصدره نحو
ولولا دفع الله الناس واسم فعله وكونه مذكورا هو الاصل كما في هذه
الامثلة وقد يضمر جوازا اذا دل عليه دليل حالي او مقالي قالا او لا نحو قالوا

خيرا اي انزل ربنا خيرا بدليل ماذا انزل ربكم والثاني نحو قولك لمن تاهب لسفر مكة باضمار اتريد ولمن شد بينهما القرطاس باضمار نصب واهمل المصنف رحمه الله تعالى الناصب ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال في ناصبه والصحيح ان ناصبه الفعل او شبهه بناء على انه به يتقوم المعنى المقتضي للنصب اي المفعولية **قوله** اي عليه اشارة الى ان اليا بمعنى على والمراد الذي يقع على مسماه او عليه نفسه لئلا يخرج نحو قلت زيدا او قلت زيد قايم **قوله** الفعل فان قيل يخرج هذا الحد بعض افراد المفعول به نحو ما ضربت زيدا فان زيدا مفعول به ولم يقع عليه الفعل لنفيه عنه **قلت** معنى قوله الذي يقع به الفعل الذي تعلق به الفعل تعلق الوقوع عليه بان يطلق عليه اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل كالمضروب وذلك التعلق اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي نحو ما ضربت زيدا فانه وان لم يقع لكن تعلق به وعمل فيشمل تعلقه بما وقع عليه فتامل وليس المراد بالوقوع عليه المباشرة ولولا هذا التفسير لخرج ايضا منه نحو اردت السفر وبهذا التفسير ايضا يندفع ما قيل في تناول التعريف للمفعول الاول في باب علم وللثاني في باب اعلم نظرا اذ العلم والاعلام انما يقعان على غيرهما فتامل وخرج بالتعريف المفاعيل الاربعة الباقية اما المفعول فيه فلان الفعل يقع فيه لا عليه واما المفعول له فلان الفعل يقع لاجله لا عليه واما المفعول معه فلان الفعل يقع معه لا عليه واما المفعول المطلق فلانه نفس الفعل الواقع وجعل المفعول الحقيقي الذي هو الاثر عن الفعل الذي هو التاثير بناء على انهم لا يميزون بينهما وكذلك حكموا بان المفعول المطلق هو المصدر نحو ضربت زيدا قال

في

في المحصول الضرب امساس جسم لجسم حيواني بعنف قال القرافي شرح الظاهر
انه لا يشترط في المضروب ان يكون حيوانا لقوله تعالى اضرب بعصاك البحر
وفي الاية الاخرى ان اضرب بعصاك الحجر الظاهر ان هذا حقيقة والاصل
عدم المجاز قوله من نحو ضربت زيدا او ركبت الفرس بغالب ما تقدم
ذكره والمراد بنحو زيد والفرس كل اسم ليس بضمير قوله قسم متصل اي بعامله
وقسم منفصل اي من عامله قوله هو الذي لا يتقدم على عامله ولا ينفصل بينه
وبينه بالا اي هو الذي لا يصح لغة عند الفصحا ان يتقدم على عامله
ولا ان ينفصل بينه وبين عامله بالا والمراد المتصل من حيث هو لا المتصل
الذي هو قسم من الضمير المفعول والا لزم انتقاض التعريف المذكور للمتصل
بالمتصل المرفوع بارزا كان او مستترا لا يقال لا فايدة في الجمع بين قوله
لا يتقدم على عامله وبين قوله ولا ينفصل بينه وبينه بالا اي في الاختيار
الا زيادة الايضاح لانه يلزم من احدهما الاخر لانا نقول ممنوع بل فايدته
بيان حكم المنفصل ولو اقتصر على احدهما لم يعلم منه الاخر قوله
ضربك قال الرضي وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصل بها الضمير الغا
وبكاف المونث يا كما حكى سيبويه اعطيكاه واعطيتكيه تشبها للكاف بالها نحو
اعطيتهاه واعطيتوه قال ابو علي قد تلحق الها تا المونث مع كرمينه
قوله ضربكم اعلم ان في الميم من نحو ضربكم ضربتم منهم اربع لغات احسنها
السكون ويقابله الضم بالاشباع فبالاختلاس والضم قبل همزة قطع والسكون
قبل غيرها فان وليها ضمير متصل فالضم واجب عند ابن مالك راجح مع جواز
السكون عند سيبويه ويونس نحو ضربتموه ومنه انلزمكموها وقرئ انلزمكموها
بالسكون ووجه الضم ان الاضمار يرد الاشيا الى اصولها غالبا والاصل في

ضمير الجمع الاشباع بالواو كما اشبع ضمير التثنية بالالف وانما ترك للتخفيف
قوله فالها ضمير المفعول به الي اخرما ذكره من ان الضمير هو الها وحدها
هو الصحيح كما قال ابو حيان ان الالف زايدة تقوية لحركة الها لها
تحركت بالفتح للفرق بين المذكر والمونث وقال قوم ان الضمير مجموع الها والالف
وبه جزم ابن مالك وادعى السيرافي انه لا خلاف فيه للزوم الالف سوا اتصلت
بضمير نحو اعطيتها ام لا وقد اجاز قوم حذفها في الوقف وحملوا عليه بالكرامة
ذات اكرمكم الله به ولهيهت سنتي بعد ما كدت افعله اي لها وافعلها قوله
هو الصحيح قدمنا ان الصحيح عند ابن مالك وقوم مجموع الها والالف وادعي
السيرافي انه لا خلاف فيه قوله ولا تقع الها والكاف المتصلتين
في موضع رفع اصلا كان المراد في موضع رفع فقط من غير استعمال فلا يرد
انهما قد يلحقان فاعلا للمصدر نحو اعجبني ضربك زيدا او ضربه عمرا لانهما في محل
جر ايضا ولانهما قد يقعان في موضع رفع بعد لولا الامتناعية في قول
بعضهم لولاي ولولاك ولولاه قال في المغني في ابحاث لولا وان ولي
مضمر فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مومنين وسمع قليلا لولاي ولولاك
ولولاه خلافا للمبرد ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير
مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق لولا بشي وموضع
المجرور بها رفع بالابتدا والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدا
ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذا
قالوا ما انا كانا ولا انت كانا ومثل الكاف والها فيما ذكره يا المتكلم فكان
ينبغي له ذكرها معهما هو قوله وهو الذي يتقدم علي عامله
او يقع بعد الا او ما في معناها اي هو الذي يصح لغة عند الفصحا ان

يتقدم

يتقدم علي عامله او يقع بعد الا اذ ما في معناها في الاختيار فالضمير في ضربتهم
لا يصح فيه لغة ذلك وهذا اذا قلنا ان الضمير في ضربتهم مجموع الها والميم واما
ان قلنا ان الضمير الغايب هو الها فقط والحروف اللاحقة لها ليست منه
بل دوال علي التثنية والجمع ولهذا كل منصل يترك لكونه حرفا واحدا من
العامل بمنزلة الجزء منه فامتناع تقدمه ووقوعه بعد ما ذكر في غاية
الظهور بخلاف المنفصل فانه لكونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك فالضمير
في ضربتم الها فقط وفي هم ضربوا كلمة هم وجميع ذلك نص عليه الرضي وغيره
وكذا الشارح كما علمته والذي بمعنى الا انما فان قلت لا فايدة في الجمع
بين التقدم علي العامل والوقوع بعد ما ذكر الا زيادة الايضاح لانه يلزم
من احدهما الاخر قلت ممنوع بل فايدته بيان حكم المنفصل ولو اقتصر علي
احدهما لم يعلم منه الاخر فليتامل قوله اياي قال الرضي وقد
تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة ها انتهى وفي ايا سبع لغات قري بها بتشديد اليا
وتخفيفها مع الهمزة وابدالها مكسورة ومفتوحة فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهمزة
مع التشديد والتشديد مع كسر الهمزة قراة الجمهور قوله والكاف
والميم والالف علامة المثنى الذي يظهر ان علامة المثنى الميم والالف فقط
واما الكاف فعلامة المخاطب وقد يقال ان الكاف والميم والالف علامة
المثنى المخاطب فلا ينافي ما ذكرنا ويجري نظير ذلك في نظايره الاتية فلا تغفل
وفي كلامه فيما ياتي التصريح بما ذكرنا قوله وما ذكرته الي اخره
ما ذكره هو مذهب سيبويه وجماعة واختاره الفارسي وعزاه في الكشاف
الي الاخفش والمحققين وهو المختار عنده قال ابو حيان وهو الذي
صححه اصحابنا وشيوخنا فاللاحق حروف لا محل لها من الاعراب

باب المصدر قوله المنصوب علي المفعول المطلق اعلم ان المصدر كما تقدم مشترك بين المفعول المطلق وبين اسم الحدث الجاري علي فعله اي المستعمل علي حروف فعله فبين بقوله المنصوب علي المفعول المطلق اذ المراد به المعنى الاول **قوله** هو الذي يجي الي اخره ليس المراد به تعريف حقيقة وانما مراده به الايضاح علي حسب ما جرى في عرفهم من تقديم الماضي وتاخير المضارع عنه والتلبس بالمصدر والا فلا بعد في ان يتكلم بالمصدر بعد الماضي واشار بقوله حال كونه الي ان ثالثا حال وسمي مطلقا لانه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد تقول ضربت ضربا والضرب مفعول لانه نفس الشي الذي فعلته بخلاف قولك ضربت زيدا فان زيدا ليس الشي الذي فعلته ولكنك فعلت به فعلا وهو الضرب فلذلك سمي مفعولا به وكذا ساير المفاعيل ولكن جرى اصطلاحهم علي انه اذا قيل مفعول واطلق لم يريدوا الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الا علي المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون علي ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق **قوله** وهو قسمان لفظي ومعنوي مبني علي مذهب من يقول ان جلوسا من قعدت جلوسا منصوب بقعد وسياتي ما فيه **قوله** في حروفه الاصول ومعناه التقييد بذلك يدخل والله انبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا وسياتي ما فيه **قوله** نحو فحروف قيل هي حروف قتلا بعينها اي نوعها وليس المراد لها التشخص لانه يستحيل حصوله بمحلين فتامل او فحروف قتل مثل حروف قتلا بعينها اذ ثبوت عينها مما لا يتصور لان التشخص لا يوجب بعينه بمحلين **قوله** نحو جلست قعودا المثال المذكور انما يصح بنا علي ان الجلوس والقعود

بمعنى

بمعني واحد كما ذكره الشارح وفي شرح المصابيح ان القعود من الاضطجاع والجلوس من القيام التهي وعكس بعضهم بان القعود هو الانتقال من العلو الي السفل والقيام الانتقال من السفل الي العلو **قوله** نحو وقفت جلس الجيم واللام والسين او يقال هو علي تقدير مضاف محذوف اي مسمي الجيم واللام والسين وقس عليه ما بعده **قوله** انما يتمشي اي يتاتي ويتصور **قوله** علي مذهب المازني الي اخره يشير بذلك الي الخلاف فيما اذا كان المصدر غير ملاق للفعل المذكور في الاشتقاق كما مثل به ومذهب سيبويه انه منصوب بفعله المقدر اي قعدت وجلست جلوسا وكذا مذهبه ايضا فيما اذا كان المصدر ملاقيا للفعل المذكور في الاشتقاق نحو وتبتل اليه تبتيلا ونحو والله انبتكم من الارض نباتا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر **قال** الرضي وهو اولي لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجية اليه

باب ظرف الزمان وظرف المكان

قوله وظرف المكان في عطف ظرف المكان علي ظرف الزمان اشارة الي ان ظرف الزمان اصل بالقياس الي ظرف المكان لشدة احتياج الفعل اليه **قوله** هو اسم الزمان مراده باسم الزمان ما دل علي الزمان ولو حكما فيدخل اسم العين والمصدر اذا انتصبا علي الظرفية نحو لا اكلمك القارظين او خفوق النجم لانهما في حكم الزمان من حيث انه حذف اسم الزمان واقيم مقامه في الاعراب فاندفع ما يقال من ان التعريف لا يتناول ذلك **قوله** باللفظ الدال علي المعني القايم فان قيل هذا يخرج بعض افراد المحدود نحو ما صمت يوم الخميس فانه لم ينصب باللفظ الدال علي المعني الواقع فيه بل اللفظ الدال علي المعني الذي نفي وقوعه فيه **قلت** معني قوله باللفظ الدال علي المعني

الواقع فيه باللفظ الذي تعلق به تعلق اللفظ الذي دل على المعنى الواقع فيه بان يطلق عليه اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل مع لفظه في كل الصوم فيه وذلك اليقاع من ان يكون بطريق الاثبات او النفي نحو ما صمت يوم الخميس فانه وان لم يكن دالا على المعنى الواقع فيه لكن تعلق به وعمل فيه مثل تعلقه بما وقع فيه فليتامل **قوله** بتقدير معنى في وذلك بان يكون مذكورا الواقع فيه من فعل او شبهه وخرج به مثل شهدت يوم الجمعة فان يوم الجمعة لم يذكر فيه لاجل امر وقع فيه وان كان الشهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة وانما ذكر لاجل انه وقع عليه الشهود فهو مفعول به لا مفعول فيه واختار المصنف بقوله بتقدير في عن التصريح بها فان التلفظ يوجب الجر وخروج عن التعريف اي لانها محرزات لا معترض بها نحو وترغبون ان تنكحوهن اذا قدر بفي فانه ليس باسم زمان ونحو يخافون يوما فان ليس بمعنى في فانتصابه على المفعول به **قوله** على الظرفية اعلم ان الظرفية التي هي بمعنى في كون الشي بحيث يستقر فيه اخر وكون الشي زمانا او مكانا الشي **قوله** سوا فيه المبهم والمختص المراد بالمبهم ما دل على زمن غير معين كحين ومدة ووقت تقول سرت حينا ومدة ووقتا وبالمختص ما دل على معين معلوما كان وهو المعروف بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة او بالكسرة اليوم وانفقت العام او باضافة كجيت زمن الشتا او يوم قدوم زيد او غير معلوم وهو النكرة نحو سرت يوما او يومين او اسبوعا او وقتا طويلا وقال الرضي، والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كان او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والوقت منه ما له نهاية تحصره سوا كان نكرة او معرفة

كيوم

كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان انتهى **قوله**
اجيئك يوم الجمعة سحرا او سحر يوم الجمعة ان قلت يلزم عمل اجيئك في
ظرفين متضادين وذلك باطل قطعا ان الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه
في زمنين قصدا او اما عمل واحد في ظرفي زمان لم يتضادا فجائز قال
في المغني وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان احدهما اعم من الاخر نحو اتيك
يوم الجمعة سحرا وليس بدلا لجواز سير عليه يوم الجمعة سحرا برفع الاول
ونصب الثاني نص عليه سيبويه قال الشمني يريد هنا فالاعم من الاخر
الشامل له ولغيره وشمول الكل لجزئه او الكلي لجزئيه ولا يريد به المفهوم الصادق
على كل ما صادق عليه الاخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك وفي
شرح المغني للدماميني السحر الوقت الواقع قبل الفجر لقربه منه بقليل واليوم
ما بين طلوع الشمس وغروبها او ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما بصادق على
شيء من الاخر فهما متباينان اللهم الا ان يقال اطلق السحر على اول الفجر لقربه
منه انتهى **قوله** اللهم الى اخره يقتضي ان سحر بمعنى اول الفجر ليس مباينا
ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو مباين له لان المتباينين هما الكليان اللذان لا يصدق
كل منهما على شيء بما يصدق عليه الاخر وسحر مع يوم الجمعة كذلك لا يصدق سحر على شيء
من افراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء من افراد سحر غاية الامر ان ما صدق
عليه سحر في المثال جزء مما صدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة واما
مطلق السحر فان بعض ما صدق عليه جزء ما صدق عليه يوم الجمعة فليتامل الى
هنا كلام الشمني رحمه الله تعالى **قوله** وهو الزمان المستقبل الى اخره
قال الراغب في مفرداته الابد عبارة عن مدة الزمان الممتد الذي لا يتجزى
كما يتجزى الزمان وذلك انه يقال زمان كذا ولا يقال ابد كذا وكان حقه

ان لا يفني ولا يجمع ان لا ينقص رحصول ابدا خ يضم اليه فيثني ولكن قد قيل اماد
وذلك علي حسب تخصيصه في بعض ما ياتي وله كتخصيص اسم الجنس في بعضهم ثم
يثني ويجمع علي انه ذكر بعض الناس ان اباد مولد وليس من كلام العرب العربا انتهي
وفي الارتشاف ولا تقول ما صحبتك ابدا انتهي قوله وهو ظرف لزمان مستقبل
اي وهو لفظا واسم موضوع لزمان مستقبل قوله امد الداهرين الداهر
الذي يبقي علي وجه الارض فكان المعني ما بقي في الدهر داهر قوله وما اشبه
ذلك تقدم الكلام علي نظيره في باب معرفة علامات الاعراب فلا تغفل قوله
واعلم ان هذه الامثلة الي اخره قال الرضي المراد بغير المتصرف من الظرف
ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد تجر بين بالي وحتي
ايضا ويجر اين بالي ايضا مع عدم تصرفهما ومن الداخلة علي الظروف غير المتصرفة
اكثرهما بمعني نحو جيت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما
جيت من عندك وهب لي من لدنك وليا فلابتدا الغاية والمتصرف من الظروف
ما لم يلزم انتصابه بمعني في او انجرار بمعني من انتهي ما اردناه منه والمراد انه
في حال نصبه علي الظرفية يوصف بانه ظرف متصرف او غير متصرف لظهور انه اذا خرج
عنها لا يكون ظرفا فضلا عن كونه ظرفا متصرفا او غير متصرف لان الظرف علي تضمين
معني في وهو في الحال غير نصبه ليس كذلك قال ابو حيان في شرح التسهيل
التصرف في الاسما ان يشتمل بوجوده الاعراب فيكون مبتدا ومفعولا ومضافا
اليه ويقابله ان يقتصر به علي بعض الاعراب كاقتصار الخبر
علي المبتدا او سبحان علي المصدرية وعندك علي الظرف ونحو ذلك
والتصرف في الافعال ان تختلف ابنية الفعل لاختلاف زمانه
نحو ضرب يضرب اضرب وقال الشلوبين في شرح الجزولية

والله اعلم

والاعلم في شرح الجمل التصرف وعدمه في عبارات النحويين يقال
علي ثلاث معان غدوة يقال متصرف وغير متصرف ويراد به اختلاف
الابنية لاختلاف الازمنة وهو المختص بالافعال ومدة يقال متصرف
وغير متصرف ويراد به الظرف الذي يستعمل مفعولا فيه وغيره واذا
راوا الظرف الذي لا يستعمل الا منصوبا علي انه مفعول فيه خاصة
او مخصوصا مع ذلك بمن قالوا فيه غير متصرف ومدة يقال
متصرف وغير متصرف ويراد به ما يتصرف ذاته وعادته علي
ابنية مختلفة كضارب وقاسم فاما ما لا يكون كذلك كاسم الاشارة
قوله اذا كان ظرفا اليوم بعينه اي اسما لسحر يوم بعينه او اسما
لوقت بعينه لان اليوم قد يطلق بمعني الوقت قوله نحو غدوة
وبكرة علمين فان قلت قوله نحو غدوة وبكرة علمين يشعر بان
ثم وغيرهما فما هو قلت شعبان ورمضان من هذا القبيل
وقد ذهل المرادي في شرح التسهيل عن ذلك وقال لا نظير لهما
وغدوة ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس والجمع غدا وبكرة للباكرة
قوله المبهم فسر بعض النحاة المبهم بالجهات الست التي
ليست لها نهاية معينة نحو فوق وتحت وقدام وخلف ويمين
ويسار وحمل علي المبهم المذكور لفظ عند ولدي وشبههما لابهامهما
نوع ابهام وحمل لفظ مكان لكثرة وقوعه في الكلام فالتخفيف فيه
مطلوب فقوله المبهم اي حقيقة او حكما ولا يجوز جلست الدار او المسجد
والبيت لان هذه الظروف غير مبهمة ولا محمولة عليه وفسر بعض
من النحاة المبهم بمكان له اسم بسبب امر لم يدخل في المسمي وعلي هذا

التفسير تكون الجهات الست وعند ولدي والمكان والفرسخ والميل
ونظايرها كلها مبهمات فان اسماها ليست امرا لم يدخل في مسمياتها
بخلاف البيت والمسجد والدار والبلد والمدينه فان اسماها الامر داخل
في مسماها قال الرضي ويستثني من المبهم جانب وما بمعناه من جهة
ووجه وكنف وذلك لايقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الي
جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه
بل في خارجها كما لايقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها
وفي جوفه انتهي قوله باللفظ الدال علي المعني الواقع فيه اي باللفظ
الذي تعلق به تعلق اللفظ الدال علي المعني الواقع فيه بان يطلق عليه
اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل مع لفظة في وذلك اعم من ان يكون
بطريق الاثبات او النفي نحو ما جلست امام زيد فانه وان لم يكن
دالا علي المعني الواقع فيه لكن تعلق به وعمل فيه مثل تعلقه بما وقع
فيه فلينا مل قوله الدالة علي الظرفية تقدم بيان معني الظرفية
واعلم انه خرج عن التعريفين نحو وترغبون ان تنكحوهن اذا قدر بفي
فانه ليس باسم زمان ولا مكان ونحو ويخافون يوما ونحو الله اعلم حيث
يجعل رسالاته فانها ليست بمعني في فانتصاب الاولين علي المفعول
به وناصب حيث يعلم محذوفا لان فعل التفضيل لا ينصب المفعول به
اجماعا قوله وعند وهو لما قرب من المكان عبارة ابن هشام
في شرح بانت سعاد عند اسم المكان حاضرا وقريب فالاول نحو فلما راه
مستقرا عنده والثاني نحو ولقد راه نزلة اخري عند سدرة المنتهى عندها
جنة الماوي وقد يكون الحضور والقرب معنويين نحو قال الذي

عنده

عنده علم من الكتاب ونحو ربّ ابن لي عندك بيتا في الجنة وقد تفتح فاؤه
وقد تضم ولا تقع الا منصوبة على الظرفية او مخفوضة بمن وعنها الغز
الحريري بقوله وما منصوب ابدا على الظرف ولا يخفضه سوى الحرف
وقولت العامة ذهبت الى عنده لحن انتهى وقد ترد للزمان نحو انما
الصبر عند الصدمة الاولى قوله ومع اسم لمكان الاجتماع قال
ابن هشام لمع ثلاث معان احدها موضع الاجتماع ولهذا يخبر بها
عن الذوات نحو والله معكم والثاني زمانه ونحو جئتك مع العصر والثالث
مرادفة عند وهي من الظروف الخاصة التصرف ويدل على اسميتها تنوينها
في ذلك معا ودخول من عليها في قولهم ذهب من معه وقرئ ذكر من معي

باب الحال

قوله الحال اعلم ان الحال يذكر ويونث وهو
الافصح يقال حال حسنة وحال حسن وقد يونث لفظها فيقال حالة
قال الشاعر على حالة لو ان في القوم حاتما . على جوده لضن بالقوم حاتم
والفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها احوال وفي تصغيرها حويلة
واشتقاقها من التحول والانتقال قوله هو الاسم ان قلت
يرد عليه ان الحال قد تقع جارا ومجرورا وقد تقع جملة وليس شي من ذلك
باسم قلت الجملة الواقعة حالا اسم تاويلا لانها واقعة موقع
المفرد لان لها محلا من الاعراب والجار والمجرور اذا وقع حالا فالحال
متعلقه وهو اما اسم حقيقة او تاويلا قوله الفضله المراد بالفضلة
هنا ما ليس جزا من الكلام لا ما يستغني الكلام عنه نحو وانتم سكارى من قوله
تعالى لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى ولاعبين من قوله تعالى وما خلقنا
السما والارض وما بينهما لاعبين وان لم يستغن الكلام عن الحال في ذلك

وخرج بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد لهنا ضاحك فان ضاحكا وان كانت
اسما مبنيا للهيئة فهو عمدة لا فضلة **قوله** المنصوب بالفعل وشبهه
ان قلت في هذا الحد نظر لان النصب حكم والحكم فرع التصور موقوف علي
الماخوذ فيه الحكم المذكور فالجواب انا لا نسلم ان تصور النصب الذي
هو الحكم فرع تصور المحدود فيتوقف علي الحد لان النصب لا ينحصر في الحال
فلا يتوقف فهمه علي تصور الحال ليكون موقوفا علي الحد نعم نصب الحال
يتوقف تصوره علي تصور الحال الا ان الماخوذ في التعريف ليس نصب
الحال بل النصب المطلق ولو سلم فيكفي في الحكم التصور بوجه اخر غير
الحد فليتامل والمراد بشبهه هاهنا ما يعمل عمل الفعل ويشاركه
في الحروف الاصلية كاسم الفاعل والمصدر مثلا او ما يفهم منه معني
الفعل ولا يشاركه في الحروف الاصلية كالظرف واسم الاشارة **قوله**
المفسر لما انبهم من الهيئات اي الصفات **قال** ابن هشام في
حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة كما هو
المتبادر وحينئذ يخرج نحو تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان
ارادوا الصفة فالتعبير بها اوضح لمقصودهم لكن يخرج عنه مثل جا
زيد والشمس طالعة وجا زيد وعمرو جالس انتهي واجيب بانهما
في معني مقارنا لطلوع الشمس وجلوس عمرو فبحسب التاويل لا يخرجان
لانهما حينئذ مبينان للصفة وخرج بذكر المفسر لما انبهم من الهيئات
اي المقصود منه بالذات تفسير لما انبهم من الهيئات التمييز في لله دره
فارسا والنعت في رايت رجلا راكبا فان فارسا وراكبا وان حصل بهما بيان
الهيئة فليسا بمقصودين بالذات لذلك **قوله** من الفاعل ايضا نحو

جا

جا زيد راكبا فان راكبا بين هيئة الفاعل الذي هو زيد اي صدر المجي منه
حال كونه راكبا فدلت الحال الثانية له حين صدر الفعل منه **قوله**
ومن المفعول نصا نحو ركبت الفرس مسرجا فان مسرجا بين هيئة المفعول
اي وقع الركوب عليه حال كونه مسرجا ومن المفعول المنادي ويصح مجي الحال
منه علي الاصح نحو يا ربنا منعما ويجي من المفعول معه ومن المفعول المطلق
نحو ضربت الضرب الشديد اي احدثت الضرب حال كونه شديدا **قوله**
ومحتملة لان تكون من الفاعل والمفعول نحو لقيت عبد الله راكبا مثله في المغني
حيث قال من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو ضربت
زيدا ضاحكا ونحو قاتلوا المشركين كافة **قوله** ولا يجي الحال من المبتدا
علي الصحيح وجوز سيبويه مجي الحال من المبتدا وصححه ابن مالك ويجي من
الخبر نحو هذا زيد قايما وفي مجيها من اسم كان خلاف **قوله** ايحب احدكم
ان ياكل لحم اخيه ميتا **قال** الزمخشري هو تمثيل وتصوير لما يناله
المغتاب في عرض المغتاب علي افظع وجه وافحشه وفيه مبالغات يستثني
منها الاستفهام الذي معناه التقرير ومنها جعل ما هو في الغاية من الكراهة
موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل الي احدكم والاشعار بان احدا من الاحد
لا يحب ذلك ومنها انه لم يقتصر علي تمثيل الاغتياب باكل لحم الانسان
حتي جعل ميتا وقال الدماميني كراهة هذا اللحم يدعو اليها الطبع وكراهة
الغيبة يدعو اليها العقل وهو احق ان يجاب عنه لانه بصير عالم والطبع اعمي
جاهل فان قيل ما العامل في الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف غير عامل
قلت **قال** التفتازاني في حاشية الكشاف عند التكلم علي قوله تعالي
ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا ما نصه حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق علي جواز

ذلك اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه
مثل اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملته ورايت هندا اذا رايت وجهها بخلاف
رايت غلام هند قايمة واختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها
من معنى الحال المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا والصحيح
ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور واما اعجبني ضرب
زيد راكبا فلا كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه هذا كلامه **قوله**
ولا تكون الحال الا مشتقة منتقلة اي وصفا غير ثابت ماخوذا من فعل مستعمل
ولما كان الغالب فيها ان تكون منتقلة فلا يقال جاء زيد طويلا او ابيض لعدم
الفايدة فيه ولما كان الغالب فيها ان تكون مشتقة لا جامدة لانها تدل على حدث وصاحبه
وما كان كذلك لا بد ان يكون مشتقا او مؤولا بالمشتق نحو ربث بعاع عرفج اي خشن وبناقة
علاة اي قوية وكقول الشاعر فلولا الله والمهر المندّي ، لرحت وانت غربال الاهاب
اي ممزق الجلد **قوله** ولا يكون الحال الا نكرة وذلك لان الغرض من الحال ان
يبين هيئة الفاعل او المفعول به او الخبر او المبتدا على مذهب سيبويه كما في نحو
جاء زيد راكبا وضربت اللص مكتوفا وهو الحق مصدقا فكان ذلك البيان حاصل
بالنكرة التزموا تنكير الحال اعتوارا عن النعت والزيادة لا الغرض وعلل ذلك
ايضا بان الحال في الحقيقة خبر عن ذي الحال وحق الخبر ان يكون نكرة **قوله**
ولا يكون الا بعد تمام الكلام اي الاصل فيه ذلك يعني ان يتاخر عن صاحبه لان
الحال في الحقيقة خبر عن صاحبها وحق الخبر ان يتاخر وقد ياتي الحال قبل تمام الكلام
بان تتقدم على صاحبها لان المراد بتمام الكلام ان يتقدم صاحب الحال وقد يقال
ان المصنف استعمل لفظه في حقيقتها ومجازها لانها في التاخير بعدية حقيقية وفي
التقديم بعدية تقديرية من حيث الرتبة لان رتبة الحال متاخرة عن رتبة صاحبها

فلا

فلا يكون ذلك خارجا من كلام المصنف **قوله** ولا يكون صاحبها معرفة
يعني الاصل فيه ذلك لانه محكوم عليه بالحال حقيقة والاصل في المحكوم عليه
التعريف كالمبتدا ولانه اذا كان نكرة كان بيانها بالوصف اولى من بيان
الحدث المنسوب اليه بالحال لاستحكام الاتحاد بالموافقة وبين الحال
وصاحبها في جميع الاحوال اذ في جعلها حالا ايقاع المخالفة في الاعراب
بين الحال وصاحبها في بعض الاحوال وفي جعلها صفة لا مخالفة اذ الصفة
على وفق الموصوف في الاعراب جزما ومعلوم ان في اثبات الموافقة والهرب
عن المخالفة دخولا في حد المناسبة وما ذكر من انه لا يكون صاحبها الا
معرفة هو راي الجمهور واما سيبويه فجوزه نكرة قياسا بلا شرط واستثنى
من هذه مسايل ذكرها في الاصل **قوله** ومن تخلف التنكير اي صورة **قوله**
معرفة اي صورة والا فهي نكرة معنى لانه بمعنى منفردا وقيل ان وحده مصدر
لفعل محذوف واي ينفرد وحده اي انفراده فهو مفعول مطلق للحال المقدرة
وقد ياتي الحال ايضا بلفظ المعرفة كقولهم ادخلوا الاول فالاول وارسلها
العراك وجاوا الجم الغفير اي جميعا قال في ذلك كله زايدة وقد ياتي
بلفظ المعرفة بالعلمية كقولهم جاءت الخيل بدادا اي متبددة فان بداد في
الاصل علم على جنس التبدد كما ان فجار علم للفجرة اي الفجور **قوله** ومن
تخلف وقوع الحال بعد تمام الكلام تقدم جواب هذا الايراد قريبا **قوله**
كيف جاء زيد كيف تستعمل على وجهين احدهما ان تكون شرطا غير جازم نحو كيف
تصنع اصنع الثاني ان تكون استفهاما عن الحال اما حقيقيا نحو كيف جاء زيد
او غيره نحو كيف تكفرون فانه خرج مخرج الانكار والتعجب زاد الرضي فيها
قد يجيء على المعنيين نحو قولك انظر كيف يصنع زيد فانه لا يصح ان تكون

استفهامية بسقوطها علي المصدر وكان معناها هنا انظر الي كيفية صنع زيد
ثم هي ظرف عند الاخفش وعند سيبويه هي اسم غير ظرف فان جا بعدها جملة فعلية
فهي منصوبة المحل علي الحال فان جا بعدها اسم نحو كيف زيد فهو في محل رفع علي
انه خبر المبتدا **قوله** والمراد بتمام الكلام الخ الاولي والمراد بتمام الكلام
ان يتقدم صاحب الحال **قوله** فاعله الاولي مرفوعة اي ان كان صاحب الحال
فان كان الحال من المفعول فحقها ان تتاخر عنه **باب التميز قوله**
اي التفسير اعلم ان التميز والتفسير والتبيين الفاظ مترادفة لغة واصطلاحا
وهي في اللغة بمعني فصل الشي عن غيره قال تعالي وامتازوا اليوم ايها المجرمون
اي انفصلوا من المومنين تكاد تميز من الغيظ اي ينفصل بعضها من بعض وفي
الاصطلاح ما ذكره المصنف ويقال له ايضا المميز والمبين **قوله** المفسر لما
انبهم اي خفي احترز به عن البدل فان المبدل لعنه في حكم التنحية فهو ليس يفسر ويرفع
الابهام عن شي بل هو ترك مبهم وايراد معين ودخل اي فيه التميز وغيره كالحال
والصفة وشبههما **قوله** من الذوات احترز به عن الحال فيه فانه
يرفع الابهام ولكن لا عن ذات وانما يرفع الابهام عن هيية الذات لا عن نفسها
وكذا القهقري في قولك رجع القهقري يرفع الابهام عن هيية الذات لا عن نفسها
التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معلومة غير مبهمة
وهي الانتقال الي ما ابتدت الذات منه لكن الصفة في نحو رايت رجلا طويلا
او ظريفا تدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراده
فيدخل احدا وصافه تمييزا عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير فطويل
رفع الابهام عن الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو
رايت العالم زيدا وكذا البدل من الضمير الغايب نحو رايته زيدا الا انه

لا يرفع

يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نحو نعم رجلا وربه رجلا سوا قوله
او من النسبة زاده لادخال التمييز المفسر لما ابهم من النسبة ولقايل ان يقول
لا حاجة في ادخاله الى ذلك بل هو داخل بدون ذلك بان يراد بالذوات ما يتناول
الذوات المقدرة فالاول وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة هو ما يرفع الابهام
عن مفرد مقدار غالبا في عدد نحو عشرين درهما واما في غيره موزونا نحو عندي
رطل زيتا ومنوان سمنا ومكيلا نحو قفيزان والمن والقفيز والمثل يحتمل
امورا كثيرة والتمييز يعرف المراد ويزيل الخفا قيل المراد بالمقادير ما منها
المقدرات اذ المراد المعدود والموزون والمزروع لا غير فلفهم وعن
مفرد غير مقدار مثل قولك عندي خاتم حديدا او باب ساج والثاني وهو
ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة هو ما يرفع الابهام عن نسبة كانت في جملة
كانت او ما ضاهاها فالاول نحو طاب محمد نفسا والثاني نحو زيد طيب نفسا
وابا وابوه ودارا وعلما او في اضافة نحو يعجبني طيبه نفسا وابا وابوه
ودارا وعلما وهذا القسم يرفع الابهام المستتر عن ذات مقدرة لان طاب زيد
معناه طاب شي و زيد ونفسا تمييز شي وهو ذات مقدرة وعلى هذا القياس
جاك زيد طيب نفسا واعجبني طيبه نفسا ومن النحاة من قال ان المراد
من الذات المقدرة هي النسبة التي من الاشيا الثلاثة فان نسبة الطيب الى
زيد في طاب زيد مبهمة يحتاج الى بيان انها من جهة فهذه النسبة تسمى ذاتا
مقدرة ولا احتياج هاهنا الى تقدير شي قال سيد المحققين والقول الاول
اصح لان اطلاق الذات المقدرة على الشي المبهم المقدر المبهم اولى من اطلاقها
على نفس الشي قوله تنفسا اي آخذ من قوله وتفقئا اي تتشقق
يقال تفقأت السحابة عن ما فيها اي تشققت كذا قيل والشيخ فسر بقوله

اي امثلا **قوله** فعرقا تمييز لابهام نسبة التصبب الي زيد اي تفسير الخفا
نسبة التصبب اي مفسر ومزيل الخفا ماذكر فان في نسبة الطيب الي الفاعل
خفا اذ لا يعلم اين طيبه من جهة نفسه او ابيه او ابوته او علمه او داره او نحو
ذلك وبذكر التمييز ارتفع الخفا **قوله** وشحما تمييز الي اخره اي تفسير الخفا
ماذكر اي مفسر ومزيل الخفا ماذكر وقس علي ذلك ما اشبهه **قوله** اوقع
في النفس اي اشد وقعا وتمكينا فيها لما جبل الله عليه النفوس من ان الشي
اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع عندها **قوله** فعلا ما تمييز الي اخره تفسير
الخفا الحاصل في جنس ذات مذكورة كعشرين وقس عليه ما اشبهه **قوله**
ومنه تمييز المقادير اي من الاول الذي هو تمييز الذوات **قوله** بعد
الاعداد والمقادير فهم من عطف المقادير علي الاعداد ان الاعداد ليس
من جملة المقادير قال ابن هشام في شرح القطر وهو قول المحققين لان
المراد بالمقدار ما لم يرد حقيقته بل مقداره حتي انه يصح اضافة المقدار
اليه والعدد ليس كذلك الا تري انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا
تقول عندي مقدار عشرين رجلا الا علي معني اخرا نتمي وقال بعضهم
الاحسن ما ذهب اليه بعضهم من حمل ماد ل علي عدد من قسم المقادير وهي
ما يعرف بها كمية الشي **قوله** ولا يكون التمييز الا نكرة لانه لما كان الغرض من
التمييز التفسير وازالة الابهام وكان ذلك حاصلا بالنكرة التزموا تنكيره
احترازا عن العبث والزيادة لا لغرض وايضا فان التمييز ملازم للفضلة
فاستثقل واستحق التحقيق بلزوم التنكير فان غيره من الفضلات الا الحال
يفارق الفضلة ويقوم مقام الفاعل فلصلاحيته ما سوي التمييز والحال
من الفضلات ليصير ونه عمدة جاز تعريفه بخلاف التمييز والحال **قوله**

خلافا

خلافا للكوفيين ان قلت على ماذا انتصب قوله خلافا قلت يجوز
فيه وجهان احدها ان يكون مصدرا خالف اي خالفوا في ذلك خلافا كما ان
قولك يجوز كذا اتفاقا او اجماعا بتقدير اتفقوا على ذلك اتفاقا واجمعوا
عليه اجماعا فان قلت فما هذه اللام الواقعة بعد خلافا فانها لا يصح
تعليقها بهذا المصدر اذ هو موكد ولا بفعله اذ هو متعد بنفسه
قلت هي لام التبيين مثلها في قولك سقيا له فتتعلق بمحذوف اي ارادي
للكوفيين وثانيهما ان يكون حالا والتقدير فقول ذلك خلافا للكوفيين
اي مخالفا لهم وحذف القول كثير حتى قال ابو علي الفارسي هو من حديث
البحر حدث ولا حرج ودل على هذا المحذوف ان كل حكم جزم به المصنفون
فهم قايلون به فكان القول مقدرا قبل كل مثله وكذا قال ابن هشام
الانصاري في بعض تعاليقه قوله وطبت النفس بعضا بيت
قاله رشيد بن شهاب اليشكري وهو رايتك لما ان عرفت وجوهنا
صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو وان زايدة والوجوه الانفس والذوات
وصددت اي اعرضت وعن عمرو اي الذي قتلناه وكان حميم قيس اي الذي
طابت نفسك عن قتله **باب الاستثنا** قوله هو
ماخوذ من الثني وهو العطف تقول ثنيت الحبل اذا عطفت بعضه
على بعض وقيل ثنيته من الثني اذا صرفته عنه ويقال ثني عنان الدابة
اذا صرفها لان المستثنى مصروف عن حكم المستثنى منه قال المولى
سعد الدين وينبغي ان يعلم اذا قلنا جاني القوم الا زيدا فالاستثنا
يطلق على اخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى لفظ زيد المذكور بعد الا وعلى
مجموع الا زيدا ولهذه الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسيره فيجب

ان يحمل كل تفسير على ما يناسبه من المعاني الاربعة انتهى والمناسب
ان يراد بالاستثنا في الترجمة معنى المستثنى الذي هو اللفظ لانه الذي
من المنصوبات **قوله** وهو اي الاستثنا المعنى المصدري ففيه
استخدام **قوله** الاخراج اي الدلالة على خروج شي من حكم الكلام
وهو جنس يشمل كل اخراج كالاخراج بالبدل نحو اكلت الرغيف ثلثه فان
الثلث مخرج للثلثين وبالصفة نحو اعتق رقبة مومنة فان المومنة
مخرجة للكافرة وبالشرط نحو اقتلوا المشركين ان حاربوا فان حاربوا
مخرج لمن لم يحاربوا وبالغاية نحو اتموا الصيام الى الليل وبنحو استثني
زيدا وبالاستثنا نحو فشربوا منه الا قليلا **قوله** بالا او احدى
اخواتها اي نظايرها مخرج لما عدا الاستثنا فلا يسمى شي منه استثنا
في الاصطلاح **قوله** ما لولاه اي شي لولا الاخراج موجود فلولا
جارة للضمير الواقع في محل الرفع بالابتدا والخبر محذوف وهذا قول
سيبويه وقال ابو الحسن ان لولا غير جارة وان الضمير بعدها
مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان **قوله** لدخل في الكلام
السابق اي لدخل ذكر الشي المخرج الذي حقه ومرتبته السبق وهذا الحد
الذي ذكره الشيخ حد الاستثنا المتصل وهو ما يكون المستثنى فيه
بعض المستثنى منه وسكت عن المنقطع وهو ما لا يكون المستثنى فيه
بعض المستثنى منه نحو جا القوم الا الحمير ويمكن ان يوجه سكوته عنه
بالاقتصار على ما هو الاصل لقصد الاختصار او على ما هو المعنى الحقيقي
للفظ الاستثنا فانه في المنقطع مجاز على الاصح بنا على ما ذهب اليه
الجلال المحلي في شرح جمع الجوامع تبعا لمقتضى كلام العلامة القطب

الشيرازي

الشيرازي في شرح المختصر من أن محل الخلاف لفظ الاستثنا وان انكر
ذلك السعد في التلويح علي انه يمكن جعل الشيخ شاملا للمنقطع بان يحمل الا خراج
علي ما يشمل الاخراج من مفهوم الكلام والدخول علي ما يشمل الدخول في حكم
ما يفهم منه بواسطة ولو عرفا ففي الاستثنا المنقطع اخراج من حكم مفهوم
الكلام فانه اذا قيل جا القوم فهم عرفا مجي ما يتعلق بهم ايضا فقوله الا الحمير
اخراج من هذا المفهوم كما صرح بذلك العلامة البدر بن مالك في شرح الالفية
فكانه قيل جا القوم وجا ما يتعلق بهم ايضا الا الحمير فالمستثنى من القسمين
غير داخل في الحكم ولم يثبت له الحكم الا ان المتصل كان داخلا في مفهوم
المستثنى منه والمنقطع لم يكن كذلك اصلا **قوله** ادواته اي الاته
قوله وهي في الحقيقة على ثلاثة اقسام اي ففي التعبير بالحروف
تغليب كما قال والضمير في قوله وهي عايد الي ادوات الاستثنا المذكو رة
في هذا الكتاب فلا يرد انه بقي ليس ولا يكون هذا وقد قال الصفار في
شرح كتاب سيبويه الحرف تطلقه سيبويه علي الاسم والفعل فاطلاق
الحروف علي الكلمات اطلاق وعليه فلا تغليب **قوله** وغير
وسوي قال ابن هشام الانصاري غير وسوي اشتركا في انهما اسمان
دخيلان في الاستثنا محمولان علي الا وان المستثنى بهما مجرور باضافتهما
اليه وافترقا في اعرابهما فاما سوي فلازمة للنصب علي الظرف مكانا
مجازي والدليل علي ظرفيتها وصل الموصول بها فيقال قام الذي سواك
ولا يقال قام الذي مثلك او غيرك ويقال سوي علي وزنا هدي
وسوي علي وزن عنب وسواء علي وزن سلام وسواء علي وزن بنا
لمن قصر فعلامة النصب فتحة مقدرة علي الالف لتعذر ظهورها

الفتحة والذي يظهر من كلام النحويين أن الاستثنا بهذه اللغات
مسموع وزعم ابن عصفور في شرح الجمل الصغير انه لم يشرب من هذه
اللغات معنى الاستثنا الا سوى المكسورة السين يعني المقصور فانه
هو والكثر هم لم يذكر الكسر قال فان استثني بما سواها فعلى القياس
عليها **قوله** ينصب وجوبا ظاهر كلامه وجوب النصب عند
جميع العرب وليس كذلك بل الابدال فيه لغة حكاها الشيخ ابو حيان
وخرج عليها قراة فشربوا منه الا قليل واُبهم الناصب ليكون جاريا
على كل الاقوال في ناصبه وسياتي بيان الاصح في ذلك **قوله**
والمراد بالتام اي الخ المناسب لسابقه ولاحقه والمراد بالتام
ما يذكر فيه المستثنى منه ثم رايته كذلك في نسخة **قوله** منصوب
بالا هو الاصح واليه ذهب المبرد والزجاج وممن صحح بانه الاصح
البدر بن مالك ووجه ما قاله الرضي ان الا متقومة لمعنى الاستثنا وهي
والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وان الا نايبة عن
استثنى كما ان حرف الندا نايب عن المنادي وقال البصريون العامل
الفعل المتقدم او معناه بتوسط الا لانه شي يتعلق به الفعل معنى
وقد جا بعد تمام الكلام فشابه المفعول **قوله** منفيا بان تقدم
عليه نفي مثل النهي والاستفهام مثاله بعد النهي ولا يلتفت منكم
احد الا امراتك قري بالرفع ابو عمرو وابن كثير على انه بدل من احد
وقرا الباقون بالنصب واستشكل بعضهم اجتماع الاكثر على غير الارجح
لجعله مستثنى من اهلك وفيه بحث تضيق عنه هذه الحواشي ومثاله بعد
الاستفهام ومن يقنط من رحمة ربه الا القوم الضالون فالضالون

مستثنى

مستثنى من الضمير المستتر في يقنط العايد على من هو بدل ولو قري الا الضالين
لكان جايزا **قوله** جاز فيه البدل والنصب على الاستثنا اعلم ان
للمستثنى فيما اذا كان الكلام منفيا حالتين احدهما ان يكون متصلا ونعني
به ان يكون المستثنى منه شاملا للمستثنى وهذا النوع فيه الوجهان اللذا[ن]
ذكرهما المصنف والاتباع هو الاكثر في كلامهم وطهذا بدا المصنف به والنحر
عندي جيد لكن لترجيح البدل على الاتباع شروط ذكرها في الاصل والثانية
ان يكون منقطعا ونعني به ان لا يكون المستثنى منه شاملا له كقوله
ما فيها احد الا حمارا لان الاحد مختص بالعاقل **قوله** ويجب في بدل
البعض من الكل الى اخره قال في المغني ويبعده يعني قول البصريين بانه
بدل بعض من كل انه لا ضمير معه في نحو ما جاني احد الا زيد كما في اكلت الرغيف
ثلثه وانه مخالف للمبدل منه في النفي والايجاب انتهى واجاب الشيخ عن الاول
بان مقدر الضمير والدماميني عنه بانه لم يشترط الضمير في بدل البعض
من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من حيث هو رابطة فاذا وجد الربط
بدونه حصل الغرض من غير جمود على اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق
بدونه وذلك لان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول والاخراج الثاني من
الاول فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج الى ضمير وعن الثاني بان ... الرضي
قال ولا منع من التخالف مع الحرف المقتضي لذلك فان قلت هل يجوز التخالف
في غير الاستثنا قلت قال ابن الدهان في الغرة ليس من المبدلات ما يخالف
حكم المبدل منه الا في الاستثنا وحده ولذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد
فقد نفيت القيام عن احد واثبت القيام لزيد **قوله** بنا على ان البدل على
نية تكرار العامل على الصحيح قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على البدل على

نية تكرار العامل ثلاثة ادلة شرعي ولغوي وقياسي فالشرعي قوله تعالى
اتبعوا المرسلين اتبعوا الاية وقال الملا الذين استكبروا من قومه للذين
استضعفوا لمن امن منهم واللغوي قول الشاعر اذا ما مات ميت من تميم
فسرك ان يعيش فجي بزاد بخبز او بتمر او بسمن او الشي الملفوف في البجاد والقياس
يا الخا نا زيد لو كان في غير نية النداء لقال يا الخانا زيد قوله ويجب تقدير
الضمير معه علي ما مر فيه منعنا انما اعتبر في المستثني منه حينئذ ان يكون منفيا
ليفهم منه معني صحيحا قوله فان الكلام حينئذ يفيد معني صحيحا غالبا
نحو ما ضربني الا زيد فان الفعل مقتضي فاعلا يرفع زيدا والتقدير ما ضربني
احد الا زيدا وهو معني صحيح لما صح المعني من غير الموجب غالبا حكم بصحة
التركيب مطلقا طردا للباب وان لم يصح نادرا نحو ما مات الا زيد وهو لفظا فاسد
معني واما اذا كان الكلام مثبتا فيفسد فيه المعني غالبا نحو ضربني الا زيد اذ المعني
ضربني كل احد الا زيد وهو فاسد فلم يجز فيه مطلقا الا ان استقام المعني حينئذ
يعرف بحسب العوامل في الاثبات ايضا وذلك بان تقوم قرينة ظاهرة على ارادة
تقدير امر خاص نحو قرات الا يوم كذا اذ من المعلوم ان المراد قرات جميع الاسبوع
او الشهر لا العمر او الدهر او يصح المعني في تقدير العام وهو قليل جدا فلما لم
ينضبط الامر في الاثبات جوز ذلك فيه حيث صح المعني ولم يجز حيث
فسد قوله فزيد مرفوع على الفاعلية بتمام اعلم ان النحاة يسمون
المستثني فاعلا او مفعولا على سبيل المسامحة لا الحقيقة اذ الفاعل حقيقة
هو المستثني منه المقدر الا انه لما حذف واقيم المستثني مقامه سمي باسمه قوله
لان ما قبل الا تفرغ للعمل فيما بعدها فيه اشارة الي ان المفرغ في الحقيقة هو العامل
وتسمية الاستثنا به مجاز والتوجيه المذكور غير مطرد لتخلفه في ما في الدار الا

زيد

زيد لان ما قبل الا ليس عاملا فيما بعدها بل ما بعدها عامل فيما قبلها واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثنا المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو جاني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو قوله اي لا يجوز فيه غير الخبر تفسير معنى لا تقدير اعراب ورد بما ظن بعض ضعفة الطلبة ان غير فاعل في الصيغة كما انه فاعل في المعنى وقد عقد ابن جني في الخصايص للفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى بابا وتقدير الاعراب لا غير الجر موجود افادنا فيل قوله لا غير لحن فقد قال ابن هشام في المغني وقولهم لا غير لحن وقال في شرح الشذور ولا يجوز حذف ما اضيف اليه غير الا بعد ليس فقط كما مثلنا واما ما يقع في عبارات العلما من قولهم لا غير فلا تتكلم به العرب فاما انهم قاسوا الا على ليس او قالوا ذلك سهوا عن شرط المسيلة قلت ما قاله ابن هشام مردود فقد حكي الزمخشري وابن الحاجب واتباعهما ذلك واستشهد ابن مالك في شرح التسهيل جوابا به نحوا اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسيل قوله تشبيها بقبل وبعد اي في الابهام قال الرضي ولابهام غير لا تتعرف بالاضافة وهي اشد ابهاما من مثل فلذا لم تبن قبل على الضم قوله لكن على الحال هو ما قاله الفارسي واختاره ابن مالك تبعا لجماعة قال ابن هشام في شرح اللمحة واختلف في نصب غير حيث نصب من غير تفريغ فقال ابن خروف انتصب بما قبلها على الاستثنا كما انتصب الاسم الذي بعد الا وجعل ذلك دليلا على ان النصب في قام القوم الا زيدا ليس بالا لان الا انعدمت مع غير مع وجود النصب وقال الفارسي على الحال وفيها معنى الاستثنا وهو حال من المستثنى منه وصح ذلك لان غير

لا تتعرف بالاضافة وقيل على التسمية بظروف المكان والجامع بينهما الابهام
انتهى **قوله** لكن على الحال فيه ما سلف فلا تغفل **قوله** ومن الاجرا
على حسب العوامل الى اخره ما ذكره من ان سوى تتصرف هو ما ذهب اليه ابن
مالك واستدل على ذلك بوقوعه في كلام العرب نثرا ونظما ومذهب الخليل
وسيبويه وجمهور البصريين ان سوى من الظروف اللازمة لانها يوصل
بها الموصول نحو جا الذي سواك كما سلف قالوا ولا تخرج عن الظرفية الا في
الشعر الزماني والعكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا وهذا اعدل
ولا ينهض ما استدل به ابن مالك حجة لاكثر من ذلك لان بعضه لا يخرج الظرف
عن اللزوم وهو الجر وبعضه قابل للتاويل **قوله** والمستثنى بخلا
وعدا وحاشا بجوز جره ونصبه اعلم ان خلا وعدا يستعملان مجردين من
ما ومقترنين بها فالاول نحو قام القوم خلا زيدا وعدا عمرا والاشهر نصب
المستثنى بهما ويجوز الجر ولم يحفظه سيبويه وحفظه الاخفش وانتصاب
المستثنى بهما على انه مفعول والفاعل مستتر كما ذكره الشيخ فان **قلت**
هذا ان صح في عدا لكونها متعدية قبل الاستثنا كقولك عدا فلان طوره
اي يجاوزه لم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف ينصب المفعول **قلت**
اجيب بانهم ضمنوها في الاستثنا معنى جاوز وحسن ذلك لان كل من خلا
من شي فقد جاوزه فان قلت على من يعود الضمير المستتر فيهما قلت في ذلك
خلاف فعند اكثر البصريين انه ضمير البعض المدلول عليه بكله السابق وفيه
نظر بيناه وجوابه في الاصل وان قرنا بما فالنصب عند الجمهور واجب لان
ما مصدرية وما والفعل في تاويل المصدر وذلك المصدر في تاويل وصف
وذلك الوصف حال وذلك الحال فيه معنى الاستثنا هذا قول السيرافي وقيل

منصوب

منصوب على الظرفية وما وقتية نائبة وهي وصلتها عن الوقت فالمعنى على الاول قاموا مجاوزين زيدا او على الثاني قاموا وقت مجاوزتهم زيدا وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد **قوله** على تقدير الحرفية والفعلية نشر مرتب وانجرار المستثنى بكل منهما على تقدير الحرفية ولم ينصب مع ان نصبه هو الاصل للفرق بينها حروفا وبينها افعالا واعطي الحرف الجر والفعل النصب لان الفعل لا يعمل الجر ولان عمل الحرف النصب بالحمل عليه واذا جرت فهي متعلقة بما قبلها من فعل وشبهه على قاعدة حرف الجر فتكون في موضع المفعول به كمررت بزيد فهي معدية ما قبلها لما بعدها الا انها تعديه على جهة السلب قاله الرجاني وعلى تقدير الفعلية اختلف في جملة الاستثناء فهل هي حال فمحلها النصب وقيل مستأنفة فلا محل لها وصححه ابن عصفور **قوله** مستتر فيه وجوبا انما وجب استتاره في هذه الافعال ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ولذا لم يظهر معها قد وان قلنا ان جملة الاستثناء في محل النصب على الحال كذا قيل وقد يقال ان ظهور قد لا ينافي المقصود من كون ما بعدها في صورة المستثنى بالا الا ان يقال ظهور قد يصرف عن صورة الاستثناء صريحا فليتامل **باب لا**

قوله النافية للجنس اي الماهية والحقيقة لصفته وحكمه او النافية للخبر عن جنس الاسم اذ لا رجل ضارب مثلا نفي الضرب على الرجل واسناد النفي اليها مجاز من اسناد ما للشي الى الته لان النافي حقيقة هو المتكلم والمراد انها نافية للجنس فقط اي نصا فيخرج لا النافية للوحدة والنافية للجنس ظهورا في المعنى ما حاصله ان لا العاملة عمل ليس تحتمل نفي الجنس وهو الظاهر وهو الظاهر ونفي الوحدة وغلط من زعم انها لا تكون الا لنفي الوحدة **قوله**

اعلم انما عبر بهذه الصيغة هنا مع ان العلم بجميع ما في الكتاب مطلوب
اشارة الي الاهتمام والقا البال الي ما يرد بعدها لاحتياجه الي تنبيه
لغموضه قوله تنصب النكرات اي ولو صورة او تاويلا فدخل نحو
لا اباله ولا غلامي له ولا مسلمي له فانه جايز بدونه شذوذ مع انها
مضافة الي الضمير واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه علي
مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة قال الرضي واعلم انه قد يؤول
العلم المشهور ببعض الخلال بنكرة فينصب بلا الكثيرة وتنزع منه لام
التعريف ان كانت فيه ولتاويله بالنكرة وجهان اما ان يقدر مضاف
ومثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام واما ان يجعل العلم لاشتهاره
بتلك الخالة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معني قضية
ولا ابا حسن لها فيصل لها قوله وجوبا قيد به لقول المصنف ولم تتكرر
لا لانها اذا تكررت جوز النصب ولا يجب كما يجب ذكره المصنف قوله
لفظا او محلا اي لفظا ان كانت النكرات مضافة او مشبهة بالمضاف
ومحلا ان لم تكن كذلك واراد بالنصب لفظا ما ليس محلا بقرينة المقابلة
فدخل في النصب لفظا النصب تقديرا قوله بغير تنوين مخصوص
بغير المشبه بالمضاف عند جمهور البصريين قوله اذا باشرت الي
اخره بقي شروط اخر منها ان لا يدخل عليها جار وان يكون خبرها نكرة
وان يكون نفيها نصا كما سبق فان دخل عليها جار خفض النكرة نحو جيت بلا
زاد وغضبت من لا شي وشذ جيت بلا شي بالفتح وان كانت لنفي الواحد او
لنفي الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل ليس كما مر قوله فلنصب
النكرة اذا كانت النكرة مضافة لمثلها او شبه المضاف وقوله مضافة

لمثلها

لمثلها ليس بقيد بل مثله ما اذا كانت مضافة لمعرفة وكان المضاف مما
لا يتعرف بالاضافة لما تقدم عن الرضي وقال ايضا في قولهم لا كزيد ان جعلت
الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود ويجوز
ان يكون كزيد خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلت الكاف حرفا فالاسم محذوف
اي لا احد كزيد انتهى **قوله** مبني معها على الفتح انما بني اسم لا اذا لم
يكن مضافا ولا شبها به لتضمنه معنى من بدليل ظهورها في قوله فقام
يذود الناس عنها بسيفه وقال الا لا من سبيل الى هند وقيل علة تركيب
الاسم مع الحرف تركيب خمسة عشر واختار الرضي الاولى وقال انه الحق قال
وانما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقتها النكرة في
الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح
جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب
انتهى لكن يضعف هذه العلة ان من اذا ظهرت يحكمون عليها بانها زائدة
موكدة لتنصيص عموم النفي ولا بد فيه الا دعوى ان كلا من لا ومن نص في النفي
الاستغراقي فاذا وردت من بعد لا كانت زائدة مولدة واذا لم ترد تضمن
الاسم معناها وفيه من الضعف ما لا يخفى واورد على الاول ايضا
ان المتضمن بمعنى من هو الاسم **قوله** وهو ظاهر كلام المصنف
انما قال الظاهر لانه يحتمل ما حمله عليه الشيخ من النصب لفظا او محلا
لكن ينافيه قوله من غير تنوين بالنسبة للتشبيه بالمضاف فانه ينصب
وينون نحو لا طالعا جبلا حاضر **قوله** ووجب اي في الصورتين
وانما وجب تكريرها ليكون التكرير جبرا للا فانها من نفي الجنس الذي
لا يمكن اثباته في المعرفة لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة وليكون

تكرارها منها على كونها لنفي الجنس في النكرات نحو لا وما اذا اعملت عمل ان
فان عملها كاف في هذا التنبيه لانه لا يعمل عمل ان الا التي لنفي الجنس
قوله نحو لا في الدار رجل ولا امراة لا فيه نافية للجنس لكن الظاهر
ان ظهور الانصاف اذ لا تضمين والا لضمن مع عمل ليس لكن في كلام بعضهم ما يقتضي
ان تضمن من موجود مع الفصل فليتامل قوله على الالغا المراد بالغا
عدم اعمالها عمل ان قوله وتوجيه كل منها مذكور في المطولات قال
الشارح في شرح التوضيح ولكل منها توجيه يخصه اما فتحهما فوجهه ان
يجعل لا مركبة مع اسمها كما لو انفردت فعلى مذهب سيبويه يجوز ان يقدر بعد
خبر لهما معا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع رفع
واما رفعهما فوجهه ان تجعل لا الاولى ملغاة لتكررها فما بعدها
مرفوع بالابتدا او عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها واما
فتح الاول ورفع الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية
زايدة وما بعدها معطوف على محل الاولى مع اسمها ويجوز ان يجعل
لا الثانية غير زايدة وهي ملغاة او عاملة عمل ليس واما رفع الاول
وفتح الثاني فوجهه ان لا الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة
عمل ان واما فتح الاول ونصب الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان
والثانية زايدة وما بعدها منصوب منونا انتهى ما اردناه منه قوله
لو عطفت ولم تتكرر لا وجب فتح الاول على اعمال لا عمل ان اجاز في الثاني
النصب عطفا على محل الاول والرفع عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح
لعدم ذكر لا كقوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى
وتازرا روي بالنصب ويجوز وابن بالرفع ولا يجوز وابن بالفتح واما

حكاية الاخفش لا رجل وامرأة بالفتح بلا تنوين فشاذة والاصل
ولا امراة فحذفت لا وبقي البنا بحاله على نية لا **باب المنادي**
قوله بفتح الدال احترز عن المنادي بكسر الدال وهو طالب
الاقبال **قوله** المنادي فيه الاظهار في موضع الاضمار لنكتة
الايضاح وهو ماخوذ من الندا بكسر النون وضمها لان كل ما جا على
فعال من الاصوات يجوز فيه كسر فائه وضمها والهمزة في اخره بدل
من الواو بدليل قولهم ندوت القوم اذا جلست في النادي وهو
مجلسهم الذي ينادي فيه بعضهم بعضا ثم الندا لغة الدعا وفي الاصطلاح
الدعا بيا واخواتها والمنادي لغة المدعو واصطلاحا ما ذكره
الشيخ بقوله هو المطلوب اقباله بيا او احدى اخواتها او توجهه
اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة
مثل يا زيد وحكما يا سما ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة
من له صلاحية الندا ثم ادخل عليها حرف الندا او قصد نداوها
فهي في حكم ما يطلب اقباله وكذا يا الله والمراد طلب الاجابة المتوقعة
من المواجهة بخلاف المندوب لانه المتفجع اذا دخل عليه حرف الندا
لمجرد التفجع لا لتنزيله والمراد بالاخوات النظاير شبه النظاير
بالاخوات لما بينهما من التقارب والتماثل كما يكون ذلك بين الاخوات
ثم اطلق اسم المشبه به على المشبه وسمي بالاستعارة المصرحة ويا
اخواتها ثمانية احرف **قوله** والمراد بالمفرد هنا الى اخره يدخل
فيه المركب المزجي والمثنى والجمع نحو معدي كرب ويا زيدان ويا زيدون
ونحو يا موسى بضمة مقدرة واذا ناديت اثني عشر واثنتي عشرة قلت

يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالالف وانما بني على الالف لانه مفرد في
هذا الباب كما عرفت وقال الكوفيون يا اثني عشر ويا اثنتي عشرة
باليا اجرا لها مجرى المضاف ولما كان المفرد مشتركا بين جملة
معان وكلمات والمراد بعضها فسره بما ذكره **قوله** وهو ما اتصل
به شي من تمام معناه ان اريد بالشي اللفظ وهو يوصف بالاتصال
حقيقة ففيه ان اللفظ ليس تمام المعنى الا ان يقدر مضاف اي
مفهم تمام وان اريد المعنى ففي وصفه بالاتصال تجوز ومن التشبه
بالمضاف المكمل قبل الندا بعطف النسق نحو يا زيدا وعمروا في المسمى
بهما واما الموصول نحو يا من فعل كذا فمقتضية كلام بعضهم خروجه عن
الشبيه بالمضاف ومقتضيه ذلك تقدير الضم في اخره **قوله** فاما المفرد
العلم الى اخره انما بنيا لوقوعهما موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا
ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونهما مثلها افرادا وتعريفا وذلك
لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما
قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة
الاسم المبني وقد يقال عليه انه يوجب الاستعارة من المستعير وذلك
ممنوع وجوابه ان كاف ادعوك وكاف ذلك متماثلان في الصورة والمعنى
فكانهما متحد او ليس احدهما مستعيرا من الاخر وكان البنا على حركة
للاعلام بان البنا غير اصلي وكانت على صورة الرفع للفرق بينهما وبين
المنادي المضاف لليا المتكلم في بعض لغاته اذ لو كان البنا على الكسر
لحصل الالتباس به عند حذف يايه اكتفا بالكسرة عنها او على الفتح
لحصل الالتباس به عند حذف الفه اكتفا بالفتحة عنها ومراده بالنكرة

المقصودة

المفردة بقرينة المقابلة بالمضاف والشبيه بالمضاف وذكره للضم يدل
علي ارادة المفرد في باب الاعراب مع تعدي البنا الي كلما ليس مضافا
ولا شبيها به فبنا دي ويبني علي ما يرفع به لان البنا علي الضم غير لازم
بل يكون بالواو والالف ايضا ولو قال علي ما يرفع به لعم الحركة والحرف
اللهم الا ان يراد الضم حقيقة او حكما فيشمل نايبه وهو هنا الالف
والواو نحو يا زيدان ويا زيدون **قوله** في حالة الاختيار احترز به
عن حالة الضرورة فانه ينون نحو قول القايل سلام الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام ويجوز نصب المضموم عند الاضطرار الي
تنوينه نحو يا عديا لقلبك المهتاج **قوله** لمعين حال من رجل اي حال
كونه مقولا لمعين وانما قيد بكونه لمعين اذ لو قصد به علي غير معين صار
نكرة غير مقصودة بالندا فيكون منصوبا **قوله** فان كانت موصوفة
اي بمفرد نحو يا رجلا كريما اقبل او بجملة او بظرف او بجر بجار ومجرور
وما ذكره من ان الجملة والظرف صفة هو ما ذهب اليه ابن مالك والشيخ
الرضي وقال الموضح في الحواشي ليست الجملة نعتا لما قبلها وانما هي في موضع
الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو للمخاطب بالندا وعامل الحال هو عامل
صاحبها وتقدم ذلك وما يتعلق به فلا تغفل **قوله** فالعرب تؤثر نصبها
علي رفعها وفيه نظر لان الضم ليس رفعا بل هو بنا فكان الصواب ان يقول
علي ضمها بدل علي رفعها لان المنادي لا يرفع بحال وظاهر كلامه عدم وجوب النصب
وكذا هو ظاهر تعبير التسهيل وفي كلام السيوطي رحمه الله تعالي تعين النصب وان
جواز الضم والنصب قول الكسايي فلا تغفل **قوله** يا رجلا كريما اقبل فيه
وصف المعرفة بالنكرة وتقدم الكلام فيه فلا تغفل **قوله** والثلاثة

الباقية منصوبة اي لفظا وتقديرا والاثني المفرد المعرفة بتقسيمه منصوب
محلا لان المنادي مطلقا مفعول به لفعل محذوف والكلام في المنصوبات الشاملة
للمنصوب محلا بدليل تقسيمه المفعول به الي ظاهر ومضمر ومن المعلوم ان المضمر
انما هو منصوب محلا **قوله** اي لا يجوز فيها غير النصب تقدم الكلام في نظيره
في باب الاستثنا فلا تغفل **قوله** باغا فلا والموت يطلبه يصح ان يكون مثالا
للتشبيه بالمضاف ايضا لان جملة والموت يطلبه حال من الضمير المستتر
في غافلا والعامل في الحال هو العامل في صاحبها **قوله** ويا ثلاثة وثلاثين
فيمن سميته بذلك اي حال كونه مقولا لمن سميته بذلك ويمتنع ادخال يا على
الثلاثين خلافا لبعضهم لانه من العلم وان ناديت جماعة هذه عدتها فان كانت
غير معينة نصبتهما او بيا ايضا او معينة ضممت الاول وعرفت الثاني
بال ونصبته او رفعته الا ان اعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده من ال
باب المفعول لاجله قوله ويسمي المفعول لاجله يعني ان له ثلاثة
اسما **قوله** الاسم اي الصريح والمؤول كما يعلم مما سنذكره وخرج به الفعل
والجملة **قوله** المصدر خرج به اسم الذات لان الذات لا تكون علة غالبا
فلا يجوز جيتك السمن والعسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وهذا
ما قاله الجمهور **قوله** المنصوب اي جوازا لانه يجوز جره بلام العلة والمبهم
ناصبه ليكون كلامه جاريا علي كل الاقوال في نصبه ومذهب الجمهور البصريين
انه منصوب بالفعل علي تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون
وزعموا انه مفعول مطلق **قوله** الذي يذكر علة الي اخره قال السيد المفعول
له سبب حامل للفاعل علي الفعل وينقسم الي قسمين احدهما علة غائية للفعل
كالتاديب للضرب والثاني ما ليس كذلك كالجبن للقعود والاول يكون بحسب

تعلقه

تعلقه للفعل وبحسب وجوده في الخارج معلولا له والقسم الثاني يكون بحسب
وجوده في الخارج علة للفعل انتهى وظاهر كلام المصنف انه لا يشترط فيه ان
يتحد مع ما هو علة له في الزمان وفي ذلك خلاف والذي قاله الاعلم والمتاخرون
ان ذلك يشترط ولهذا امتنع في نحو قولك تاهبت امس للسفر غدا ولم يشترطه
سيبويه ولا احد من المتقدمين فعلى هذا يجوز جيتك امس طمعا في معروفك
الا ان ظاهر كلامه ايضا انه لا يشترط فيه الاتحاد في الفاعل واليه ذهب
ابن خروف وهو ظاهر كلام سيبويه وذهب المتاخرون الى اشتراطه
فلا يجوز جيتك اياي قال الرضي ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوم
بشي واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما
في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر نحو جيتك طمعا وقعدت
عن الحرب جبنا او يكون اول زمان المصدر نحو جيتك خوفا من فرارك
او بالعكس نحو جيتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ايقاعا للصلح بين
الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كان
في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس هاهنا حدثان في الحقيقة حتى
يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته
بالاعطا فالضرب هو التاديب والاعطا هو المكافاة والعلة هاهنا
في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشي لا يكون علة لنفسه بل هي
اثره اي ضربته لتادبه لكن لو صرحت بما هو العلة لم ينتصب هذا الاثر فكيف
يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ان قومه من بغيه لم
يقم التثقيف بالتقوى وانما نصبت هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية
ومشاركته للحدث في الفاعل والزمان اذ هو كما بينا ذلك انتهى وظاهر كلامه

ايضا انه لا يشترط فيه ان يكون قلبيا قال الرضي وشرط بعضهم كونه من افعال
القلوب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشي متقدم عليه وافعال
الجوارح كالضرب والقتل بلا شي ولا يتاتى حتى تكون حاملة على الفعل واما افعال
الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تتقدم انتهى ما اردناه منه باب
المفعول معه قوله المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون
الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه
فقولنا معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور
في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام وقد تقدم ما فيه واعتذر
عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه
منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر وقيل المعنى الذي فعل بمصاحبته على
ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور
للموصول قوله الاسم خرج به الجملة نحو جاء زيد والشمس طالعة والفعل نحو
لا تاكل السمك وتشرب اللبن قيده الموضح في شرح اللمحة بنصب تشرب ثم قال
فلا يكون الاسم تاويلا خلافا لبعضهم وقال حفيده ينبغي ان يكون ذلك في غير
نصب تشرب والا فهو بمنزلة الاسم فينبغي ان يعطى حكمه وقد صرح بعضهم
بانه مفعول مطلق وهو الحق انتهى قوله المنصوب اي الناصب ليكون كلامه
جاريا في كل الاقوال في ناصبه والصحيح ان ناصبه ما تقدمه من فعل وشبهه
وبه قال جمهور البصريين والكوفيين قوله استوى الماء والخشبة اي ارتفع
الماء الى صاحبها في ارتفاعه اي ارتفع حتى وصل اليها فاستوى بمعنى ارتفع
كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع
الماء وقت زيادته قوله وجر اخواتها لم يرد به ان المضاف هاهنا مقدر

عطفا

عطفا على المضاف السابق اعني خبر كان بانه يكون لفظ اخواتها مرفوعا باقامته
مقام المضاف في الاعراب كما هو المشهور ومجرورا على تجويز سيبويه ابقاءه
على اعرابه لان تثنية الضمير في قوله فقد تقدم ذكرهما لا يلايمه وانما اراد
به الاشارة الى انه معطوف على كان وليس المعنى في خبر كان على العلمية
بان المراد خبر له زيادة تعلق بكان فلا يلزم من عطف واخواتها على كان
العطف على جزء العلم ولا من رجوع الضمير في اخواتها رجوعه الى جزء الكلمة
والمراد باخواتها نظايرها شبه النظاير بالاخوات لما بينهما من التوافق
والتماثل كما يكون ذلك بين الاخوات ثم اطلق اسم المشبه به على المشبه
ويسمى بالاستعارة المصرحة بها قوله عقيب باللغة قليلة والكثير
تركه الياء ذكره النووي رحمه الله في تحريره قوله فقد تقدمت هناك تفرع
بوجه الشبه باب مخفوضات الاسما قوله لبيان الواقع اي
لا للاحتراز لان المخفوض لا يكون الا اسما حقيقة او تاويلا قوله المشهورة
اشارة الى الجواب عما يقال يرد على المصنف في ظاهر الامر مخفوضات
اخر ان احدهما المخفوض بسبب الجوار كقولهم هذا جحر ضب خرب بخفض
الخرب لمجاورته للضب وان كان الخرب انما هو صفة للجحر وكان الفارسي
يقول في ذلك قد يوخذ الجار بجرم الجار والثاني المخفوض بسبب توهم
دخول حرف الجر كقوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيا اذا
كان جائيا بجر سابق على توهم دخول الباء في قوله مدرك وهذان النوعان
يرجعان عند التحقيق الى المخفوض بالحرف والمخفوض بالاضافة قوله
على ثلاثة اقسام اي صادقة على ثلاثة اقسام ولو اسقط كلمة على لكان
اخصر واظهر قوله مخفوض بالاضافة ظاهر هذه العبارة ان الاضافة

عاملة في المضاف اليه وهو احد الاقوال والقول الثاني ان العامل الحرف المقدر
واختاره ابن الحاجب والثالث ان العامل المضاف واختاره ابن مالك وقد
ذكر هذه الاقوال ابو حيان وغيره والاول ضعيف واجيب بان البا في قوله
بالاضافة للسببية فتكون الاضافة سبب الجر المضاف اليه ولا يلزم من
كونها علة سببا كونها عاملة اذ كون الشي سببا اعم من كونه عاملا والاعم
لا يلزم صدقه باخص معين ويجاب ايضا بان اضافة بمعنى مضاف من اطلاق
اسم المصدر علي المفعول والاضافة لغة الامالة والاسناد ومنه ضافت الشمس
للغروب اي مالت واضفت ظهري الى الحائط اي املته واسندته اليه واصطلا
نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر ولا ترد الاضافة الى الجمل لانها في
تاويل الاسم والمشهور ان المضاف اليه هو الثاني وان المضاف هو الاول وهذا مصطلح
سيبويه وابن مالك وقيل عكسه وقيل يجوز في كل **قوله** وقد اجتمعت الثلاثة
في البسملة وبيان ذلك ان اسم مجرور بالحرف وهو البا ولفظ اسم الله تعالى مجرور
باضافة اسم اليه والرحمن الرحيم بالتبعية لانهما صفتان والصحيح ان العامل
في التابع هو العامل في المتبوع الا البدل فان العامل فيه مقدر لانه على نية
تكرار العامل وقد سبق الكلام علي ذلك في باب التوابع وكان ينبغي للمصنف ان لا يذكر
الجر بالتبعية كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب بها كجا
زيد الفاضل او يذكر الرفع والنصب بالتبعية كما ذكر الجر **قوله** فهو ما يخفض
بمن الخ ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس اسما يعبر به عنها واما البا
والكاف واللام والتا فذكرها باسمائها لوجودها قال في التسهيل وقد يقال م
منا انتهى وهذا هو الاصل عند الكسائي والفرا قال وحذفت الالف لكثرة الاستعمال
وتسمى هذه الحروف حروف الجر لانها تجر معنى الافعال الى الاسما قال الرضي والا

انه

انه لو قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجزم
وبعضها حروف النصب انتهى وتسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل
الى الاسم اي تربطه وحروف الصفات لانها تحدث في الاسم صفة من ظرفية وتبعيض
وغيرهما وبدا المصنف بالمخفوض بالحرف لانه الاصل واسقط من حروف الخفض
خلا وعدا وحاشا لانه ذكرها في الاستثنا فاستغنى بذلك عن اعادتها
واسقط منها لعل ومتى وكي ولولا لغرابة الجر بهن فلم يلتفت اليهن
بعد ما نبه بالجر عليهن قوله وهي ام حروف الخفض اي اصلها لانها اوسع
حروف الجر ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليها غيرها نحو من عندك ومن
لها المصنف قال في التسهيل وتنفرد من بجر ظروف لا تتصرف كقبل وبعد وعند
ولدى ولدن ومع وعن وعلى اسمين انتهى وتختص مكسورة الميم ومضمومتها
في القسم بالرب والتاء واللام بالله وشذ فيه من الله وترتبي انتهى قوله
وربّ اعلم ان رب ليست للتقليل دايما خلافا للاكثرين وعليه الزمخشري وابن
وابن الحاجب ولا للتكثير دايما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير
كثيرا وللتقليل قليلا وعبارة بعضهم ورب في الاصل للتقليل اي لانشا التقليل
اي ان ما بعدها يقع قليلا لا للاخبار عنه ثم استعمل كثيرا لانشا التكثير ويحتاج
الاول الى القرينة مثال التكثير قوله عليه الصلاة والسلام يا رب كاسية
في الدنيا عارية يوم القيامة وذلك لان الحديث مسوق للتخويف ولا يناسبه
التقليل ومثال التقليل قوله الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده
ابوان يريد بذلك ادم وعيسى عليهما الصلاة والسلام وقيل لم توضع لتكثير ولا
تقليل وانما يفاد احدهما بالقرينة وعليه السعد التفتازاني قوله بضم الرا
قال في التسهيل ويقال رُبَ ورَبّ ورُبْ ورُبَّت ورَبَت ورُبْتَ ورَبْتَ

وَرُبَّ ورُبَّتَ وليست اسماً خلافاً للكوفيين والاخفش في احد قوليه بل هي حرف
تكثير وفاقاً لسيبويه والتقليل بها نادر ولا يلزم وصف مجرورها خلافاً
للمبرد ومن وافقه ولا مضي ما تعلق بها بل يلزم تصديرها وتنكير مجرورها
وقد يعطف على مجرورها وشبهه مضاف الى ضميرهما وقد تجر ضميراً لازماً
تفسيره بمتأخر منصوب على التمييز مطابق للمعنى ولزوم افراد الضمير
وتذكيره عند تثنية التمييز أشهر من المطابقة انتهى وعلى قول المبرد أكثر
المتأخرين وفي البسيط انه رأي البصريين وعلل الرضي اختصاص رب بالنكرة
بأنها علم القلة وانما يحتاج للعلامة في المحتمل للقلة والكثرة حتى يصير بالعلامة
نصاً في احد المحتملين والمعرفة اما دال على القلة فقط كالمفرد المعرفة او
الكثرة فقط كالمجموع واما النكرة فصالحة للقلة والكثرة معاً نحو جاني رجل
اي واحد وما جاني رجل اي هذا الجنس انتهى ملخصاً **قوله** بالمنديل المنديل
بكسر الميم هو المعروف الذي يحمل في اليد ابن الاعرابي وابن فارس وغيرهما
مشتق من الندل وهو النقل لانه ينقل من واحد الى واحد وقيل من الندل وهو
الوسخ لانه يندل به قال اهل العربية يقال تندلت بالمنديل قال الجوهري
ويقال ايضاً تمندلت بالمنديل قال وانكرها الكسائي قال ويقال ايضاً
تمدلت انتهى وعبارة ضيا الحلوم في النون والدال المهملة قيل الندل
الوسخ ولم يأت منه فعلت والمنديل معروف وجمعه مناديل **قوله** كالاسد
الاسد معروف وجمعه اسود وأُسد وأُسْد وآساد والانثى أسدة وفي
حديث ام زرع زوجي ان دخل فهد وان خرج اسد قال ابن خالويه
له خمسمائة اسم وصفة وزاد عليه علي بن قاسم بن جعفر اللغوي مائة وثلاثين
اسماً وهو انواع كثيرة اوسطوا رايت نوعاً منها يشبه وجه الانسان

وجسده

وجسده شديد الحمرة وذنبه شبيه بذنب العقرب ولعل هذا هو الوَرد ومنه
نوع على شكل الببر له قرون سود نحو شبر واما السبع المعروف فان اصحاب
الكلام في طبايع الحيوان يقولون ان الانثى لا تضع الا جروا واحدا او تضعه
لحمة ليس فيه حس ولا حركة فتحرسه كذلك ثلاثة ايام ثم ياتي ابوه بعد ذلك فينفخ
فيه المرة بعد المرة حتى يتحرك ويتنفس وتتفرج اعضاؤه ويتشكل صورته
ثم تاتي امه فترضعه ولا يفتح عينيه الا بعد سبعة ايام من تخلقه واذا
مضت عليه بعد ذلك ستة اشهر كلف الاكتساب لنفسه بالتدريب والتعليم
قوله اليمين ماخوذ من اليمين الذي هو العضو المعروف لانهم كانوا عند الحلف
يضع الحالف يمينه في يمين صاحبه وقيل من القوة لانه يقوي الحث على الوجود
او العدم وسمي العضو يمينا لوفور قوته ومنه لاخذنا منه باليمين اي بالقوة
قوله وبواو رب ما ذكره من ان الجر بواو رب مذهب الكوفيين والمبرد
والصحيح ان الجر برب مضمرة وهو مذهب البصريين وقد تجر رب محذوفة
بعد الفاء وبل وبدون هذه الاحرف كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وقول
الاخر بل مهمه قطعت بل مهمه وقول الاخر رسم دار وقفت في طلله فجر مثل
ومهمه ورسم برب محذوفة وقد قال في التسهيل تجر رب محذوفة بعد الفا كثيرا
وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلا ومع التجرد اقل ومراده بالكثرة مع الفا
الكثرة النسبية اي كثيرا بالنسبة الى بل وقال فيه ايضا وليس الجر بالفا
وبل باتفاق وحكى ابن عصفور ايضا الاتفاق لكن في الارتشاف وزعم
بعض النحويين ان الجر هو بالفا وبل لنيابتهما مناب رب فايدة قال ابن هشام
في شرحه على الشافية اعلم انهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا ومطردا
فالمطرد لا يتخلف والغالب اكثر الاشيا ولكنه يتخلف والكثير دونه

والقليل دونه والنادر اقل من القليل فالعشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرين
غالبها والخمسة عشر بالنسبة اليها كثيرا لا غالبا والثلاثة قليل والواحد
نادر فاعلم بهذه المراتب ما يقال فيه كثير وغالب ونادر وقليل **قوله** ومذ
ومنذ اعلم انهما ان دخلا على ماض كانا بمعنى من الابتدائية نحو ما رايته مذ يوم
الجمعة ومنذ يوم الجمعة اي لبيان ان ما بعدهما اول زمان الفعل المثبت
او المنفي وان دخلا على زمان حاضر كانا بمعنى في الظرفية يعني انهما بمعنى
في من غير اعتبار معنى الابتدا بل المراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الحاضر
ولا يدخلان على مستقبل وان كان المجرور بهما نكرة معدودا نحو ما رايته
مذ اربعة ايام كانا بمعنى من والى معا فيدخلان على الابتدا والانتها **قوله**
فنحو قولك غلام زيد اي فنحو زيد من قولك غلام زيد والعلما كثيرا ما يتسامحون
اتكالا على ظهور المعنى المراد **قوله** ما يقدر باللام اي يستفاد من الاضافة
اليه الخصوصية والمناسبة المستفادتان من الكلام اذا ذكر مع المضاف اليه
وان لم يتحد المعنى للفرق الظاهر بسبب تعريف المضاف الى معرفة في الاضافة
وتنكيره مع اللام بل قد لا يجوز اظهار اللام كيوم الاحد وانما المدار على افادة
المناسبة المخصوصة بين المضاف والمضاف اليه وقس عليه ما ياتي **قوله** نحو
غلام زيد اي والمخفوض بالاضافة الذي يقدر باللام نحو زيد في غلام زيد فانه
يفهم منه من المناسبة بين الظرفين ما يفهم من غلام لزيد الا ان المراد من الاول
غلام معلوم دون الثاني ولم يبين المصنف ولا الشارح مواضع ما يقدر
باللام وما يقدر بمن ولم يبين الشارح مواضع ما يقدر بفي وقد بين ابن
الحاجب ما ذكر بما حاصله ان الاضافة بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف
وظرفه اي لا يكون المضاف اليه جنسا للمضاف اي صادقا عليه وعلى غيره

ولا

ولا يكون زمانا او مكانا له نحو بعض القوم وبمعنى من في الاضافة الى جنس
المضاف اي امر صادق على المضاف وعلى غيره ولما لم يجوز ان يكون المضاف اخص
من المضاف اليه كما ذكره الشيخ الرضي وجب ان يكون المضاف ايضا صادقا على
المضاف اليه وعلى غيره وبمعنى في في الاضافة الى ظرف المضاف اي زمانه
ومكانه من حيث انه ظرف اي اذا قصد بيان الظرفية فان اضيف الى الظرف
لقصد الاختصاص والمناسبة كما في مضارع مصدر بيع الدار فالاضافة
بمعنى اللام لا بمعنى في صرح به ابن الحاجب في الامالي ومنه يعلم ان قوله
فيما عدا الظرف فيما لم يقصد افادة الظرفية فاحفظ ذلك فانه عزيز واعلم
ان الظرف عند النحاة انما ينسب الى المصدر وما يتضمنه فلا يلزم صحة
غلام الدار بمعنى في وظاهر كلام ابن الحاجب كلام ابن مالك في الالفية
وكلام ابن هشام ان اللام لا تقدر الا حيث لا تصلح من ولا في وليس كذلك
ففي شرح الكافية معنى اللام هو الاصل ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها
وتقدير غيرها وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو عنده ومعه
ومع صحة تقديرها دون غيرها نحو داء زيد هذه عبارته مع حذف ما مثل
به للاول لان فيه نظرا وذهب ابو حيان الى ان الاضافة ليست على تقدير
حرف مما ذكروه ولا على نيته وذهب بعضهم الى ان الاضافة بمعنى اللام
على كل حال ويوجه بان كلا من الظرف والبعض يصح فيه معنى لام الاختصاص
قوله من الداله على بيان الجنس اي فمن هذه بيانية قال استاذ شيخنا رحمهما
الله تعالى واقول التحقيق انه عندهم لبيان ان المضاف اي جنس من اجناس الابو
وانواعها لا لمجرد انه هو لاحترازهم على اضافة الشي الى نفسه ولا لانه اشمل للمضاف
كما شرطه بعض الشارحين لانه مما لا يدل عليه كلامهم ولا يلايمه اطلاقهم وتصريحهم

بان اضافة المقادير والاعداد بمعني من كشبر ارض ومائة رجل قوله اي ثوب من
خز وباب من ساج يعني انه من جنس ذلك والاظهر ان خز ثوب وباب ساج ايضا
كذلك ان قصد بيان الجنس لتحقق الشرط المعتبر في كلامهم واختلف في اضافة الاعداد
الي المعدود ات كعشرة رجال فمذهب الفارسي انها بمعني اللام اي الاختصاصية
وذهب ابن السراج الي انها بمعني من واختاره ابن مالك في شرح التسهيل والكافية
فقال بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه ومن هذا
النوع اضافة الاعداد الي المعدودات والمقادير الي المقدرات كقفيز بر ورطل
زيت وقد اتفقا فيما اذا اضيف عدد الي عدد نحو ثلاثمائة علي انها بمعني من
وقد يوجه ما اتفقا عليه بان العدد من مقولة المقدار والمقدار وصف بالنسبة
الي ذي المقدار وهو المعدود ونفس بالنسبة الي المقدار والوصف يناسبه
لام الاختصاص فلذا اختلفا في الاول والتعيين يناسبه البيان فلذا اتفقا
في الثاني ولك ان تقول ما المانع من معنى لام التخصيص فيما اتفقا عليه وفيما
اتفقا عليه نظر لانه لا يصح المضاف اليه للاخبار به عن المضاف اذ لو قيل هذه
الثلاث مائة لم يكن مطابقا للمعنى المراد قال شيخنا رحمه الله تعالي بان ذلك
يصح بتصرف في المضاف اليه من جهة الجمعية فيقال هذه الثلاث مائة والاحتياج
لمثل ذلك لا يضر واختلفوا ايضا في الاضافة اللفظية فالجمهور لم يقدروا فيها
حرفا ونقل ابو حيان وغيره ان الاضافة الي غير الفاعل بمعني اللام كظالم نفسه
وسكت عن الاضافة الي الفاعل فقيل فيها ايضا بتقدير لام زايدة وقيل
بتقدير من فانه لو قيل زيد حسن لم يعلم ان اي شي منه حسن فبين بالاضافة
انه من حيث الوجه وقيل غير ذلك واما الاضافة البيانية وهي اضافة الشي الي
مرادفه كسعيد كرز وبابه فليست علي تقدير حرف ولا هي من قسم المحضة عند الاكثرين

بل

بل هي اما غير محضة على راي الفارسي وغيره او واسطة بين المحضة وغيرها على راي
ابن مالك كذا قاله الجلال السيوطي في فتاويه وبما تقرر تعلم ما قاله من ان الاضافة البيانية
هي اضافة الشي الى نفسه ما صرح به غير واحد كالعصام من ضبط البيانية بان يكون
بين المتضايفين عموم من وجه وقوله كسعيد وبابه يخالفه ايضا ما صرحوا به من ان
الاضافة في ذلك من اضافة المسمى الى الاسم **قوله** وزاد ابن مالك تبعا لطايفة قسما
ثالثا وهو ما يقدر بفي اي لانه ثابت في فصيح الكلام وارجاع الاضافة فيه الى معنى اللام
تكلف واكثر النحاة ردوها الى اللام فان معناها المناسبة بين المضاف والمضاف
اليه ولذا تكتفي بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقا اسم امراة والظرفية مناسبة ظاهرة
قوله اي مكر في الليل اي مكر واقع في الليل **قوله** وتربص اربعة اشهر اي تربص واقع
في اربعة اشهر **قوله** من امثلة الخ من فيه اما للتبعيض واما للبيان على تقدير مضاف اي من
بقية امثلة الخ وتقدم نظير ذلك وطريح ما تقدم ان الاحرف المذكورة مقدرة وصرح
بذلك الجزولي وقول ابن الحاجب وهي اي الاضافة بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في
عبر به ابن مالك في التسهيل وبينهما فرق لان ابن درستويه رد على من قال بذلك
بانه يلزم عليه ان يكون كل مضاف نكرة لانه يصير ثوب الخز وغلام زيد على معنى ثوب من الخز وغلام
لزيد وهو بلا شك نكرة ونحن اذا اضفنا الى معرفة لا تبقى نكرة فدل على ان الاضافة ليست على معنى
واجيب بانه لا يلزم ما قاله ابن درستويه الا لو قيل الحل على تقدير من او تقدير اللام لان المقدر
كالثابت وبهذا يعلم ان التعبير بالمعنى اولى فليتامل قال مصنف هذه الحاشية رحمه الله تعالى
هذا اخر ما اوردناه من الفوايد وتمام ما قصدناه من العوايد وهو بالاعتماد حقيق عند
الاخ الموافق الصديق في هذا الزمن الذي فيه النظر مفقود والعيون طاب لها الرقود ونار
البحث زايدة الخمود والفراغ ظاهر فيها الكسل والجمود تاب الله علينا بمنه وكرمه ووفقنا لما نشكر
نعمه وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم وكان الفراغ من هذه النسخة يوم الخميس المبارك [illegible]